الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:...../2025
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ل م د
الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

عنوان المذكرة:

تحليل أسباب العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر و متطلبات تحقيق توازنه

تحت إشراف:
د . بطوري رمضان

من إعداد الطلبة:
- بعلوج بثينة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. قدري شهلة	أستاذ محاضر قسم أ	رئيسا
د. بطوري رمضان	أستاذ محاضر قسم أ	مشرفا ومقررا
أ.د سمايلي نوفل	أستاذ تعليم عالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات"

سورة المجادلة الآية 11

شكروتقدير

قال الله تعالى: {لئن شكرتم لأزيدنكم} سورة إبراهيم، الآية 07

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(يا عائشة أفلا أكون عبدا شكورا) أخرجه مسلم

ربي لك الحمد والشكر والثناء شكرا يليق بجلالك وكرمك وتوفيقك لي في إنجاز هذا العمل

حمدا كثيرا مباركا فيه؛

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور رمضان بطوري لإشرافه على هذا العمل وتشجيعه على هذا الموضوع والذي كان صبورا معي بتوجيهاته ونصائحه

ودعمه، والذي لم يبخلعليا بإرشاداته طوال فترة البحث؛

الشكر موصول لعائلتي الكريمة التي كانت الداعم الأول لي في كل مرحلة من مراحل دراستي؛

كل الشكر لكل الزملاء والزميلات سواء من قريب أو بعيد؛

الشكر لكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية على كل المجهودات المبذولة خلال مسيرتنا

الجامعية؛

ولا سيما منارة العلم والعطاء جامعة العربي التبسي؛

الإهداء

إلى من كان سندا لي أتكئ عليه كلما أثقلتني الحياة ولمن علمني الصبر والشجاعة

أبي...أهديك ثمار هذا الجهد تقديرا لعطائك وحنانك الذي لا يقاس ولا يعوض

لو لم أكن ابنتك لحسدت ابنتك عليك، دمت لي فخرا وسندا.

إلى منبع الحنان والوفاء إلى من علمتني حروف الأمان وكلمات العطاء أمي الغالية...

لولا دعائك لما وصلت إلى هنا، ولولا حبك لما صبرت عن كل ما يرهقني

الكلمات لا تكفي والحروف لا توفي حقك، أقبل جبينك وأطلب رضاك دمت مدللتك وصديقتك لا ابنتك.

إلى من كانوا سندا لي وشاركوني الحياة والأيام بحلوها ومرها إلى من كانوا قوتي

فترات ضعفي وكانوا فرحي أيام ضيقي...إلى إخوتي كل باسمه ورسالة حب لهم ولأبنائهم.

إلى من كن أرواحا جميلة ملئت دربي ورحلتي وغمرت المواقف واللحظات

بالعطاء والحب...رفيقات الدرب صديقاتي كلكن بأسمائكن.

إلى من رحلوا عن عالمنا وبقوا في قلوبنا أحياء بذكرياتهم.

إلى كل من ساندني في كل الخطوات من قريب أو بعيد شكرا لكم على وجودكم

في كل الأوقات وفي كل الظروف.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان ..... /
إهداء ..... /
فهرس المحتويات ..... /
فهرس الجداول ..... /
فهررس الأشكال ..... /
مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: المفاهيم النظرية العامة لنظام وصندوق التقاعد

تمهيد 1
المبحث الأول: الدراسات السابقة 2
المطلب الأول: الدراسات المحلية 2
أولا- الدراسات باللغة العربية: 2
ثانياً- الدراسات باللغة الأجنبية: 5
المبحث الثاني: إطار مفاهيمي عام حول أنظمة وصناديق التقاعد 8
المطلب الأول: ماهية نظم التقاعد 8
أولا-مفهوم التقاعد: 8
ثانيا- نشأة وتطور نظام التقاعد: 9
المطلب الثاني: خصائص وأهداف نظم التقاعد 10
أولا- خصائص نظام التقاعد: 10
ثانيا- أهداف نظام التقاعد: 10
المطلب الثالث: أنواع نظم التقاعد ومهامها 12
أولا- أنواع نظم التقاعد والفرق بينهما: 12
ثانيا- مهام نظام التقاعد: 15
المطلب الرابع: ماهية صناديق التقاعد 15
أولا- مفهوم صناديق التقاعد: 15
ثانيا- شروط الحصول على التقاعد: 16

ثالثا- معاش التقاعد: 17
رابعا- طرق تحديد قيمة معاش التقاعد: 17
المبحث الثالث: تحليل أسباب العجز المالي في صناديق التقاعد 18
المطلب الأول: وضعيات صندوق التقاعد (توازن، فائض، عجز) 18
أولا- حالة التوازن المالي:..... 18
ثانيا- حالة الفائض المالي: 19
ثالثا- حالة العجز المالي: 20
المطلب الثاني: أسباب العجز المالي في صناديق التقاعد وسبل مواجهتها..... 21
أولا- أسباب الاختلال المالي في صندوق التقاعد:..... 21
ثانيا- الحلول والإصلاحات الممكنة لعلاج العجز المالي في صناديق التقاعد: 22
المطلب الثالث: أنواع العجز المالي وآليات التنبؤ به..... 24
أولا- أنواع العجز المالي في صناديق التقاعد: 24
ثانيا- خطوات التنبؤ بالعجز المالي: 24
المبحث الرابع: متطلبات تحقيق التوازن المالي لصناديق التقاعد..... 25
المطلب الأول: ماهية التوازن المالي لصناديق التقاعد..... 25
أولا- مفهوم التوازن المالي: 25
ثانيا- أساليب تحقيق التوازن المالي في صناديق التقاعد: 26
المطلب الثاني: دور الرقمنة ومتطلباتها في تحقيق التوازن المالي لصناديق التقاعد..... 28
أولا- ماهية الرقمنة:..... 28
ثانيا-متطلبات رقمنة نشاط صناديق التقاعد:..... 29
ثالثا- دور الرقمنة في تحقيق وتعزيز التوازن المالي: 30
المطلب الثالث: طرق ضمان استدامة التوازن المالي في صناديق التقاعد..... 31
أولا- العوامل المؤثرة على استدامة التوازن المالي في صناديق التقاعد: 31
ثانيا-آليات استدامة التوازن المالي في صناديق التقاعد: 32

خلاصة الفصل الأول 34

الفصل الثاني: الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر (أسباب اختلاله، طرق تحقيق التوازن المالي فيه)

تمهيد 36
المبحث الأول:عرض عام حول الصندوق الوطني للتقاعد 37
المطلب الأول: ماهية الصندوق الوطني للتقاعد 37
أولا–مفهوم الضمان الاجتماعي(التعريف،النشأة): 37
ثانيا–مفهوم الصندوق الوطني للتقاعد: 39
ثالثا–خصائص ومميزات التقاعد في الجزائر: 41
رابعا–مهام الصندوق الوطني للتقاعد: 42
المطلب الثاني: مراحل تطور نظام التقاعد في الجزائر 43
أولا– نشأة وتطور نظام التقاعد في الجزائر: 43
ثانيا– أنواع التقاعد في الجزائر: 45
المطلب الثالث: تمويلات الصندوق الوطني للتقاعد وركائزه 46
أولا–مصادر تمويل الصندوق الوطني للتقاعد: 47
ثانيا– ركائز وأسس صندوق التقاعد في الجزائر: 48
المبحث الثاني: أسباب العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد والعوامل المؤثرة فيه ودوافع الإصلاح 50
المطلب الأول: الأسباب الرئيسية لتزايد العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد 50
أولا–تطور عدد المتقاعدين في الصندوق الوطني للتقاعد: 50
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الوضع المالي للصندوق الوطني للتقاعد 58
أولا–المؤشرات الديموغرافية: 58
ثانيا–هيكلة السكان: 59
ثالثا–تطور معدل الإعالة الاقتصادي والديموغرافي في الجزائر: 60

خامسا-تغطية الأفراد المسنين:..... 64
المطلب الثالث: دوافع إصلاح الصندوق الوطني للتقاعد وانعكاسات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية على عمله 68
أولا- دوافع إصلاح ما يعاني منه الصندوق الوطني للتقاعد: 68
ثانيا-العراقيل التي تحول دون تحقيق التوازن المالي: 69
ثالثا-انعكاسات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية على عمل الصندوق الوطني للتقاعد:..... 70
المبحث الثالث: إصلاحات الصندوق الوطني للتقاعد وطرق تعزيز التوازن المالي فيه 71
المطلب الأول: أهم الإصلاحات التي مست صناديق التقاعد في الجزائر 71
أولا-الإصلاحات التي مست منظومة التقاعد في الجزائر: 71
أولا-الاستثمار الأجنبي كآلية لتوفير مناصب العمل:..... 73
ثانيا-الرفع من معدلات الاشتراكات: 75
ثالثا-إنشاء الصندوق الوطني لاحتياط التقاعد (FNRR):..... 76
رابعا-ضبط السوق الموازي: 76
خامسا-مساهمة الجباية البترولية في توازن الصندوق الوطني للتقاعد 77
سادسا-تكييف سن التقاعد مع أمل الحياة أو عمر المسنين المتوقع: 77
المطلب الثالث: مقترحات تخص تحقيق استدامة التوازن المالي في الصندوق الوطني للتقاعد .. 78
أولا-آليات تحقيق التوازن المالي في CNR:..... 78
ثانيا-الحلول المقترحة لمعالجة العجز المالي في صندوق التقاعد واستدامة التوازن المالي فيه: 79
ثالثا-التحديات التي تواجه الصندوق الوطني للتقاعد(CNR): 79
خلاصة الفصل الثاني 81
خاتمة..... 83
أولا- اختبار الفرضيات:..... 84
ثانيا- نتائج الدراسة: 85
ثالثا- اقتراحات: 85

رابعا- آفاق الدراسة:..... 86
قائمة المصادر والمراجع..... 88

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	07
02	نقاط قوة ونقاط ضعف نظام التقاعد المبني على التوزيع	13
03	الفرق بين نظام التقاعد المبني على التوزيع ونظام التقاعد المبني على الرسملة	14
04	مميزات وعيوب أسلوب الرسملة أو تقنية التراكم	27
05	مميزات وعيوب أسلوب التوزيع	28
06	أبرز أنظمة التقاعد في الجزائر قبل الاستقلال	44
07	عدد المتقاعدين حسب نوع التقاعد في الجزائر لسنة 2018	46
08	نسب الاشتراكات في صندوق التقاعد	47
09	تطور حجم الاشتراكات في صندوق التقاعد(1983-2006)	47
10	تطور عدد المتقاعدين مقارنة بعدد المشتركين (2012-2017)	50
11	تطور عدد المتقاعدين في الجزائر (2018-2020)	52
12	تطور عدد المستفيدين من معاش التقاعد (1994-1999)	52
13	الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد (1990-2000)	54
14	تطور حجم نفقات وإيرادات الصندوق الوطني للتقاعد (2010-2018)	55
15	تطور العجز المالي لصندوق التقاعد الوطني (2015-2019)	57
16	تطور المؤشرات الديموغرافية في الجزائر (2010-2016)	58
17	معدلات المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة في الجزائر (2015-2024)	59
18	هيكلة السكان في الجزائر (2009-2019)	60
19	تطور معدل الإعالة الاقتصادي ومعدل الإعالة الديموغرافي (2010-2014)	61
20	تطور المعدل الإجمالي للإعالة خلال الفترة (2015-2024)	62
21	تطور معدل النشاط ومعدل البطالة في الجزائر (2009-2017)	63
22	تغطية المسنين في الجزائر (2010-2017)	64
23	قيمة الاشتراكات التي يعجز صندوق CNAS عن تحصيلها (2010-2017)	66
24	قيمة الاشتراكات التي يعجز صندوق CASNOS عن تحصيلها (2010-2018)	67
25	تطور عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر (1994-2000)	74

26	تطور معدل اشتراك التقاعد للأجراء (1999-2006)	75
27	مساهمة الجباية البترولية في تمويل CNR	77

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتقاعد CNR	41
02	بنية مداخيل الصندوق الوطني للتقاعد بالجزائر	48
03	تطور عدد المتقاعدين مقابل عدد المشتركين في الصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة (2012-2017)	51
04	تطور عدد المستفيدين من معاش التقاعد خلال الفترة (1994-1999)	53
05	الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد (2010-2018)	55
06	تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر	65

مقدمـــة

مقدمة:

إن صناديق التقاعد من أهم الصناديق في منظومة الضمان الاجتماعي، ومن أهم ما يزعزع الاستقرار في المنظومة سواء الاستقرار الاقتصادي أو الاجتماعي هو استقرار عامليها أو منتسبيها لذا فهي تسعى دائما لتقديم أفضل الخدمات لهم، من رعاية وحماية وضمان للأمان بعد إحالتهم على التقاعد خوفا على مسارهم المستقبلي، لذا وجدت صناديق التقاعد كمؤسسة مالية مستقلة باعتبارها أحد أشكال صناديق الاستثمار ضمانا لمواجهة العراقيل التي قد تواجهه من جهة وتوفير الأمان للمشتركين من جهة أخرى.

عمليا، تواجه صناديق التقاعد في كل دول العالم العديد من العراقيل والمشاكل التي تزيد وضعيتها المالية تعقيدا واختلالا بسبب ما يسمى بالعجز المالي أحد الوضعيات المالية المنتشرة بكثرة في صناديق التقاعد، نظرا للعديد من الأسباب التي تزيد من حدته وتفاقمه.

لعل أبرز الأسباب التي تخلق العجز والاختلال المالي في صناديق التقاعد، هي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات الديموغرافية والمالية وتغيرات البيئة الاجتماعيةكذلك بمختلف آثارها، مثل ارتفاع التزامات ونفقات الصندوق مقابل محدودية تمويلاته وموارده وبالتالي انعدام الملاءة والمرونة وتراجع استدامة التوازن المالي فيه.

لذا فإن كل صناديق التقاعد في العالم تسعى لخلق الفائض وتعزيز التوازن وتوفير أكبر عدد من العوائد مراعاة لكل متطلبات استدامته، باعتبار أن لها أثر كبير على مالية كل دولة فالعجز المالي يهدد توازنها، كونها تعمل وتهدف إلى ضمان عدالة الأجيال وبالتالي فإن كل عجز قد يحول إلى عاتق الأجيال القادمة ويسجل دينا على الدولة.

وفي هذا السياق، تسلط هذه الدراسة الضوء على هذه الإشكالية على المستوى الوطني تشخيصا للعراقيل وتحيل الأسباب والعوامل المؤثرة فيها.

أولا- الإشكالية:

تسعى أنظمة التقاعد في كل دول العالم إلى الحد من تفاقم العجز المالي على مستوى صناديقها ، نتيجة انخفاض الاشتراكات والعديد من العوامل التي تؤثر على استدامة التوازن المالي فيها، والجزائر من بينها، وبناء على ذلك يمكن طرح الإشكالية الآتية:

- **ماهي عوامل وأسباب العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر وكيف يمكن تحقيق التوازن بين موارده ونفقاته؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ماهي أهم الإصلاحات التي مست نظام التقاعد في الجزائر؟
- ماهي العوامل المؤثرة على استدامة التوازن في الصندوق الوطني للتقاعد؟
- ما السبب الرئيسي في تفاقم العجز في صندوق التقاعد؟
- ماهي أهم التحديات التي تواجه الصندوق الوطني للتقاعد؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، وبهدف تسهيل الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة، ارتأينا إلى طرح الفرضيات الآتية كإجابات مبدئية مسبقة تخضع للاختبار من خلال مباحث الدراسة:

- إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطي التقاعد FNRR من أهم الإصلاحات التي عرفها نظام التقاعد في الجزائر هدفه تمويل جزء من عجز الصندوق من خلال عوائد الجباية البترولية؛
- من أهم العوامل المؤثرة على استدامة التوازن في صندوق التقاعد هي مواكبة التغيرات الاقتصادية والديموغرافية؛
- انخفاض قيمة الاشتراكات هو السبب الرئيسي لتفاقم أزمة العجز في الصندوق الوطني للتقاعد؛
- التدريب والتنظيم تعد من أبرز التحديات التي تواجه الصندوق الوطني للتقاعد.

ثالثا- أهمية الدراسة:

تتعرض مختلف صناديق التقاعد في العالم إلى مشاكل واختلالات مالية تمس بتوازن وضعيته المالية وتهدد استدامته، لذا تسعى كل منظومة ضمان اجتماعي في كل دولة إلى تحقيق أهداف تأمينية ضمن السياسات التي تعتمد عليها لتحقيق استمراريتها وضمان تلبية حاجات مشتركيها من جهة وتلبية التزاماتها من جهة أخرى، الجزائر من بين هذه الدول والتي تسعى من خلال الصندوق الوطني للتقاعد لتحليل ومعالجة أسباب العجز المالي فيه، في إطار تحقيق الأهداف والمهام الموكلة له، تتجلى الأهمية البالغة لهذا البحث التي من شأننا دراستها وإيجاد الحلول المناسبة التي تعالج مشكل الاختلال أو العجز، وضمان استقرار نظام التقاعد ككل والصندوق الوطني للتقاعد بصفة خاصة.

رابعا- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أسباب العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد وتحليلها وتحليل العوامل المؤثرة على استدامته ومتطلبات تحقيق توازنه المالي.**خامسا- دوافع اختيار الموضوع:**

نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع التقاعد في كل العالم وفي الوقت الحالي اختيارنا هذه الدراسة راجع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

1-الأسباب الذاتية: تتجلى في النقاط الآتية:

- تشجيع الأستاذ المشرف على اختيار ودراسة الموضوع؛
- الميول الشخصي لهذه المواضيع المالية في ظل قلة البحوث والدراسات التي يعنى بها الموضوع.

2-الأسباب الموضوعية: وتتمثل في الأسباب الآتية:

- التعرف على أهم أسباب العجز المالي في صندوق التقاعد والعوامل التي تزيد من اختلاله وتؤثر فيه؛
- تناسب الموضوع مع التخصص العلمي المدروس؛
- الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع اختلال الصندوق الوطني للتقاعد في الوقت الحالي؛
- معرفة الإجراءات والحلول التي اعتمدتها الدولة في سبيل إصلاح نظام التقاعد.

سادسا- منهج الدراسة:

للإحاطة بمجمل جوانب الدراسة ونظرا لأهمية هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يساعدنا على وصف حقيقة واقع الصندوق الوطني للتقاعد وإصلاحاته، مهامه وخصائصه، وكذلك

ظروف ومراحل تطوره ونشأته، إضافة إلى استخدام أدوات التحليل التي تم الاعتماد عليها في تحليل أسباب العجز المالي في الصندوق والعوامل التي تؤثر على عمله وعلى توازنه المالي، من خلال الاعتماد على مختلف الإحصائيات والبيانات والمعطيات التي تغطي فترات زمنية معينة تخص الدراسة.

سابعا- هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة ومختلف الأسئلة الفرعية التي تتجزأ منها ولنتمكن من اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا، اعتمدنا على تقسيم خطة تتكون من فصلين:

في الفصل الأول، تم تناول عرض تقديمي وتمهيدي عرض فيه نظام التقاعد بشكل عام من حيث السياق التاريخي لنشأته وتطوره، والتعرف على أهم مزاياه ومهامه وصولا إلى الأهداف المسطرة التي يسعى لتحقيقها من خلال أنواعه، وتحليل وضعياته الملية الثلاث (توازن، فائض، عجز) مع التركيز على تحليل أسباب العجز المالي في نظام التقاعد ككل.

أما الفصل الثاني، فسلط الضوء على الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر كمثال من المؤسسات المالية التي تعاني من اختلالات مالية على مستوى وضعيتها، مع الاعتماد على تحليل الإحصائيات التي تمكننا من معرفة الأسباب الحقيقة لتفاقم أزمة العجز المالي، والتعليق عليها في ظل الإصلاحات التي قمت بها الدولة، ثم عرض بعض الوسائل والطرق التي تعزز التوازن المالي في الصندوق وتضمن استدامته في ظل التحديات التي تواجهه.

ثامنا- حدود الدراسة:

من حيث موضوع البحث، فإنه يتعلق بتحليل إشكالية التوازن المالي في الصندوق الوطني للتقاعد، وما يتصل بتحليل أسباب العجز فيه والعوامل التي تؤثر على عمله في ظل الإصلاحات التي شهدها الصندوق.

ومن حيث الحدود الزمنية،فهو يغطي الإصلاحات التي عرفها الصندوق من خلال قانون المالية 2016 وكيف أسهمت أسباب الاختلال خلال ثلاث عقود وصولا إلى غاية 2024.

تاسعا- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تمت مصادفتها في إنجاز هذه الدراسة هي:

- صعوبة الوصول إلى الإحصائيات الحديثة في المواقع الرسمية وتضاربها؛
- قلة الدراسات التي تهتم بالجانب التقني التي تخص الموضوع، مما يقلل استيعاب الأسباب العميقة للمشكلة.

الفصل الأول: المفاهيم النظرية العامة لنظام وصندوق التقاعد

المبحث الأول: الدراسات السابقة

المبحث الثاني: إطار مفاهيمي عام حول أنظمة وصناديق التقاعد

المبحث الثالث: تحليل أسباب العجز المالي في صناديق التقاعد

المبحث الرابع: متطلبات تحقيق التوازن المالي لصناديق التقاعد

تمهيد

في ظل التحولات والتطورات الحاصلة في حياة الفرد والمجتمع خاصة العمل، كما أن هناك العديد من التغيرات التي قد تؤثر على مستقبلهم خاصة الأخطار الاجتماعية، ولإدارة هذا النوع من الأخطار توجب إنشاء رعاية اجتماعية تحمي هذه الفئة وتحمي حقوقهم، ما يسمى بنظام التقاعد.

جاء نظام التقاعد كنظام اجتماعي ومالي هدفه التأمين على دخل الفرد العامل بعد إحالته على التقاعد وبلوغه سن التقاعد ويعتبر من أبرز الأدوات والوسائل الموفرة للأمان المالي بعد التوقف عن العمل، والمساهمة في الحفاظ على الحماية الاجتماعية وكذلك الاستدامة المالية من خلال محاربة العجز المالي بمختلف أنواعه الناتج عن قلة الاشتراكات وزيادة الانفاق، لضمان وتوفير الأمن والاستقرار المالي في مرحلة ما بعد العمل بمختلف أنواعه ومهامه.

من أهم الركائز الأساسية التي تضمن الاستدامة المالية لنظام التقاعد هي التوازن المالي مما يتطلب دراسة دقيقة للعوامل المؤثرة في قدرة الصندوق على تحقيق التوازن بين إيراداته ونفقاته وبهذا الصدد ظهرت الرقمنة كوسيلة لتحقيق الاستدامة المالية.

سنطرق من خلال هذا الفصل لدراسة المفاهيم النظرية العامة لنظام وصندوق التقاعد من خلال المباحث الآتية:

- الدراسات السابقة؛
- إطار مفاهيمي عام حول أنظمة وصناديق التقاعد؛
- تحليل أسباب العجز المالي في صناديق التقاعد؛
- متطلبات تحقيق التوازن المالي لصناديق التقاعد.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث مختلف الدراسات السابقة التي ركزت على تحليل نظام التقاعد في الجزائر وغيرها من الدول، للاستفادة منها وتقديم أفضل الحلول لمعالجة مشكلة العجز المالي وإصلاح وتطوير هذا النظام.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

هناك دراسات محلية تناولت موضوع التقاعد في الجزائر بشكل عام وأخرى شملت دراسات معينة (وكالات، صناديق)، حسب ميول وموضوع كل طالب.

أولا- الدراسات باللغة العربية:

1-دراسة: **سويقات مسعود**، بعنوان: **عجز الصندوق الوطني للتقاعد (دراسة وصفية لوكالة ورقلة)**، مذكرة ماستر في التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، 2022/2021.

هدفت الدراسة إلى:

تحليل إشكالية العجز المالي في صندوق التقاعد، وتحديد المشاكل التي يعاني منها، وكذا معرفة مصادر تمويل الصندوق وكيفية مجابهة العجز الذي قد يواجهه.

وركزت الدراسة على:

إعطاء مفهوم واضح للتقاعد وأنظمته، وكذا تطور نظامه في العالم، إضافة إلى التركيز على شروط الإحالة على التقاعد، وتحليل مشكلة العجز في صندوق التقاعد الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى:

- منظومة التقاعد تحمي حقوق المتقاعدين دون استثناء؛
- الاشتراك التكاملي يساعد على رفع معاش المتقاعدين؛
- التقاعد بالتوزيع هو الوجه الوحيد لنظام التقاعد في الجزائر.

2-دراسة: **بليل حسينة وبن محمد ياسمين**، بعنوان: **إشكالية التوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر**، مذكرة ماستر في اقتصاد التأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، 2022/2021.

هدفت الدراسة إلى:

تحليل مشكلة التوازن المالي في صندوق التقاعد والتعرف على واقع الصندوق ومصادر تمويله والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل العجز فيه.

وركزت الدراسة على ما يلي:

- تحديد المشاكل التي تواجه صندوق التقاعد في الجزائر؛
- العوامل المؤثرة في التغيرات الحاصلة في الصندوق؛
- إعطاء الحلول اللازمة ومتطلبات تحقيق التوازن المالي فيه.

وتوصلت الدراسة إلى:

- حل مشاكل التقاعد رغم مالا تتمتع الجزائر به من نجاعة وفعالية؛
- ضرورة تحسين خدمات التقاعد والحث على إصدار إصلاحات جديدة تعمل على تقليل العجز.

3-دراسة: **وحيد زارع والأمين بوعلام**، بعنوان: **تحليل إشكالية تحقيق التوازن المالي بين موارد ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد**، مذكرة ماستر في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي-تبسة-، 2019/2018.

هدفت الدراسة إلى:

تسليط الضوء على المشاكل التي تواجه صندوق التقاعد في الجزائر، وأسباب العجز فيه وكذا تحديد العوامل المؤثرة في تحقيق التوازن المالي والعمل على إنجاح دوره.

وركزت الدراسة على:

الإصلاحات التي تبنتها الجزائر لسنة 2017 والأزمات التي يعاني منها الصندوق بسبب انعدام الاشتراكات وزيادة عدد المحالين على التقاعد، إضافة إلى تسليط الضوء على تحديات وآفاق إنجاح عمل الصندوق ومتطلبات تحقيق توازنه.

وتوصلت الدراسة إلى:

ضرورة إصلاح منظومة التقاعد في الجزائر من خلال فرض الغرامات المالية على التصريحات الكاذبة لأصحاب العمل، وكذلك الحرص على إصدار قوانين تقضي بإلزامية المتقاعدين عدم ممارستهم لأي نشاط بعد إحالتهم على التقاعد.

ثانيا– الدراسات باللغة الأجنبية:

1-Etude **: Salhi Tarik,** titre : **Les voies de réforme du système de retraite en Algérie : vers la distinction entre les attributions de l'eat et de la sécurité sociale,** Thése pour l'obtention du diplôme de Doctorat en sciences commerciales université d'Oran2, 2024/2015.

هدفت الدراسة إلى:

تحديد دور الدولة في نظم الحماية الاجتماعية من خلال الإصلاحات وكذا محاولة إيجاد الحلول الممكنة لإصلاح منظومة التقاعد في الجزائر.

وركزت الدراسة على:

- أسس أنظمة التقاعد والعوامل المؤثرة فيه؛
- معايير تقييم أنظمة التقاعد ومحدداته في الجزائر، من خلال التطرق لنموذج البسماركي والبيفردجي.

وتوصلت الدراسة إلى:

أن الجزائر لها نظام واحد للتقاعد العام والإجباري، وهناك العديد من العوامل التي أثرت في قلة نجاعة وفعالية النظام، وأن زيادة عدد المحالين للتقاعد راجع لتطبيق التعديلات الهيكلية في التسعينات.

2- Article **: Djamila la Mendil, Claire EL Moudden ,**titre : **Le système de retraite Algérien : redistribution intragénér – ationnelle et inégalités des pensions ,**2018.

هدف المقال إلى:

- التعرف على مراحل تطور نظام التقاعد في الجزائر التي مرت بأربع مراحل؛
- دراسة الخصائص التي تميز نظام التقاعد في الجزائر وكذلك نقاط ضعفه صاحبة الأغلبية.

وتوصلت الدراسة إلى:

- إعادة التوزيع العادل بين الأجيال يعتمد على عدة مؤشرات أبرزها معدل العائد الداخلي؛
- يجب إعادة النظر في سن المحالين للتقاعد التي تتراوح أعمارهم بين 60 للرجال و55 للنساء؛
- لا بد من إعادة هيكلة منظومة التقاعد فيؤدي الجزائر لجعله أكثر صلابة وأكثر نجاعة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

تناولت الدراسات الأجنبية نظام التقاعد بشكل عام، وتبيان دور الحكومات في إجراء التعديلات القانونية وتبيان الركائز التي يعتمدها النظام، وتحليل أساليب العجز المالي في الصندوق.

أولا- الدراسات باللغة العربيّة:

1-دراسة: **أمينة حلمي**، بعنوان: **نظام المعاشات في مصر**، 2006.

يهدف المقال إلى:

تقديم أهمية تحول مصر إلى نظام جديد للمعاشات يكفل حق المتقاعدين، ويحافظ على توازنه المالي وكذا معرفة أوجه القصور التي يعاني منها صندوق التقاعد المصري.

وتوصلت الدراسة إلى:

- لا بد من الحكومة المصرية بالأخص صندوق المعاشات تحقيق العدالة في توزيع الدخل بشكل كبير نظراً للانخفاض النسبي في مستوى الأجور؛
- ضرورة إجراء تعديلات قانونية تعمل على تعزيز السلامة والاستدامة المالية؛
- الحث على إبراز دور الدولة في صياغة قواعد تنظيمية من خلال الرقابة الفعالة والدائمة لإدارة مخاطر الصندوق.

ثانياً- الدراسات باللغة الأجنبية:

1-Article**, Anne Lavigne,** titre : **Le système de retraite en France,** 2014.

يهدف المقال إلى:

- بيان عراقيل صندوق التقاعد الفرنسي والعوامل التي أثرت في ضعفه؛
- مقارنة نظام التقاعد الفرنسي مع مختلف الأنظمة الأجنبية الأخرى.

وركزت الدراسة على:

أنواع أنظمة التقاعد في فرنسا، وأهم المخططات العامة للضمان الاجتماعي وكذا أهم الركائز التي يرتكز عليها.

وتوصلت الدراسة إلى:

- ضرورة العمل على تحسين منظومة التقاعد وكذا الاشتراكات التكميلية الفرنسية؛
- الركائز الثلاثة لنظام التقاعد ركائز إلزامية قائمة على الاشتراكات والخطط الفردية والاجتماعية.

2-Article **: Finance et investissement,**Titre :**Arabie Saoudite : plus de retraite à 45 ans,** 2021**.**

يهدف المقال إلى:

- تحديد أساليب مواجهة العجز المالي في السعودية خاصة بعد أن بلغ 800 مليار ريال سعودي عام 2011؛
- تبيان كيف تسعى المملكة لإيجاد حلول تحقيق التوازن المالي، واستعادة الوضع المرن في صندوق المعاشات.

وتوصلت الدراسة إلى:

- تحديد سن التقاعد في السعودية عند 60 سنة في حين تسعى الصين وروسيا لرفع سن التقاعد بعد 2018؛
- إعادة الأمير محمد بن سلمان النظر في العقد الاجتماعي بسبب اعتماده الاقتصاد كليا على النفط لمواجهة العجز في صندوق المعاشات السعودي.

ثالثا– التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد القيام بتحديد وعرض أهم الأهداف والركائز النتائج والتوصيات التي تخص كل دراسة استعرضت، تبين أن لكل دراسة عناصر واتجاه محددين، هناك من تناول العجز المالي في صناديق التقاعد وهناك من حاول تحليل مشكلتها، والبعض منها ركز على التوازن المالي في صندوق التقاعد وكذا متطلباته، وتحليل إشكاليات العجز في الصندوق وسبل أو طرق التصدي لها والتعرف على مجمل الوسائل أو الحلول الممكنة لإصلاح نظام التقاعد.

رابعا– الدراسة الحالية:

بعد التعقيب على الدراسات السابقة، سنتناول في العنصر الموالي إلى أهم نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسات	نقاط التشابه مع الدراسة الحالية	نقاط الاختلاف مع الدراسة السابقة
دراسة **سويقات مسعود**	**-العجز في صناديق التقاعد**	**-التخصص** **-متغيرات الدراسة**
دراسة **بليل حسينة وبن محمد ياسمين**	**-التوازن المالي في صناديق التقاعد**	**-متغيرات الدراسة** **-النتائج**
دراسة **وحيد زارع والأمين بوعلام**	**-متطلبات تحقيق التوازن المالي**	**-متغيرات الدراسة**
دراسة **صالحي طاريق**	**-العوامل المؤثرة على نجاعة صناديق التقاعد**	**-متغيرات الدراسة** **-الحلول المقترحة**
دراسة **Djamila la Mendil**	**-دراسة خصائص نظام التقاعد**	**-متغيرات الدراسة** **-النتائج**
دراسة **أمينة حلمي**	**-أهم الإصلاحات التي شهدها قطاع التقاعد**	**-متغيرات الدراسة** **-الحلول المقترحة**
دراسة **Anne Lavigne**	**-العراقيل أو المشاكل التي يشهدها نظام التقاعد**	**-متغيرات الدراسة**
دراسة **Arabie Saoudite**	**-طرق مواجهة العجز المالي في قطاع التقاعد**	**-متغيرات الدراسة** **-الحلول المقترحة**

- **أوجه اختلاف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة وقيمتها المضافة:** تكمن القيمة المضافة لهذه الدراسة في النقاط التالية:

- ركزت هذه الدراسة على متطلبات تحقيق التوازن المالي في صناديق التقاعد وإلى أبرز أسباب العجز المالي فيه، أما الدراسات السابقة فهناك من تطرق إلى طرق مواجهة العجز المالي في صندوق التقاعد دون تناول أسبابه أولا؛
- أضافت هذه الدراسة كذلك نقطة الفروقات الأساسية بين أنظمة التقاعد ودور الرقمنة في استدامة التوازن المالي فيه.

المبحث الثاني: إطار مفاهيمي عام حول أنظمة وصناديق التقاعد

تعد أنظمة التقاعد من بين الركائز التي تسهم في تنظيم حياة العمال بعد إحالتهم على التقاعد وضمان استقرارهم المالي، وكذا الرعاية الاجتماعية لصالحهم، باعتباره نظام يوفر معاشا للفرد بعد انتهاء عمله كما أنه يختلف من دولة إلى أخرى كل حسب سياسته الاقتصادية والاجتماعية، مع اختلاف أنواعه ومهامه وأهدافه.

المطلب الأول: ماهية نظم التقاعد

لضمان الحماية الاجتماعية للعمال المحالين على التقاعد وجد نظام التقاعد كأداة تضمن حقوقهم وتعالج مشاكلهم عند بلوغهم السن المحدد قانونا.

أولا-مفهوم التقاعد:

تعددت تعريفات التقاعد كل حسب رأيه وانطباعه، سنتطرق إلى بعضها من خلال التعريفات الآتية:

التعريف الأول: عملية اجتماعية بموجبها يتخلى الفرد عن العمل سواء أراد ذلك أو أجبر عليه أي انسحابه من العمل مقابل الحصول على أجر جراء العمل الذي كان يقوم به.[1]

التعريف الثاني: حسب الأستاذ عطا الله بحميدة فيعرف التقاعد على أنه "قرار إداري يتخذ بطلب من تحت إشراف الإدارة متى بلغ سنا معينة مع استيفاء سنوات خدمة محددة، وتنتهي علاقته بالإدارة ابتداء من تاريخ توقيعه على محضر تبليغه قرار إحالته على التقاعد".[2]

التعريف الثالث: يعرف نظام التقاعد على أنه النظام الذي يفرض على الموظفين والعمال سواء في المؤسسات العامة أو الخاصة من طرف الدولة، مقابل تعويض مالي أو ما يعرف بالمعاش التقاعدي، من

---

[1]- رفيق خالد وزيد بوجرود،**نظام التقاعد في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم القانونية، تخصص قانون عام (منازعات إدارية)، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2016-2017، ص7.

[2]-حسينة بليل وياسمين بن محمد، **إشكالية التوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر-دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد "وكالةبومرداس"**، مذكرة ماستر في اقتصاد التأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-، 2021-2022، ص 4.

خلال دفع أقساط معينة تعرف بالاشتراكات من أجور العمال لصندوق التقاعد عند بلوغه السن القانوني المطلوب.[1]

من خلال من سبق من تعريفات يمكن إعطاء مفهوم شامل للتقاعد ألا وهو "مجموعة التنظيمات والتشريعات واللوائح التي تنظم حياة العامل بعد مقاطعته للعمل أي إحالته على التقاعد في حين حصوله على الدخل أو المعاش المتفق عليه، بمجرد توافر الشروط المطلوبة.

ثانيا- نشأة وتطور نظام التقاعد:

تعود نشأة نظام التقاعد إلى عهد الرومان سابقا، حيث أشار الدكتور أنتوني أشير في مقال له نشر على موقع the conversation أن الإمبراطور اوغسطس الحاكم بعد وفاة يوليوس قيصر أنشأ نظاما تقاعديا للجنود الرومان منذ أكثر من 2000 عام[2]، للحفاظ على حالتهم الصحية والتقليل من آثار مشاكلهم، حيث يهدف هذا النظام إلى توفير معاش جيد للجنود بعد مرور 25سنة من عملهم أي بلوغ سن التقاعد أحيانا 42عاما.

وقد ورد في كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم أن الخليفة عمر بن الخطاب رأى رجلا متسولا فقال له: يا شيخ؟ فقال الرجل: أنا يهودي وأتسول لأدفع الجزية. فقال عمر: والله ما انصفناك نأخذ منك شابا ثم نضيعك شيخا، والله لأعطينك من مال المسلمين وفرض له نفقة شهرية من بيت المال. وقد حرم الإسلام الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وآل بيته وذريته، لتفادي الانتفاع له ولذريته وأزواجه من بعده.

وفي أواخر القرن التاسع عشر انتشر الفكر الشيوعي وواجه المستشار الألماني اتو فون بسمارك ذلك اعتمادا على دفع الأجر لأي ألماني عاطل عن العمل وقد بلغ سن 65سنة، واعتبرت فكرة ناجحة آنذاك لأن القليل من يبلغ هذا السن، وجاءت لتهدئة المعارضة الماركسية ثم انتشرت المعاشات التقاعدية في القارة الأوروبية منتصف القرن التاسع عشر، وتلقى العمال البلديون (الشرطة ورجال الإطفاء) معاشا تقاعديا، ثم انتشرت في عشرينيات القرن العشرين في المؤسسات الخاصة حيث بدأت هي الأخرى بتقديم معاشا تقاعديا

[1]- احمد بن صالح وعبد القادر حمادو، **نظام التقاعد في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر في تسيير المؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية-أدرار-، 2017-2018، ص11.

[2]- **تاريخ ومستقبل أنظمة التقاعد حول العالم**، الموقع على الانترنت: http://qawl.com ،تم الاطلاع بتاريخ 2025.01.13 الساعة 22:27.

وفي منتصف 1958 أسست جمعية المتقاعدين الأمريكية العامة من قبل بيرسي أندروس، هدفت لتقديم الخدمات لكبار السن سواء العمال أو المتقاعدين ووزعت بطاقات تمكنهم الاستفادة من تنزيلات وخصومات المتاجر لتشجيع مواصلتهم العمل والنشاط.[1]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف نظم التقاعد

يمتاز نظام التقاعد بجملة من الخصائص التي ينفرد بها عن غيره من الأنظمة الاجتماعية، وكذا يسعى لتحقيق جملة من الأهداف تكسبه طابع الريادة في الحماية الاجتماعية.

أولا- خصائص نظام التقاعد:

من أهم مميزات أو خصائص نظام التقاعد ما يلي:[2]

- توفير دخل مدى الحياة للعمال المحالين على التقاعد؛
- الالتزام بالمتطلبات التي تندرج ضمن نطاق المساومة الجماعية؛
- استمرارية صاحب العمل في تقديم الخدمات وتوفير الاستقرار المالي للمتقاعدين؛
- العمل وفق خطط التقاعد التي تنشأ من قبل صاحب العمل أو النقابة المسؤولة عن ذلك؛
- تعدد برامج خطط معاشات التقاعد من خلال نظام المساومة الجماعية؛
- السماح للعمال بالمساهمة في الخطط التكميلية لنظام التقاعد ككل لتوفير خدمات ومزايا إضافية؛
- تحقيق الاستدامة المالية والتركيز على الرعاية الاجتماعية.

ثانيا- أهداف نظام التقاعد:

يسعى نظام التقاعد إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- **العدالة:** يسعى نظام التقاعد لتحقيق العدالة الاجتماعية وتشييع الاستقرار النفسي للمستفيدين من التقاعد مقابل معاش التقاعد، من خلال الأقساط والاشتراكات التي يدفعها الموظف مسبقا من راتبه؛

[1]-**تاريخ ومستقبل أنظمة التقاعد حول العالم**، الموقع على الأنترنت: http://qawl.com، تم الاطلاع بتاريخ: 2025.01.13، الساعة 22:50.

[2] -Article :**charactaristic of retirement system** :http://www.jstor.org, consulté le : 14/02/2025, Heure : 23 :40.

- **الإنصاف:** أو ما يسمى بعدالة الأجيال، حيث يضمن إيراد مماثل من خلال التوزيع العادل بين العاملين والمتقاعدين، أي لابد من فصل جيل عن جيل آخر انطلاقا من فكرة التكفل الاجتماعي؛[1]
- **الاستمرارية:** يوفر نظام التقاعد حماية مستمرة لأصحابه، وتؤمنهم من مختلف المخاطر التي قد تواجهه عند إحالته على التقاعد، وتقيه من الخوف على مصيره ومستقبله بعد انتهاء عمله؛[2]
- **توفير الأمن الاجتماعي:** أي يضمن للمؤمن له حقه في معاش التقاعد بعد دفعه للاشتراكات الاجتماعية.
- **الاستخدام والتوزيع المناسب للثروة:** من خلال توفير معاش للمؤمن له طوال حياته وذلك عن طريق التوزيع العادل للدخل، والعمل وفق تشريعات الاتفاقيات الدولية المنظمة للتقاعد وأصحاب حقوقه؛
- **تحقيق التنمية الاقتصادية:** يتحقق ذلك من خلال الاستثمار في احتياطي صندوق التقاعد في كل دولة؛
- **تخفيف العبء على الدولة:** حيث أن الصندوق يوفر الحماية الاجتماعية ويتحمل بعض نفقات الضمان الاجتماعي؛
- **الجانب النفسي:** يحرص نظام التقاعد على تأهيل المحالين على التقاعد ومستخدمي النظام نفسيا ومعنويا والاعتناء بهم.[3]

بعد التطرق إلى أهم خصائص وأهداف نظام التقاعد، سنتطرق في المطلب الموالي إلى أبرز أنواعه.

[1]–حسينة بليل وياسمين بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2]– بليل حسينة وياسمين بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3]– صراح بن لحرش، **الإدارة المالية لصناديق التقاعد في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 07، العدد02، ص 322.

المطلب الثالث: أنواع نظم التقاعد ومهامها

نظام التقاعد تختلف أهدافه من دولة إلى أخرى كما تختلف أنواعها حسب السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، نظرا لاختلاف الهياكل الديموغرافية للضمان الاجتماعي المعتمد.

أولا- أنواع نظم التقاعد والفرق بينهما:

التقاعد حق كل عامل أجير أو غير أجير عند بلوغه سن التقاعد في حالات استثنائية، ونميز بين أنظمة التقاعد من خلال معرفة الطبيعة الإلزامية أو غير الإلزامية وكذا طبيعة المساهمة وهما:

1-نظام التقاعد المبني على التوزيع: على أساسه يتم دفع الاشتراكات في صندوق التقاعد بغية تمويل معاشات التقاعد الممنوحة لأصحابها في نفس السنة عن طريق التوزيع الآني للاشتراكات، وهو دليل على ضمان العدالة بين الأجيال لأن العمال الحاليين يدفعون نفقات التقاعد للمحالين عليه، مما يكسبه طابعا خاصا عن بقية الأنظمة من عمل الجيل الحالي لأجل الجيل القادم، وهو حق الآباء على أبنائهم أي دينهم عليهم، مما يوفر توزيعا مناسبا للمداخيل من خلال زيادة مجتمع العمال النشيط على مجتمع العمال المتقاعد وهو ما يحقق التوازن المالي. وهو ما يبرز قوة الترابط بين الأجيال والتضامن بينهم وهي بمثابة الدعم المالي لفئة الشيخوخة. لذا أنشأ أتوفون بسمارك برنامجا للضمان الاجتماعي عن طريق التأمين على فئة الشيخوخة في أواخر القرن التاسع عشر معتمدا على ثلاثة قوانين تخدم مصالح فئة المتقاعدين (قانون التأمين على العجز والشيخوخة، قانون التأمين على حوادث العمل، قانون التأمين الصحي) تهدف هذه القوانين إلى مواجهة المخاطر الاجتماعية والترابط المنسجم بين الأجيال.[1]

لهذا النظام نقاط قوة يقوم عليه كمل لديه نقاط ضعف تهدده يمكن تبيانها في الجدول الآتي:

[1]- عمر روبحي فيسة، **إصلاح أنظمة التقاعد ودوره في تحسين الأداء المالي لصناديق التقاعد-دراسة بعض التجارب الدولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر-**، مذكرة دكتوراه في مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2021-2022، ص 20.

الجدول رقم (02): نقاط قوة ونقاط ضعف نظام التقاعد المبني على التوزيع

نقاط قوة نظام التقاعد المبني على التوزيع	نقاط ضعف نظام التقاعد المبني على التوزيع
ملائمة أدواته مع المستوى المعيشي واحتياجات المتقاعدين	تتأثر بشكل مباشر بارتفاع الشيخوخة وتفاقم البطالة وبالتالي تدهور الوضع المالي للصندوق
التضامن بين العمال المشتركين من نفس الجيل وكذلك بين مختلف الأجيال	نظام لا يشجع على الادخار أو الاستثمار حيث تحول الاشتراكات إلى معاشات مباشرة
ضمان حماية واسعة لمختلف فئات المجتمع من خلال التوزيع العدل للدخل	لا تساهم مواردها في زيادة معدل النمو والتطور الاقتصادي كذلك
تحقيق العدالة الاجتماعية ورعاية أكبر للمحالين على التقاعد	انخفاض المعاشات بسبب مما يخفض القدرة الشرائية للمتقاعدين
نظام يتأثر بتدهور قيمة العملة باعتبار الاشتراكات التي تحصل ستصبح معاشا تقاعديا مستقبلا	في حال قلة عدد العمال النشطين فهذا النظام غير عادل بالنسبة لهم بسبب تحملهم أعباء تمويل الأجيال القادمة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مذكرة عمر روبحي فيسة، **إصلاح أنظمة التقاعد ودوره في تحسين الأداء المالي لصناديق التقاعد–دراسة بعض التجارب الدولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**، مذكرة دكتوراه في مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2021–2022، ص 21،22

من خلال ما هو مبين فالجدول أعلاه نلاحظ أن هذا النظام يتأثر بشل مباشر بتفاقم الشيخوخة والبطالة في حين أنه يتميز بالملاءة مع احتياجات المتقاعدين، فهو نظام لا يشجع على الادخار بل يكفل التضامن بين الأجيال، من خلال ضمان حماية واسعة لمختلف فئات المجتمع وتحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية من جهة وعدم المساهمة في النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

2–نظام التقاعد المبني على الرسملة أو المساهمة: أساس هذا النظام قائم على اعتماد كل جيل على تمويل نفسه بنفسه، أي أن مدخرات العمال الحالية تستعمل في تمويل تقاعدهم مستقبلا، يبرز العلاقة القوية بين اشتراكات العمال وأدائهم وتوظف مدخراتهم أو اشتراكاتهم في تمويل نفقات معاشاتهم التقاعدية بمجرد انتهاء مدة عملهم، ويتم فتح حساب خاص للمؤمن عليه تشمل جميع اشتراكاته واشتراكات صاحب العمل مع إضافة عائدات التوظيف التي تضاف فيما بعد إلى المعاش التقاعدي الذي يتقاضاه العامل عند

إحالته على التقاعد، أي بإمكان كل فرد إنشاء طريقة تقاعد خاصة به استنادا لمداخيله بمساعدته أصحاب العمل أثناء العمل والحصول على فائدة أثناء توقفه وهو نظام اعتمدته الدول الأوروبية كثيرا، بينما في الدول الإنكلوساكسونية تعتمد العديد من قواعد الرعاية الاجتماعية تمول عن طريق فرض الضرائب تعمل تحت وصاية السلطة الوصية في حين أن النظام متاح للجميع إلا إذا تعلق الأمر بالشيخوخة أو الصحة فيصبح التمويل خاص باشتراكات مسيرتهم المهنية ليس عليهم، لأن رأس المال ليس مضمونا دائما.[1]

3-**الفرق بين النظامين:** يمكن التعرف على أوجه اختلاف نظام التقاعد المبني على التوزيع ونظام التقاعد المبني على الرسملة من خلال ما يتضمنه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): الفرق بين نظام التقاعد المبني على التوزيع ونظام التقاعد المبني على الرسملة

نظام التقاعد المبني على التوزيع	نظام التقاعد المبني على الرسملة (المساهمة)
أكثر عملا لاعتماده على الاشتراكات الحالية	لا يمكن أن يصبح عمليا بمجرد اعتماده لأنه بحاجة إلى تراكم طويل الأجل
يدفع ما اقتطع من اشتراك العاملين مباشرة إلى المتقاعدين	تنقل الاشتراكات إلى هيئة تسيير الأموال وتدفع آنيا كمعاش تقاعدي
يقوم على مبدأ الاشتراك	يقوم على مبدأ الادخار
اشتراكات العمال تمول معاشاتهم في نفس السنة	مدخرات العمال الحالية تستخدم لتمويل تقاعدهم مستقبلا
أكثر ملاءمة في حال تزايد الأجور وفرص العمل	أكثر ملاءمة في حال تركز رأس المال أي في حال قلة فرص العمل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على **مذكرة** توفيق بلهواريو زكريا فكاي، **إشكالية التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر-دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد2000-2015**، مذكرة ماستر تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس-المدية-، 2015-2016، ص57، 56.

من خلال ما هو مبين في الجدول أعلاه نلاحظ أن نظام التقاعد المبني على التوزيع أكثر عملا في حين يعتمد على مبدأ الاشتراك وتمول المعاشات السنوية، اعتمادا على اشتراكات العمال وفي حال

[1]- عمر روبحي فيسة، مرجع سبق ذكره، ص 22،23.

ارتفاع الأجور وفرص العمل يكون أكثر ملاءة، في حين أن نظام التقاعد المبني على المساهمة يقوم على مبدأ الادخار وتمول المعاشات فيه عن طريق مدخرات العمال ويصبح أكثر ملاءة في حال تركز رأس المال وقلة فرص العمل.

ثانيا– مهام نظام التقاعد:

يقوم نظام التقاعد بالكثير من المهام ويؤدي العديد من الأدوار التي تكسبه طابعا مميزا عن بقية الأنظمة نذكر منها:

- مراقبة عمليات تحصيل الاشتراكات وتمويلات صندوق المعاشات.
- مراقبة المعاشات وتسييرها وضمان التقاعد لأصحاب حقوقه وحماية مصالحهم بعد تقاعدهم.
- العمل وفق التعليمات القانونية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تخص الضمان الاجتماعي SS.
- دراسة جميع المشاكل والشكاوي المقدمة إلى صناديق التقاعد المعتمدة في كل دولة؛
- القيام بمختلف أشكال التأمينات وضمان الاستدامة المالية؛
- القيام بالعمليات ذات الطابع الاجتماعي التي تضمن الرعاية الاجتماعية للمحالين على التقاعد؛
- المساعدات الاجتماعية اتجاه العملاء وتحسين جودة الخدمات المقدمة؛
- مراقبة عمل صناديق التقاعد والإشراف عليها والعمل على تحقيق الاستدامة المالية وتقليل المخاطر؛
- تعزيز الحماية الاجتماعية والعمل على توفير دخل ثابت للعمال المتقاعدين؛
- كسب ثقة المواطنين من خلال توطين العلاقات معهم ومع مختلف أجهزة النظام الاجتماعي من جهة ومختلف الجهات العمومية من جهة أخرى.....الخ.[1]

المطلب الرابع: ماهية صناديق التقاعد

للضمان الاجتماعي عدة صناديق تحظى بمكانة خاصة لكل منها، أبرزها صناديق التقاعد باعتبارها مرفق من المرافق العمومية التي تسهر على ضمان حقوق العمال بعد تقاعدهم، وعززت مكانة الصندوق خاصة بعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أولا– مفهوم صناديق التقاعد:

تعددت تعريفات صندوق التقاعد نذكر منها:

[1]– الصندوق الوطني للتقاعد CNR، الموقع على الانترنت:http://dz.cnr.dz، تاريخ الاطلاع: 2025.01.29، على الساعة: 21:33.

التعريف الأول: مؤسسة عمومية ذات إدارة محددة تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية القانونية، تعمل وفق ضوابط وتعليمات تنظيمية تحكم وتنظم وتراقب نشاطها، يشرف على أموالها وزير العمل المسؤول على بعثات الصندوق في كل دولة.[1]

التعريف الثاني: هو حساب استثماري ذو أجل طويل يوفر للمتعاملين الادخار للتقاعد، حيث يخصص جزءا من دخله الحالي ويشترك به في الصندوق للحصول على دخل مستقبلي بغرض الاستفادة من المزايا الضريبية وكذا الاستثمارية التقاعدية.[2]

التعريف الثالث: صندوق التقاعد كيان مالي ينشأ من قبل أرباب العمل لتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية للمتقاعدين، يمول عن طريق المساهمات التي يقدمها صاحب العمل وكذا الموظفين وتتم إدارته من قبل المؤسسات المالية المختصة.[3]

من خلال التعريفات السابقة يمكن تقديم تعريف شامل لصندوق التقاعد: يعرف صندوق التقاعد على أنه وعاء مالي تجتمع فيه مختلف اشتراكات الأفراد العاملين ذوي حقوق التقاعد مقابل الحصول على أجر أو معاش تقاعدي وتوفير الخدمات اللازمة لهم بعد إحالتهم على التقاعد.

ثانيا– شروط الحصول على التقاعد:

بما أن التقاعد حق كل عامل فهو يتوجب توفر بعض الشروط للحصول عليه وعلى كافة الحقوق المندرجة تحته، من أهم الشروط التي تكسب العامل الحق في التقاعد ما يلي:[4]

1–السن: يحدد عادة بين الـ 60 و65 سنة وهو المعيار القياسي في التقاعد ويحدد لأحد الأسباب (المرض، معدل العمر، النظام المعيشي) لذا تعددت مطالب تخفيض سن التقاعد لعدة أسباب، لكن الأزمات المالية تؤيد الرأي المعاكس أي تأخير سن التقاعد لتسوية مشاكل العمل.

2–دفع الاشتراكات: كي يستفيد العمل من معاش التقاعد توجب عليه دفع أقساط اشتراكات الضمان الاجتماعي المحددة قانونا، والتي تثبت قانونا لاستيفاء الحقوق الواجبة عدا الحالات الاستثنائية مثل حالة

[1] -Salhi Tarik ،**Les Voies de Reforme du Système de Retraite en Algerie : Vers La distinctions les attributions de l'eat et de la securite sociale** ،These de Doctorat En Commerciales Universite dOran2 ،Mohamed Ben Ahmed ،2014/2015.

[2] -**Article** ،Dong Luftman ،**Retirement Funds : Defenition ، types of funds and How to Getstarted**؛http://trustandwill.com, Consulté :2025.02.14, heure:23h03.

[3] - **Article** ،Rajesh Kumar ،**Pension Fund** ،http://www.sciencedirect.com ،Consulté:2025.02.14 , heure : 23h11.

[4]–عمر روبحي فيسة، مرجع سبق ذكره، ص18.

المجاهدين فيشترط دفع الاشتراكات لمدة 15 ثلاثي في حال توافق الشروط، إلا في حالة وفاتهم وعدم توافق الشروط.

3-فترة العمل: تحدد مدة العمل في العادة كأقصى حد أي التقليص من فترة العمل تتراوح أحيانا بين 15 و20 سنة عمل وتختلف حسب كل دولة ونظامها، يدع العامل خلال هذه الفترة جميع اشتراكات الضمان الاجتماعي للتمتع بمعاش التقاعد مستقبلا.

ثالثا- معاش التقاعد:

يعرف معاش التقاعد على أنه: حق شخصي يحمل طابعا ماليا للعامل طوال حياته مقابل العمل أو الخدمة التي كان يقوم بها، ويقوم معاش التقاعد على ثلاثة عناصر أساسية تحدد في كل دولة حسب نظام تقاعدها لكن الأبرز هي (الأجر المرجعي، فترات التأمين، نسب الاعتماد).[1]

ويعرف كذلك: هو مبلغ مالي تقدمه المؤسسة أو الحكومة أو الصندوق صاحب العمل إلى العامل مقابل ما كان يقدمه من خدمات سابقة لصالح هيئة العمل.[2]

كما يقصد به: الراتب المالي أو التقاعدي أي المبلغ الذي يستحقه العامل عند انتهاء مهامه سواء كان موظفا في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص مهما كان سبب التقاعد.[3]

لذا يمكن تعريف معاش التقاعد بأنه: مبلغ أو مقدار مالي معتبر تقدمه المنظمة العامة أو الخاصة للعامل أو الموظف مقابل الخدمات التي كان يقدمها، عند إحالته على التقاعد بغض عن النظر عن سبب التقاعد.

رابعا- طرق تحديد قيمة معاش التقاعد:

تحدد قيمة معاش التقاعد استنادا لكل نظام تقاعد متبع في تمويل صناديق التقاعد، لذا وجدن طريقتين أساسيتين لتحديد قيمة المعاش وهي:

1-نظام التقاعد ذات مزايا محددة: على أساس هذا النظام تحدد المزايا مسبقا، إلا أنها طريقة ذات تكلفة عالية تستند إلى معدل استبدال الأجر بغض النظر عن قيمة اشتراكات العمال في صندوق التقاعد،

---

[1]-محمد أمين كندي ومحمد غوفي، **أحكام التقاعد وفقا للقانون الجزائري**، مذكرة ماستر في العلاقات المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018/2017، ص 13،12.

[2] -Robert C.Attchely, **RETIREMENT AS A SOCIAL INSTITUTION,** Ann.Rev.Social, 1982.

[3]- وحيد زارع والأمين بوعلام، **تحليل إشكالية تحقيق التوازن المالي بين موارد ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي-تبسة-، 2019/2018، ص 13.

وعندما يفوق عدد المشتركين عدد المتقاعدين يقع الاختلال في توازن الصندوق والسبب هو تفاقم تكلفة المزايا لذا المتقاعدين لا يتحملون تكلفتها.

2-نظام التقاعد ذات اشتراكات محددة: على أساس هذا النظام تحدد المزايا أثناء التقاعد عدا الاشتراكات المتراكمة وكذا الظروف والسياسات الاقتصادية المتبعة، وتحصل الاشتراكات نهاية فترة العمل خلال عدد من السنوات، وبالتالي تنتقل المخاطر الاجتماعية إلى الهيئة المشرفة على التقاعد، ويعالج ذلك عن طريق ضمانات تقدم في حسابات الاشتراكات إضافة إلى بعض المتطلبات الاحتياطية لذا هذا النظام يعتبر نظام عادل عن بقية الأنظمة مثال ذلك حصول اثنين من المتقاعدين من نفس السن على معاش يتم حسابه على أساس الاشتراك الذي يدفع للصندوق.[1]

المبحث الثالث: تحليل أسباب العجز المالي في صناديق التقاعد

إن العجز المالي من بين المواضيع التي تشغل بال جميع المنظمات لا سيما مؤسسات التقاعد، لذا وجب إعطاء أهمية بالغة لها ولدراستها بدقة، من خلال معرفة أسبابها وكذا العمل على تعزيز الوسائل اللازمة لمجابهتها، وضرورة تحليلها من خلال النظر في العوامل والتغيرات المؤثرة على صناديق التقاعد.

المطلب الأول: وضعيات صندوق التقاعد (توازن، فائض، عجز)

سنتعرض في هذا المطلب إلى معرفة أهم حالات صندوق التقاعد التي قد يتعرض لها أو يتأثر بها، وتحليل أسباب عجزه باعتباره الحالة الأكثر انتشارا على غرار حالات التوازن والفائض.

أولا- حالة التوازن المالي:

يسعى صندوق التقاعد بطبيعة الحال إلى تحقيق التوازن المالي لضمان الاستقرار المالي باعتباره مرجعية لقياس وتقييم الأداء المالي المحقق ولتحقيق ذلك وجب التوازن بين الإيرادات والنفقات في الصندوق.[2]وباعتباره الضمان الأساسي لاستمرارية نظام التقاعد لتأدية مهامه ويرتبط ذلك بمختلف العوامل الديموغرافية وكذا الاقتصادية المؤثرة عليه نظرا للاختلاف بين نسب عدد الناشطين المساهمين في الصندوق ونسب المتقاعدين أصحاب الحقوق وإلى نسب الشيخوخة وأمد الحياة كذلك من الجانب الديموغرافي، أما من الجانب الاقتصادي المؤثر على تحقيق الصندوق للتوازن المالي فيتمثل في ارتفاع

[1]-صندرة لعور،**استدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحول الديموغرافي**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد04، المجلد02، جوان2017، ص510،515.

[2]- نبيلة مغني ويوسف مكعو، **تقييم الأداء المالي لصناديق التقاعد باستخدام مؤشرات التوازن المالي**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت، 2024/2023، ص 20.

معدلات البطالة من جهة وارتفاع الأجور من جهة أخرى مما يؤدي لاختلال وضعية سوق العمل بين المساهمين أصحاب الوعاء الاشتراكي وبين عدد المحالين على التقاعد[1]، لذا تعمل منظومة الضمان الاجتماعي في كل دولة على انتهاج سياسات منسجمة من خلال البرامج التنموية التي تقلل من معدلات البطالة وزيادة موارد صندوق التقاعد مقارنة بنفقاته عن طريق إقرار بعض الدول للتعويضات التكميلية للمعاشات، إضافة إلى تغطية المخاطر على اقتطاعات المساهمين وزيادة عددهم، ويهدف التوازن المالي في كل صناديق التقاعد إلى ترشيد النفقات وتنويع مصادر التمويل ولاسيما الزيادة من الاشتراكات ومساهميها.[2]

ثانيا- حالة الفائض المالي:

حالة الفائض هي حالة نادرة جدا في صناديق التقاعد وليست الحالة الأكثر شيوعا في جميع صناديق التقاعد العالمية، لكن من الرغم من الاختلالات التي قد يعاني منها فقد يشهد حالة فائض في وضعيته المالية من خلال تحسين الكفاءة التمويلية وتعزيز القدرة على الاستدامة المالية في الأجل المتوسط والطويل، من خلال التطورات المالية لجانب النفقات والإيرادات كارتفاع نسب التغطية لفئة الشيخوخة واستفادتهم من معاشاتهم التقاعدية وتقديم أفضل الخدمات لهم من خلال ما تقره كل دولة وكل صندوق تقاعد من إصلاحات وبرامج تحفز عملها وتزيد من قدرة ملاءتها والرفع من نسب التغطية الاجتماعية لأصحاب حقوق التقاعد بواسطة زيادة جانب الإيرادات على نفقات الصندوق[3]. إضافة إلى توفير برامج تغطية التأمين الاجتماعي سواء كان التقاعد حكوميا أو الاعتماد على برامج التقاعد الخاصة بأصحاب العمل إما عن طريق البرامج الممولة FS حيث يتم إنشاء صندوق خاص بالبرنامج يعمل على تحصيل المساهمات من الناحية الأولى واستثمارها لتحقيق عائد من الناحية الأخرى، وإما عن طريق البرامج غير الممولة US وهي عكس الممولة حيث لا ينشأ الصندوق الخاص ولكن يستبدل بصندوق لتوفير السيولة، وتقديم مختلف برامج الضمان الاجتماعي عن طريق اتفاقيات تبرم مع أصحاب العمل وهذا الأخير ينظم برامجه التقاعدية الخاص بالموظفين المحالين على التقاعد.[4]

---

[1]- فطيمة عشة ولطفي شعبان، **واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر وتوازنه**،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة المجلد 04، العدد 02،ديسمبر 2020 ص 23.

[2]- مراد تهتان وإبراهيم مزيود، **واقع وأليات إستدامة التوازن المالي لصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر: دراسة تحليلة وصفية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ص264.

[3]- أ.د كمال ديب وحنان وعيل، **فعالية نظام التقاعد الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية**، المركز الجامعي تيبازة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 12 العدد02، 2021.

[4]- أسامة الزعبي،**معالجة صناديق التقاعد في الحسابات القومية**، الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اسطنبول، نوفمبر 2015.

ثالثا- حالة العجز المالي:

هي الحالة الأكثر انتشارا والحالة موضوع دراسة العديد من الخبراء وكذا هيئات التقاعد العالمية، قبل التطرق إلى تحليل هذه الحالة وجب تعريفها أولا، فيعرف العجز المالي على أنه:

التعريف الأول: حسب الأستاذة أنيا زالوسكا فالعجز المالي في صندوق التقاعد هو: الفرق بين الالتزامات المستقبلية لمدفوعات الصندوق من برامج الضمان الاجتماعي وبين معدل الدخل الآني للصندوق الاستئماني للضمان الاجتماعي.[1]

التعريف الثاني: حالة غير مرغوب فيها تعبر عن الوضعية المالية التي تتجاوز فيها قيمة النفقات قيمة الإيرادات ونقص هذه الأخيرة عن تمويلها بسبب انخفاض الاشتراكات وتزايد عدد المتقاعدين في الصندوق.[2]

لذا يمكن تعريف العجز المالي في صناديق التقاعد أنه: الحالة التي يعجز فيها صندوق التقاعد عن الوفاء بالتزاماته المستقبلية اتجاه المحالين على التقاعد، بسبب زيادة جانب نفقات الصندوق عن إيراداته أي عدم كفاية هذه الأخيرة عن تمويل النفقات.

يرجع هذا الاختلال المالي المؤدي لتفاقم أزمة العجز في الصندوق إلى العديد من الأسباب لعلى أبرزها ارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسب الشيخوخة، نتيجة تخفيض سن التقاعد مقارنة بقصر عمر نشاط العمال ولا سيما التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم ككل ألا وهي تفاقم وتطور حجم الاقتصاد الموازي، مما يؤدي لفقدان حصيلة من اشتراكات الضمان الاجتماعي والتهرب من دفعها لكل صندوق في كل أنحاء العالم، كل هذه الأسباب من شأنها زيادة ضعف الوضعية المالية لصناديق التقاعد من جهة وتفاقم حدة العجز المالي من جهة أخرى.[3]

سنتعرف أكثر في النقطة الموالية على أسباب العجز المالي في صناديق التقاعد وتحليلها وكذا كيفية العمل على تجاوزها.

---

[1]- أنيا زالوسكا،**العجز الهائل في صناديق المعاشات التقاعدية هو أزمة عالمية في الانتظار**، جامعة باث، على الموقع https://www.investopedia.com، تاريخ الاطلاع: 2025/02/20، على الساعة، 19:37.

[2]- حيزية هادف،**العجز المالي في الدول النامية ودور السياسات المالية في علاجها**، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2014، ص123، 124.

[3]-حسينة بليل وياسمين بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص30,29.

المطلب الثاني: أسباب العجز المالي في صناديق التقاعد وسبل مواجهتها

يتشكل العجز المالي نتيجة العديد من الأسباب التي تزيد من حدته، مما وجب على أنظمة وصناديق التقاعد محاولة إيجاد الحلول الممكنة لمجابهة تفاقمه باعتباره تحديا كبيرا لها ومعرقلا لنشاطها، أدائها وتوازنها.

أولا- أسباب الاختلال المالي في صندوق التقاعد:

يرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:[1]

- الارتفاع المستمر في الأجور مما يؤدي إلى ارتفاع المعاشات؛
- ارتفاع أمد الحياة مقارنة بالسن القانوني للتقاعد المصرح به في كل دولة حسب نظام التقاعد المعتمد فيها؛
- انعدام التمتع بالمرونة وتراجع الاشتراكات مما يقف في وجه تمويل صناديق التقاعد؛
- انعدام التنسيق بين هيئات الضمان الاجتماعي الدولية باعتبارها وسيلة تدعم نظام الحماية الاجتماعية على مستوى جميع صناديق التقاعد؛
- اللاعدالة في توزيع المداخيل لوجود بعض الفئات التي لا تصرح بدخلها وفي نفس الوقت تستفيد من الرعاية الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، فإن صناديق التقاعد العالمية تعاني من هذا الاختلال أو العجز نظرا لعجز أنظمة التقاعد على توفير وتحقيق الاستقرار أو الاستدامة المالية طويلة الأجل، وكذا ارتفاع عجز اشتراكات المساهمين المفروضة عن تغطية نفقات ومعاشات التقاعد، بسبب تساهلها في تطبيق شروط استحقاق التقاعد المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحماية الاجتماعية.[2]

وقد زادت حدته وتأثيره على صناديق التقاعد في العالم خاصة أواخر عام 2020 نظرا لعدم تعافي نشاط الصندوق من مخلفات وباء كوفيد-19- بشكل كبير، ولزيادة التهرب من المساهمات الاجتماعية بدرجة أكبر وتكدس ديون بعض المؤسسات لدى صناديق التقاعد، وهذا دليل على

---

[1]-مسعود سويقات،**نظام التقاعد في الجزائر وإشكالية عجز الصندوق للتقاعد-دراسة وصفية لوكالة ورقلة-**، مذكرة ماستر في التنظيم السياسي والإداري، تخصص العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2022/2021، ص43.

[2]- أمينة حلمي، **تطوير نظام المعاشات في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 116، 2006.

الخلل في الإدارة والمراقبة في إدارة الصندوق خاصة في الدول العربية مثال جمهورية تونس وهذا راجع إلى ارتفاع أعباء الصندوق على إيراداته.[1]

كما يمكن تحليل أسباب العجز المالي في صناديق التقاعد لسببين أساسيين هما:[2]

1-الأسباب الاقتصادية: قد تشهد صناديق التقاعد في العالم تسجيل اختلالا أو عجزا ماليا لأسباب اقتصادية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، على عكس تخفيض سن التقاعد وتقليص عمر العمل وبالتالي انخفاض عدد السكان النشطين مما يؤدي لانخفاض البطالة، لكن أحيانا تشكل عودة العمال المتقاعدين إلى العمل في بعض الشركات قصد الاستفادة من كفاءتهم وخبراتهم فهذا يؤثر على زيادة معدل البطالة، وقد يرجع السبب أحيانا إلى تراجع العوائد النفطية في كل بلد بسبب تجميد الوظائف العمومية لتخفيض نفقات الدولة. إضافة إلى ذلك فإن تطور الاقتصاد الموازي في الدولة مقارنة بحجم الاقتصاد الحقيقي خاصة في دول شمال إفريقيا وبعض الدول العربية، مما يؤثر على تلف حصيلة من الاشتراكات خارج صندوق التقاعد، وبالتالي عجز الوضع المالي للمنظومة.

2-الأسباب اجتماعية: والمرتبطة ارتباطا كبيرا بالشيخوخة وتفاقمها لانخفاض نسبة العاملين وزيادة عدد المتقاعدين، مما يؤثر بشكل مباشر على التوازن المالي للصندوق وكذلك على زيادة العبء المالي على نظام التقاعد ككل، إضافة إلى تراجع معدل الخصوبة في بعض البلدان وكذا الارتفاع الملحوظ في أمل الحياة مما يخلق انعدام التوازن بين النشطين والمتقاعدين أولا، وإلى انخفاض الفئة المنتجة القادرة على العمل والتي تعمل على إعالة المتقاعدين ثانيا.

ثانيا- الحلول والإصلاحات الممكنة لعلاج العجز المالي في صناديق التقاعد:

من أجل ضمان الاستدامة المالية والرعاية الاجتماعية للمتقاعدين دون المساس بالوضعية المالية لصندوق التقاعد أو بصيغة أخرى لمجابهة اختلال العجز المالي وإصلاح منظومة التقاعد، وجب اتباع مجموعة من السبل أو الأدوات التي يعتمد عليها في مواجهة ذلك.

- العمل على إعادة النظر في السن القانوني للتقاعد المعمول به في كل دولة؛
- مواصلة العمال لنشاطهم المهني بعد بلوغهم سن التقاعد إراديا لا إجبارا.

---

[1]- المفكرة القانونية، العجز المالي للصناديق الإجتماعية: أزمة مركبة من دون أفق، على الموقع: https://www.legalagenda.com، تاريخ الإطلاع: 2025/02/20، على الساعة: 19:25.

[2]-نبيل بوفليح وعمر روبحيفيسة،**الصندوق الوطني للتقاعد: أسباب الاختلال المالي وآليات الإصلاح(دراسة تحليلية)**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد17، العدد03، نوفمبر2022، جامعة حسينة بوعلي الشلف، الجزائر.

- الاستفادة من خبرات العمال وتأهيلهم العملي وطلب تمديد تقاعدهم.[1]
- العمل على رفع نسبة الاشتراكات التي يدفعها العمال قصد زيادة الإيرادات وتغطية العجز مع مراعاة حالة عدم الضغط على وضعية العمال؛
- العمل على تنويع مصادر تمويل صندوق التقاعد وعدم حصره على اشتراكات المساهمين عن طريق تنشيط دور السوق المالي، من خلال منح الفرصة للصندوق على استثمار اشتراكاته وتحقيق عوائد مالية تزيد من مداخيله.
- إعادة النظر في الهياكل التنظيمية لنظام التقاعد وبرامج تأمينه وضرورة إصلاحه باتباع آليات جديدة ومتطورة تزيد من وتيرة العمل وتضمن الاستدامة المالية.[2]

إضافة إلى ذلك تعتمد أنظمة التقاعد في العالم سياسة إعادة النظر في أحكام التقاعد المبكر التي تتعارض مع مبدأ التوزيع العادل بين الأجيال، وبعض المتقاعدين يلتحقون بعمل آخر بعد التقاعد على أساس أن منحة التقاعد لا تكفي احتياجاتهم مما يدفع البعض لإنشاء مشاريع أخرى وبالتالي يختارون التقاعد المبكر، لكنهم بطبيعة الحال لم يتقاعدوا؟ وبالتالي وجب الامتثال إلى التدرج بالتطبيق في بعض الدول أي رفع سن التقاعد بشكل يتناسب مع التغيرات الديموغرافية، لكن البعض لا يؤيد هذا الرأي بحجة إتاحة الفرصة للشباب العاطل عن العمل، من جهة أخرى تلعب الحوكمة الرشيدة لصناديق التقاعد من خلال ضمان الاستقلال الذاتي عن الوزارات التنفيذية مما يوفر المساحة اللازمة للعمل بحرية من أجل حماية حقوق أصحاب الاشتراكات لكن في إطار قانوني يعمل وفق اللوائح التنظيمية التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية للعمل.[3]

إضافة إلى ذلك تعمل هيئات التقاعد على خصخصة نظام المعاشات والتحول من النظام العام إلى الخاص كونه يساعد على الانخفاض التدريجي للعجز، ولابد من اتخاذ هذا القرار بناء على تحديد كيفية تمويل النظام الجديد واستثمار مدخراته وضرورة توفر المرونة للتأقلم مع كافة التزامات الصندوق في ظل وجود الكفاءة والفعالية اللازمة.[4]

سنتعرف أكثر في المطلب التالي على أهم أنواع العجز المالي التي يواجهها صندوق التقاعد وآليات التنبؤ به.

---

[1]– مسعود سويقات، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2]– عمر روبحي فيسة ونبيل بوفليح، **دور رفع من معدل الإشتراك للحد من العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد (دراسة قياسية)**، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 8، العدد 1، 2022، ص199.

[3]– عمر بن محمد المنيع وعائذ بن إبراهيم المبارك، **العجز في صناديق التقاعد السعودية: الأسباب والحلول**، مجلة المبارك والمنيع 2019، النسخة الأولى، يناير 2019، ص17–20.

[4]– دينا سميرمحمد السلام، **نظام التامين الاجتماعي المصري ما بين التطوير والتقليد للتجارب الدولية**، مجلة نظام التامين الإجتماعي المصري ما بين التطوير والتقليد للتجارب الدولية، المجلد العاشر، العدد الثالث، الجزء الأول، 2019، ص236–237.

المطلب الثالث: أنواع العجز المالي وآليات التنبؤ به

للعجز المالي أسباب تزيد تفاقمه، كما له أنواع تميزه عن غيره من أنواع العجز في القطاعات الأخرى من جهة ولا بد من توفر آليات يعتمد عليها في حال وقوعه الفعلي أو قبل وقوعه تتمثل في بعض الآليات للتنبؤ به باتباع خطوات معينة.

أولا- أنواع العجز المالي في صناديق التقاعد:

في التطبيق المالي يمكن التمييز بين عدة أنواع للعجز المالي وهي كالآتي:

1-العجز المالي الجزئي والعجز المالي الشامل: العجز الجزئي دليل على وجود فرق بين الإرادات والنفقات وبين مجمل الخدمات المقدمة سواء بمقابل أو مجانا لمختلف عملاء الصندوق، أما العجز المالي الشامل فيمثل الفرق بين الإيرادات والنفقات في كافة الجوانب الإدارية والهيئات الخدماتية.

2-العجز المالي الكلي: يكون هناك عجزا ماليا كليا إذا توافقت المقارنة بين إجمالي النفقات الجارية والإيرادات الذاتية التي تمول عن طريق الأدوات والوسائل المالية سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل.

3-العجز المالي الموسمي: يظهر نتيجة تحصيل الصندوق للإيرادات ورفع النفقات في غير وقتها خلال السنة المالية.

4-العجز المالي الصافي: ناتج عن الفرق بين التحويلات الرأسمالية مع حساب الأقساط والفوائد وبين الموارد الذاتية التي تمول العجز وكذا الفائض المالي إن وجد.[1]

ثانيا- خطوات التنبؤ بالعجز المالي:

تتبع الخطوات الآتية للتنبؤ بالعجز المالي:

1- تحديد سبب التنبؤ (ماذا، لماذا، وأين) لأن هذه التساؤلات تساعد على تبيان وتوضيح كل التفاصيل التي تتعلق بالتنبؤ، وكذا مستويات الدقة المطلوبة في التنبؤ؛

2-تحديد المكان والزمان المناسبين وتحديدهم بشكل دقيق لمعرفة أفق التنبؤ أي إلى متلى سيظل إسقاط نتائجه فعالا؛

3-توفير أسلوب التنبؤ المناسب؛

[1]-علي توبين،**عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد02، 2015، ص172،173.

4-تجميع المعلومات والبيانات اللازمة بالتنبؤ؛

5-وضع الفرضيات المتوقعة والنماذج المعتمدة في التنبؤ؛

6-الرقابة الفعالة على بالنحو المطلوب من خلال تقييمه وتقييم نتائجه وفي حال وقوع خلل يتم الرجوع من البداية.[1]

المبحث الرابع: متطلبات تحقيق التوازن المالي لصناديق التقاعد

التوازن المالي مطلب أساسي في صناديق التقاعد تعزز قدرته على مواجهة اختلالاته أو عجزه المالي باعتبارها ضمان لاستدامته واستقراره الماليين، لتوفير احتياجاته المالية بالشكل المطلوب باعتبارها هدف أولي لكل منظمة عمل، لذا وضعت جملة من المتطلبات لتحقيق ذلك لعلى أبرزها ظهور الرقمنة كأسلوب حديث تضمن الكفاءة والفعالية المطلوبة.

المطلب الأول: ماهية التوازن المالي لصناديق التقاعد

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الرقمنة وأهميتها في صناديق التقاعد باعتبارها تكنولوجيا حديثة ومتطورة تضمن الكفاءة والفعالية فيما يخص معاملات الصندوق.

أولا- مفهوم التوازن المالي:

تعددت تعريفات التوازن المالي سنحاول شمل بعضها فيما يلي:

التعريف الأول: التوازن المالي هو معيار أساسي لتقييم الأداء والوضع المالي كونه أداة تضمن البقاء واستمرارية النشاط، وبالتالي تحقيق الأمان للمستخدمين لمواجهة العجز المالي والعمل على الوفاء بالالتزامات وكسب ثقة العملاء.[2]

---

[1]-بسمة حداد وشعيب بووالدين،**آليات التنبؤ بالعجز المالي ودوره في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ميلة(2018،2021)**، مذكرة ماستر في مالية المؤسسة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-، الجزائر، 2021-2022،ص19.

[2]- كنزة بلغياط ومنذر طباخ، **دور الرقمنة في تعزيز التوازن المالي لصناديق الضمان الإجتماعي -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة ميلة**، مذكرة ماستر في الادارة المالية، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2023-2024، ص25.

التعريف الثاني: التوازن المالي مشتق من كلمة الموازنة المالية أي التوازن والتوافق بين جانب النفقات والإيرادات مما يساعد على تعزيز الاستدامة المالية وكذا القدرة على الوفاء بالالتزامات.[1]

من خلال هذه التعريفات السابقة، يمكن تعريف التوازن المالي في صناديق التقاعد على أنه: الحالة التي يكون فيها صندوق التقاعد قادرا على ضمان التوازن والاستدامة الماليين على المدى المتوسط والطويل، من خلال المساهمات والاشتراكات التي يتم جمعها وقدرتها على تغطية النفقات.

يمكن حصر أهمية التوازن المالي في صناديق التقاعد في النقاط التالية:[2]

- ضمان الاستقرار المالي والذاتي للصندوق على غرار المؤسسات الأخرى؛
- ضمان التمويل الكافي وتغطية الإيرادات للنفقات اللازمة؛
- ضمان اليسر المالي (المرونة) والقدرة على الوفاء بالالتزامات؛
- تقييم الأداء المالي والتشجيع على الاستخدام الأمثل للموارد(الاشتراكات).

ثانيا- أساليب تحقيق التوازن المالي في صناديق التقاعد:

يمكن التمييز بين أسلوبين لتحقيق التوازن المالي في صناديق التقاعد وهما:

1-أسلوب الرسملة أو تقنية التراكم: بمقتضاه يتم حساب خاص لكل مشترك في صندوق التقاعد تسجل فيه جميع الاشتراكات والمساهمات إضافة إلى الاستثمارات، وبمجرد تقاعد العامل يحصل على معاش تقاعدي من تحصيلات الاشتراكات إضافة إلى تعويضات العطل المرضية ويقوم أساسا على نوعين من التراكمات وهما:

- **التراكم الفردي:** أساسه إيجاد التوازن بين نواتج اشتراك المؤمن له وبين مايحصل عليه من تعويضات عن طريق فتح حساب خاص لكل مشترك تسجل فيه جميع اشتراكاته.
- **التراكم الجماعي:** أساسه إيجاد التوازن بين بين نواتج اشتراكات مجموعة من المؤمن لهم بغض النظر عن الأخطار الاجتماعية التي قد يتعرضون لها وما يستحقونه.[3]

سنتطرق إلى بعض مميزات وعيوب هذا الأسلوب من خلال الجدول الموالي:

---

[1]- أمينة بودهج، **أثر سلوك الخزينة على التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مديرية المراقبة الجيولوجية سونطراك -حاسي مسعود للفترة 2015/2011**-، مذكرة ماستر في مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص3.

[2]- أمينة بودهج، المرجع نفسه، ص4.

[3]-كنزة بلعياط ومنذر طباخ، مرجع سبق ذكره، ص26.

الجدول رقم (04): مميزات وعيوب أسلوب الرسملة أو تقنية التراكم

مميزاته	عيوبه
ضمان التقاعد ومعاشه اعتمادا على اشتراكات وتكوين احتياطي الوفاء بالمعاش أثناء التقاعد	انخفاض القدرة الشرائية للاحتياطات بسبب انخفاض قيمة العملة
وفرة الاحتياطات واستثمارها	مشاكل استثمار الاحتياطات بفوائد تحدد مسبقا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مذكرة كنزة بلغياط ومنذر طباخ، **دور الرقمنة في تعزيز التوازن المالي لصناديق الضمان الإجتماعي –دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة ميلة**، مذكرة ماستر في الادارة المالية، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2023-2024، ص26.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ما يميز هذا الأسلوب عن غيره هو توفير واستثمار الاحتياطات وضمان التقاعد ومعاشه في حين يعيبه انخفاض القدرة الشرائية وتفاقم مشاكل استثمار الاحتياطات.

2-أسلوب أو تقنية التوزيع لتحقيق التوازن المالي: يقوم على أساس إيجاد التوازن بين الاشتراكات خلال فترة معينة وبين مدفوعات المستحقات، بحيث تتناسب المداخيل مع المصاريف خلال نفس الفترة، وبالتالي تحقيق توازن ثابت بين الاشتراكات والنفقات اعتمادا على مبدأ التكافل بين العمال والأجيال القادمة.[1]

[1]– كنزة بلغياط ومنذر طباخ، مرجع سبق ذكره، ص26.

الجدول رقم (05): مميزات وعيوب أسلوب التوزيع

مميزاته	عيوبه
البساطة حيث تحدد الاشتراكات اعتمادا على المستحقات	توقف مدى نجاحها على جماعة الاشتراكات
تجنب مشاكل إدارة الادخار والاحتياطات	الاشتراكات تحول إلى تعويضات أو منح وبالتالي غير صالحة للاستثمار
إلغاء مخاطر الخيار الخاصة بالعملة النقدية	البعد عن التأمين الفني وعدم تكريس مبدأ التناسب مع الاشتراكات والمستحقات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مذكرة كنزة بلغياط ومنذر طباخ، **دور الرقمنة في تعزيز التوازن المالي لصناديق الضمان الإجتماعي –دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة ميلة**، مذكرة ماستر في الادارة المالية، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2023-2024، ص27.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذا الأسلوب قائم على أساس تجنب إدارة الادخار والاحتياطات، بحيث تحدد الاشتراكات انطلاقا من المستحقات في حين يعيبه البعد التأميني الفني وانعدام التناسب بين الاشتراكات والمستحقات.

المطلب الثاني: دور الرقمنة ومتطلباتها في تحقيق التوازن المالي لصناديق التقاعد

منذ أن شهدت أنظمة التقاعد تطورات مست جميع جوانبه وفروعه بما فيها صناديق التقاعد، متأثرة بما يعرف برقمنة القطاع مما يساعد على تعزيز وضمان التوازن المالي وتقديم الخدمات ذو جودة عالية.

أولا– ماهية الرقمنة:

الرقمنة كأسلوب متطور ساعد جميع القطاعات على تحسين أدائها وجودة خدماتها ومنها صناديق التقاعد وهو ما سنتعرف عليه من خلال العناصر الآتية:

1-مفهوم الرقمنة وأهميتها: تعرف الرقمنة على أنها أداة أو وسيلة أو عملية يتم بموجبها تحويل المعلومات والبيانات والمستندات وكذا الملفات والعمليات من شكلها الطبيعي إلى بيانات رقمية بواسطة نظام معلومات بالاعتماد على شبكة الانترنت ومختلف الأجهزة والتقنيات الحديثة.[1]

وعليه فإن الرقمنة في صناديق التقاعد هي استخدام التكنولوجيات الرقمية لضمان تحسين وإدارة وتقديم الخدمات الاجتماعية والتأمينية بشكل رقمي بهدف زيادة كفاءة وفعالية عمليات صندوق التقاعد، ويمكن إبراز أهمية رقمنة نشاط هذه الصناديق فيما يلي:

- تقليص الوقت والجهد والتكاليف لانخفاض القيود عليها وتقليص عدد الأوراق المعمول بها؛
- التحول من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب حديث أكثر مرونة وإتقان؛
- تعزيز الشفافية والكفاءة وكذا اللامركزية؛
- الاعتماد على أدوات الاتصال الحديثة وتخطي الحدود الزمانية والمكانية؛
- تحقيق مبدأ الجودة وتلبية رغبات العملاء؛
- تقديم التسهيلات في الخدمات والمعاملات سواء الداخلية أو الخارجية؛
- الحفاظ على المعلومات دقتها ووضوحها.[2]

2-أهداف الرقمنة: تسعى رقمنة قطاع التقاعد إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- كسب رضا المشتركين وإشباع حاجاتهم وتقديم أفضل الخدمات لهم؛
- تقليل احتمالات الخطأ وتوفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب؛
- عرض البيانات وتقديمها في صورة موحدة تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرار المناسب؛
- اكتشاف الانحرافات والعراقيل في وقت وجيز والعمل على معالجتها في آن واحد.[3]

ثانيا-متطلبات رقمنة نشاط صناديق التقاعد:

يمكن تقسيم متطلباتها إلى 6 متطلبات أساسية:

1-المتطلبات القانونية: تتمثل في النصوص المعمول بها والتشريعات التنظيمية التي تنظم البيئة القانونية للعمل؛

[1]- كنزة بلغياط ومنذر طباخ، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2]-كنزة بلعياط ومنذر طباخ، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3]-المرجع نفسه، ص21.

2-المتطلبات الأمنية: تتمثل في توفير الحماية والأمن وكذا التأمين أي حماية المعلومات والتأمين على موارد الصندوق، وضمان بيئة آمنة تتميز بالكفاءة والفعالية وكذا ضمان ثقة العملاء عن طريق سرية المعلومات؛

3-المتطلبات الإدارية: تشمل كافة الإجراءات والتنظيمات الهيكلية التي تنظم وتحدد المهام والمسؤوليات وكذلك التسيير الجيد للإدارات عن طريق استحداثها في ظروف ملائمة للعمل؛

4-المتطلبات المالية: تشمل الموارد والموجودات المالية أهمها مشاريع التحولات الرقمية وتسطير الأهداف المراد تحقيقها والدعم المالي لعمليات الرقمنة نظرا لأن تكاليفها باهضة أحيانا لكن توفر الوقت والجهد في العمل؛

5-المتطلبات المادية: تتمثل في الأجهزة والآلات والأدوات الحديثة التي تستخدم أثناء العمل، مما يسهله ويساعد العاملين على توفير جهدهم مثل الماسحات الضوئية وأجهزة التصوير الفوتوغرافية الرقمية الحديثة، تخزن المعلومات بشكل رقمي وتحولها إلى إشارات رقمية؛

6-المتطلبات التقنية: تتمثل في البنية التحتية المجهزة والمساعدة التي تضمن القيام بعمليات الرقمنة عن طريق شبكات الاتصال والأدوات الالكترونية العالمية التي تضمن تأمين الاتصال وإيصال المعلومات، إضافة إلى توفير الخبرات المتخصصة في مجال الرقمنة عن طريق مزودي الخدمات في شبكة الانترنت.[1]

ثالثا- دور الرقمنة في تحقيق وتعزيز التوازن المالي:

تساعد الرقمنة بدورها في تعزيز التوازن المالي في صناديق التقاعد من خلال:[2]

1-تحسين التواصل والتفاعل بين المشتركين: أي استخدام الوسيلة الحديثة التي تسهل التواصل مع المساهمين وتقديم المعلومات لهم مما يكرس الثقة والانخراط داخل المنظومة؛

2-تطوير أساليب الدفع والتحصيل: من خلال التقنيات والأساليب الرقمية الحديثة كالدفع الرقمي عن طريق شبكة الانترنت والتطبيقات الحديثة التي تخدم ذلك؛

3-تحسين إدارة الاستثمارات: عن طريق استخدام التحليل البياني الرقمي مما يساعد على تحسين إدارة الاستثمارات واتخاذ القرارات المناسبة؛

[1]-كنزة بلعياط ومنذر طباخ، مرجع سبق ذكره،ص23،24.

[2]- كنزة بلغياط ومنذر طباخ، مرجع سبق ذكره، ص66-68.

4-تعزيز الشفافية: باستعمال أفضل الطرق المتطورة بحيث تمكن المشتركين الحصول على معلومات شفافة ودقيقة حول إيرادات ونفقات الصندوق؛

5-تحسين العمليات الإدارية: تتمثل في معالجة الملفات وأدارتها باستخدام الرقمنة وتقديم الخدمات عبر الانترنت مما يقلل الجهد والتكلفة؛

6-ترشيد النفقات: عن طريق استخدام آليات الدفع الرقمية الحديثة وتقليل فجوات التحصيل وتحسين عمليات الاشتراك والتحصيل؛

7-تحسين عمليات التشغيل والإدارة: عن طريق استخدام التقنيات الرقمية كالاعتماد على أنظمة إدارة العلاقات وبرامج التخطيط والتشغيل داخل الصندوق؛

8-توفير الوقت والجهد: لأن العمليات الرقمية لا تستغرق سوى بعض الثواني وبالتالي تقليل التكلفة والوقت والجهد معا؛

9-الإشعارات الرقمية والتذكير: حيث تصل إشعارات وتذكير رقمي بمواعد الاستحقاق وتحفيز أنظمة الدفع وتعزيز الوعي الثقافي والفني؛

10-تقليل الأوراق: بحيث تنتقل العمليات والبيانات والمعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي دون الحاجة إلى الأوراق والطباعة.

وبالتالي يمكن القول أن الرقمنة تتطلب العديد من الركائز التي تساعدها في تحقيق التوازن المالي واستدامته في صناديق التقاعد.

المطلب الثالث: طرق ضمان استدامة التوازن المالي في صناديق التقاعد

إن ضمان التوازن المالي لمنظومة التقاعد تتطلب مجموعة من الآليات التي تضمن استدامته كما أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في ذلك، سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

أولا- العوامل المؤثرة على استدامة التوازن المالي في صناديق التقاعد:

يمكن حصر العوامل المؤثرة على ديمومة أنظمة التقاعد واستدامة التوازن في صناديقها فيما يلي:[1]

[1]- صندرة لعور، مرجع سبق ذكره، ص517، 518.

1-العوامل السياسية: يتمثل في صعوبة اتخاذ القرارات التي تتناسب مع الملاءة المالية للصندوق إضافة إلى سلبيات وعيوب تصاميم النظام غير الكافية لمجابهة التغيرات السياسية والاقتصادية التي تطرأ على صندوق التقاعد؛

2-العوامل الديموغرافية: تتمثل في التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع وتؤثر على صناديق التقاعد كذلك وتتمثل في معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات كذلك مما يخل بتوازن عدد اشتراكات الصندوق؛

3-العوامل الاقتصادية: تتمثل في التغيرات التي تؤثر على معدلات الأجور وفرص العمل وكذلك معدلات البطالة ومستويات التوظيف وإلى التغيرات في معدلات العوائد المحصلة في قيم سوق رأس المال.

سنتعرف في النقطة الموالية على أساليب وآليات استدامة التوازن المالي في صناديق التقاعد.

ثانيا-آليات استدامة التوازن المالي في صناديق التقاعد:

الحفاظ على ديمومة التوازن المالي يعتبر تحد كبير لصناديق التقاعد لذا تعتمد على آليات سنتعرف عليها في هذه النقاط:[1]

1-تنويع مصادر التمويل: يجب ألا تعتمد صناديق التقاعد على الاشتراكات والمساهمات فقط، وتماشيا مع مبادئ التمويل التكميلية للضمان الاجتماعي ككل تعتبر القدرة على على تحسين نوعية الأداء خدمة لمستخدمي الصناديق؛

2-ترشيد النفقات: تشمل نفقات التأمين ونفقات العلاج الصحي والعطل المرضية، لذا تعمل أنظمة التقاعد على تكريس الرقابة الفعالة لمكافحة التجاوزات عن طريق إبلاغ نظام التقاعد مستخدميها وأصحاب الحقوق عن كافة قراراته وإجراءاته؛

3-الجوانب المحاسبية والرقابية: تتمثل في تقنيات الحفاظ على أموال الصندوق عن طريق الالتزام بالضوابط المحاسبية والرقابة على الوضع المالي عن طريف تفعيل دور وسائل الرقابة وتعزيز دور عمليات التفتيش في ميدان عمل الصناديق؛

[1]-نذير بن كران وصهيب ميلودي، **مصادر تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وقدرته على تحقيق التوازن المالي فيه- دراسة حالة casnos وكالة ورقلة2016-2019-**، مذكرة ماستر في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2021-2022، ص14.

4-استخدام أساليب حديثة في تحصيل الاشتراكات: عن طريق إنشاء مؤسسات تقنية وفنية تعمل على ضمان التيسير القانوني والفني وتطوير أنظمة التحصيل كالاعتماد على الرقمنة وأساليبها الحديثة في التحصيل؛

5-استثمار أموال التأمين الاجتماعي وتحصيلاته: من خلال تطبيق سياسات اقتصادية واستثمارية فعالة تحقق أكبر العوائد لأموال التأمين الاجتماعي وضمان انعدام صرف التعويضات الوهمية للمشتركين الوهميين.[1]

[1]- نذير بن كران وصهيب ميلودي، المرجع السابق، ص15.

خلاصة الفصل الأول

استنادا إلى ما سبق سلطنا الضوء على نظام التقاعد بشكل عام وخلص إلى أنه عملية اجتماعية تضمن حقوق العامل بعد تقاعده عن العمل، يسعى إلى تحقيق العدالة بين الأجيال ولا سيما توفير الحماية الاجتماعية للمحالين على التقاعد، في حين قد تتعرض صناديق التقاعد إلى اختلال وضعه المالي ما يعرف بالعجز المالي نتيجة العديد من الأسباب أهمها قلة عدد المشتركين نظرا لزيادة عدد المحالين على التقاعد.

ونتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة ظهرت الرقمنة كأداة لضمان ذلك معتمدة على جملة من المتطلبات، لذا وجب تفعيل دورها في تحقيق التوازن المالي رغم العوامل التي قد تؤثر على استدامته من خلال آليات أو طرق تضمن ذلك، والهدف الأساسي وراء ذلك هو ضمان الاستدامة والاستقرار الماليين في صناديق التقاعد.

الفصل الثاني: الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر(أسباب اختلاله، طرق تحقيق التوازن المالي فيه)

المبحث الأول:عرض حول الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر.

المبحث الثاني: أسباب العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد والعوامل المؤثرة فيه ودوافع الإصلاح.

المبحث الثالث:إصلاحات الصندوق الوطني للتقاعد وطرق تعزيز التوازن المالي فيه.

تمهيد

شهد الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر العديد من الإصلاحات التي مست النظام والصندوق بالأخص، منذ الحقبة الاستعمارية حتى نيل الاستقلال وصولا إلى ما بعد الاستقلال، باعتباره أحد المكونات الأساسية لمنظومة الضمان الاجتماعي لتشارك هدف تحقيق الأمان الاجتماعي عن طريق الاشتراكات المدفوعة، وباعتبار كلاهما يعملان تحت وصاية الدولة وتمتعهم بالشخصية المعنوية. ونظرا لتفاقم أسباب العجز المالي الذي يعاني منه الصندوق يسعى هذا الأخير لتحقيق جملة من الأهداف استنادا لجل الخصائص التي يتميز بها من خلال المهام الموكلة له، مما دفعه لتبني بعض الإصلاحات وفق إطار قانوني لتنظيم تمويلات الصندوق والحد من توسع العجز المالي داخله، تجنبا للعوامل التي قد تؤثر على عمله أو حتى إفلاسه لاسيما أنها أزمة تكاد تكون هيكلية لم توجد الآن بل موجودة من قبل لذا لابد من السعي لتحقيق التوازن المالي وتعزيزه في النظام عامة والصندوق خاصة.

وبغرض تسليط الضوء على هذا الجانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

- عرض عام حول الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر؛
- أسباب العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد والعوامل المؤثرة فيه ودوافع الإصلاح؛
- إصلاحات الصندوق الوطني للتقاعد وطرق تعزيز التوازن المالي فيه.

المبحث الأول:عرض عام حول الصندوق الوطني للتقاعد

يعد الصندوق الوطني للتقاعد أحد إفرازات نظام الضمان الاجتماعي التي تسعى لحماية العمال وضمان رعايتهم بعد التقاعد، وقد وجد منذ الحقبة الاستعمارية حتى الآن هدفه الأساسي هو استمراريته في خدمة مستخدميه وتقديم الحماية الاجتماعية لهم من خلال الدور الموكل له واعتماده على الركائز أو الأسس التي بني عليها عمل الصندوق.

المطلب الأول: ماهية الصندوق الوطني للتقاعد

يسعى أي عامل إلى توفير هيئة تخدم مصالحهم وتضمن حقوقهم بشكل دائم مدى الحياة، عن طريق اشتراكاتهم المدفوعة مسبقا والانتفاع بها مستقبلا، لذا وجد الصندوق الوطني للتقاعد كوسيلة تعزز مبتغاهم عن طريق الضمان الاجتماعي.

وقبل التطرق لمفهوم ص.و.ت سنتعرف على مفهوم الضمان الاجتماعي باعتباره أحد هيئاته.

أولا-مفهوم الضمان الاجتماعي(التعريف،النشأة):

1-تعريف الضمان الاجتماعي:يعرف الضمان الاجتماعي على أنه نظام أو مجموعة القواعد التي تقررها الدولة بهدف حماية الفئة الضعيفة في حال عجزها أو مرضها أو في حالة البطالة والشيخوخة عن طريق ضمان الأمان والحماية الاجتماعية ويمول هذا الأخير عن طريق الاشتراكات التي تحدد مسبقا.[1]

2-خصائص الضمان الاجتماعي: للضمان الاجتماعي العديد من الخصائص يمكن حصرها في أربع نقاط وهي:

- ✓ **الضمان الاجتماعي قائم على التكافل الاجتماعي:** لأنه يعمل على تفادي المخاطر الاجتماعية التي تصيب الفرد لتحمل أعباء الضمان بل الاستفادة من المساهمة ضد الخطر، لذا فالضمان الاجتماعي عمود يرتكز على التكافل الاجتماعي.[2]

[1]-زينة قمري وشريفة بوالشعور،**مراحل تطور نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر**، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2021، ص108.

[2]-حليمة عبيد وسمية بوحادة،**الملتقى الوطني الخامس حول: حماية المستهلك "مشكلات المسؤولية المدنية"**، مخبر القانون والمجتمع، جامعة أدرار، 09-10ديسمبر 2015، ص4.

الفرق بين الضمان الاجتماعي والتكافل الاجتماعي:[1]

-كلاهما يسعى يهدف لتوفير الأمان الاجتماعي؛
-التكافل الاجتماعي نطاق أوسع من الضمان الاجتماعي؛
-يشمل الضمان الاجتماعي الجوانب المادية بينما يشمل التكافل الاجتماعي الجوانب المادية والمعنوية.

- ✓ **الضمان الاجتماعي نظام إلزامي:** هدفه الأساسي هو توفير الحماية والأمان الاجتماعي للفرد مع ضمان التزامه بدفع الاشتراكات والمساهمات وبالتالي تحدد المخاطر والتكاليف التي وجب تغطيتها.[2]
- ✓ **الضمان الاجتماعي نظام قانوني:** أي يعمل وفق التشريعات الصادرة عن الدولة وعن السلطة التشريعية، بحيث تحدد حجم الاشتراكات وشروط الاستفادة من مزايا الضمان الاجتماعي وبالتي يعتبر نظام قانوني وتنظيمي.
- ✓ **الضمان الاجتماعي من النظام العام:** باعتباره يقوم على تحقيق الأمن وتوفير المساواة والعدل وتوفير كل ما يحقق هدف الفرد كسب قواعده طابع الإلزامية وبالتالي أساس من أسس النظام العام.[3]

3-نشأة الضمان الاجتماعي في الجزائر: لم يوجد الضمان الاجتماعي بعد الاستقلال بل كان موجودا طيلة فترة الاستعمار، حيث كانت فرنسا تمنح الكثير من الامتيازات للقادمين للجزائر وتحفيزهم.

- ✓ **المرحلة قبل الاستقلال 1962:** تميز الضمان الاجتماعي آنذاك بانعدام العدل والمساواة بين الجزائريين والمعمرين بحيث أن فرنسا كانت تمنح جميع امتيازات الضمان لهم رغم أنها ترغم العمال الجزائريين على دفع اشتراكاتهم اتجاه الصناديق الفرنسية، لكن بمجرد صدور القرار رقم 1949/045 تمكن الجزائريين من الاستفادة من مزايا الضمان الاجتماعي والتقاعد وكذا الاستفادة من التأمينات الاجتماعية سنة 1950 وتأمينات الشيخوخة سنة 1957، ثم إدراج المنح العائلية سنة 1949 لكن لم يستفيد منها الجميع كون الأغلبية كانت تعمل بالقطاع الفلاحي وتم استبعادهم من الامتياز. كما أن الضمان الاجتماعي بالجزائر واجه العديد من العراقيل نتيجة الأوضاع السياسية والسيطرة الفرنسية على اليد العاملة الجزائرية وبالتالي استفادت فئة قليلة من الضمان والتأمين الاجتماعيين آنذاك.
- ✓ **المرحلة بعد الاستقلال 1962 إلى غاية 1983:** بعد الاستقلال شهد الضمان الاجتماعي بالجزائر عجزا كبيرا نتيجة مخلفات الاستعمار وغياب المسيرين لأن الفرنسيين كانوا هم المتكلفين بالتأطير

[1]-زينة قمري وشريفة بوالشعور، المرجع نفسه، ص110.
[2]-حليمة عبيد وسمية بوحادة، مرجع نفسه، ص05.
[3]-حليمة عبيد وسمية بوحادة، مرجع سابق، ص05.

وتعرض هيئات الضمان الاجتماعي للهجمات وتدميرها ونهب أموالها وفي سنة 1962 عينت لجان خاصة ومجلس إداري لكل هيئة لضمان سيرها بشكل حسن.بقي العمل وفق القوانين الفرنسية الخاصة بالعمل ساري المفعول وفق المرسوم 1962/157 اعتمد التسيير حينها على مجلس إداري بموجب القرار الصادر في 1965/09/01 تشكل من 10 ممثلين عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين وكذا مدير الضمان الاجتماعي والصحة وعام 1970 شهد القطاع تحسنا كبيرا من خلال العمل على تعميم الرعاية الاجتماعية لكل عامل جزائري بغض النظر عن عمله مع تبسيط جميع الإجراءات. ومع صدور القانون الأساسي للعامل رقم1978/012زاد دور القطاع الخاص في الدفع بعجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأثمرت مجهوداته خاصة مع بروز إصلاح 1983.[1]

- ✓ **المرحلة بعد 1983:**عملت المنظومة على توفير نظام موحد يمنح الامتيازات للجميع ويكون أكثر شمولا حتى أنها احتوت ذوي الاحتياجات الخاصة وصدرت مجموعة من القوانين التي تتعلق بالتأمين والتقاعد والنزاعات والضمان الاجتماعي وحوادث العمل، وسنة 1970 أنشأ الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية (CNASAT) باعتباره الحجر الأساسي للتأمين الاجتماعي ثم إنشاء الصندوق الوطني للمعاشاتCNR هدفه ضمان مصالح المتقاعدين. وبموجب المرسوم رقم 27/88 المؤرخ في 1988/02/09 تم إنشاء الديوان الوطني لأعضاء المعوقين الاصطناعية ولواحقها(ONAAPH) الذي يساعد على تأهيل المعوقين وإدماجهم في الحقوق الاجتماعية. فيما بعد أنشأ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء(CASNOS)ثم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء(CNAS) مع إبقاء الصندوق الوطني للتقاعد(CNR).ثم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفي سنة 1996 أنشأ الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية(FNPOS) لتدعيم السكنات الاجتماعية الآتي تمول من طرف الدولة.[2]

ثانيا-مفهوم الصندوق الوطني للتقاعد:

يمكن تعريف الصندوق الوطني للتقاعد على أنه:

التعريف الأول: هو هيئة عمومية ذات طابع خاص تحكمها القوانين الخاصة بها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهذا ما يؤكده المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28جمادى الثاني 1412 الموافق ل 4 يناير 1992.[3]

---

[1]-زينة قمري وشريفة بوالشعور، مرجع سبق ذكره، ص111-114.

[2]-زينة قمري وشريفة بوالشعور، مرجع سبق ذكره، ص113-116.

[3]-الصندوق الوطني للتقاعد، الموقع على الانترنت:http://dz.cnr.dz، تاريخ الاطلاع:2025.04.10 الساعة:13h32.

التعريف الثاني:الصندوق الوطني للتقاعدCNR من بين المؤسسات التعاونية والاجتماعية التي تم تأسيسها بعد الاستقلال سنة1964، فيما بعد تم إنشاء صندوق المعاشات الوطني في 1985/07/20 بموجب المرسوم رقم 223-85 الموافق ل 1997/04/16 صدر القرار المتضمن التنظيم الداخلي لصندوق التقاعد وفي 1992/01/04 بموجب المرسوم رقم 92-07 حددت الطبيعة القانونية والتشريعات التنظيمية لصناديق الضمان الاجتماعي وتنظيماته المالية والإدارية، وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 1992/01/04 تضمن الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتقاعد(مقره المركزي، أهم وكالاته الولائية، أهم فروعه الإدارية).[1]

من خلال ما سبق يمكن تعريف الصندوق الوطني للتقاعد على أنه هيئة عمومية تابعة لمصلحة الضمان الاجتماعي أنشئت نتيجة تكتل 7 صناديق فيما بينها (نتعرف عليها في النقاط الموالية)والتي من شأنها توفير الرعاية الاجتماعية للعمال بعد إحالتهم على التقاعد.

[1]-نبيلة مغني ويوسف مكعو، مرجع سبق ذكره، ص07.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتقاعد CNR

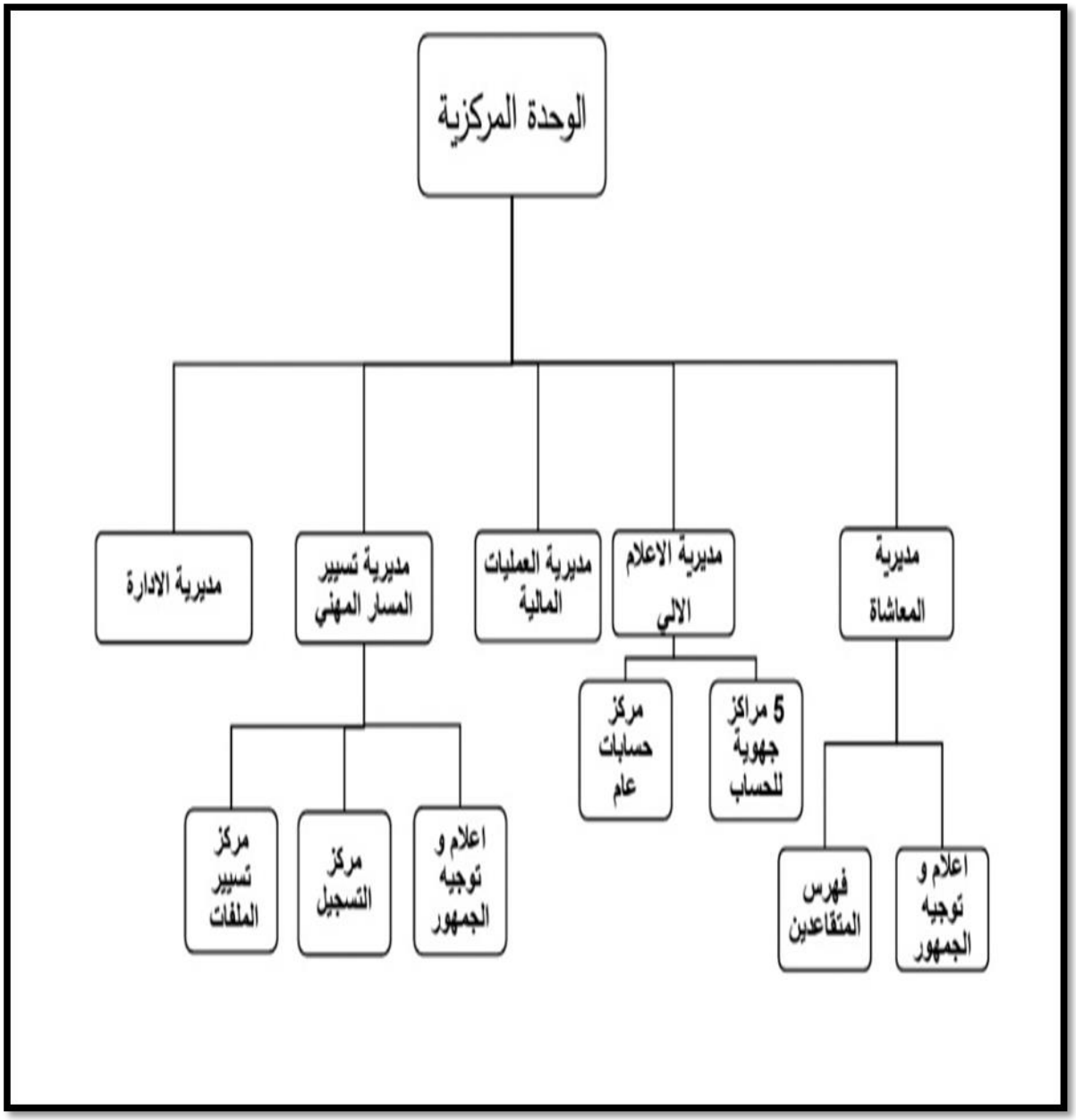

حسينة بليل وياسمين بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص40.

ثالثا-خصائص ومميزات التقاعد في الجزائر:

وفق القانون رقم 83-12 المنفذ في أول يناير 1984 يمكن حصر أهم خصائص التقاعد وفق التشريع الجزائري في النقاط الآتية:

- أقصى مبلغ للمعاش التقاعدي حدد ب80% مقارنة بالأجر الشهري؛
- زيادة نسبة اعتماد السنوات إلى 2,5% للسنة الواحدة وتوحيدها؛

- تحديد الحد الأدنى من المعاش التقاعدي ويتم حسابه على أساس الأجر الوطني الأدنى بنسبة 75% سنة 2019؛
- يحسب المعاش التقاعدي على أساس الأجر الشهري المتوسط خلال 12 شهرا قبل الإحالة على التقاعد، سنة 1996 زاد إلى 32 شهرا، ثم إلى 48 شهرا خلال 1999 وآخر تقديم كان 60شهرا سنة 2000؛
- حقوق ذوي الحق في المعاش قدرت ب 90%من مبلغ المعاش وحددت بنسبة 50% و70% في الدول الأخرى.[1]

رابعا-مهام الصندوق الوطني للتقاعد:

بموجب المادة 09 من المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 1992/01/04 تم تحديد مهام الصندوق الوطني للتقاعد كالآتي:

- العمل على مراقبة إجراءات تحصيلات الاشتراكات ومختلف تمويلات الصندوق؛
- ضمان الرعاية الاجتماعية لأصحاب الحقوق وتسيير معاشاتهم؛
- القيام بالعمليات ذات الطابع الاجتماعي المنصوص عليها في المادة 92 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالضمان الاجتماعي؛
- تطبيق نص المرسوم من القانون رقم 83-12 المتعلق بالإجراءات المتبعة في القيام بمختلف الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي المتعلقة بالضمان الاجتماعي وفق المادة 92 من القانون رقم 83-11؛
- تم تنصيب خلية الإصغاء والاتصال في كل الوكالات المحلية للصندوق بهدف الاستماع للشكاوي ودراستها؛
- تسيير المعاشات والمنح الممنوحة وفق تشريع ما قبل أول يناير 1984 إلى حين انقضاء حقوق المستخدمين.
- مراقبة وتسيير صندوق الإغاثة والمساعدات وفق نص المادة 52 المتعلق بالتقاعد من القانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 يوليو 1983. [2]

[1]-وحيد زارع والأمين بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص20,21.

[2]-الصندوق لوطني للتقاعد، الموقع على الانترنت:http://dz.cnr.dz، تاريخ الاطلاع2025.04.10، على الساعة20h27.

إضافة إلى المهام الآتية:

- القيام بمختلف العمليات المتعلقة بالانتساب وعمليات تحصيل الاشتراكات من قبل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية تحت وصاية المصلحة المركزية للصندوق والتنسيق فيما بينهم؛
- المساعدات الاجتماعية للمستفيدين من خلال تسيير معاشاتهم وكذلك ضمان إعلام أصحاب العمل؛
- العمل وفق تشريعات اتفاقيات العمل الدولية التي تنظم عمل الصندوق وعلاقاته.[1]

سنتطرق في المطلب الموالي إلى تطور نظام التقاعد في الجزائر وإلى أهم أنواع التقاعد في الجزائر.

المطلب الثاني: مراحل تطور نظام التقاعد في الجزائر

منذ أواخر القرن الثامن عشر بدأت الدول في رسم خطط التقاعد الخاصة بها في فرنسا عام 1776 وفي أمريكا عام 1776 وانجلترا عام 1834، وفي الجزائر شهد العديد من المراحل منذ الاحتلال الفرنسي إلى غاية ما بعد الاستقلال وصولا إلى صدور القانون 83-12، حتى بدأت تتشكل منظومة التقاعد في الجزائر وظهرت العديد من أشكاله سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

أولا- نشأة وتطور نظام التقاعد في الجزائر:

مر تطور التقاعد في الجزائر بالمراحل الآتية:

1-أثناء الحقبة الاستعمارية إلى غاية الاستقلال 1962: حينها كان نظام التقاعد جزءا لا يتجزأ من الأنظمة التي تعمل تحت وصاية التشريع الفرنسي، آنذاك تم اضطهاد العمال ومراوغتهم عن عملهم وأوهمتهم فرنسا بضمان رعايتهم وحمايتهم الاجتماعية وحماية ممتلكاتهم، لكن الحقيقة كانت عكس ذلك بحيث استولت فرنسا على جميع الممتلكات ولم توفر لا حماية للحقوق ولا ضمانا للممتلكات، بل واستولت كذلك على احتياطات مستخدمي المناجم والأعمال الشاقة وكذا الحرة بحيث طالب الجزائريين بنظام خاص يحميهم مستقبلا، لكن النصيب الأكبر كان للمستوطنين وأحدثت السلطة الفرنسية حينها العديد من الأنظمة التي تخدم مصالحها لا مصالح عمالها، يمكن عرض هذه الأنظمة من خلال الجدول الموالي:[2]

[1]-فاطمة قادوم،**واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر**، دفاتر البحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2022، ص186-187.

[2]-حسينة بليل وياسمين بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص07.

الجدول رقم(06): أبرز أنظمة التقاعد في الجزائر قبل الاستقلال

اسم النظام	الصندوق المكلف بتسييره
النظام العام	الصندوق الجزائري للتأمين على الشيخوخة **CAVV**
النظام المتعلق بالموظفين	الصندوق العام لمتقاعدي الإدارة **CGR**
النظام الفلاحي	صندوق التعاون الفلاحي **CNMA**
النظام المتعلق بالمناجم	صندوق التقاعد لعمال المناجم **CSSM**
نظام العمال غير الأجراء	صندوق الشيخوخة لغير الأجراء **CAVNOS**
نظام عمال البحر	صندوق التقاعد لعمال البحر**EPSGM**
نظام عمل السكك الحديدية	صندوق التقاعد لعمال السكك الحديدية **SNTF**
نظام عمال الكهرباء	صندوق الشيخوخة لعمال الكهرباء **CAPAS**

المصدر: من إعداد الطالبة

2-بعد الاستقلال إلى غاية سنة 1983: بعد الحصول على الاستقلال 05جويلية1962 صدر أول قانون خاص بالتقاعد عام 1983، في حين لا زالت الجزائر تعمل وفق التشريع الفرنسي الخاص بالتقاعد بموجب المادة01 من القانون 157/62، فيما بعد حددت تدابير اقتطاع الاشتراكات التي تخص العمال غير الفلاحين إلى غاية العمل وفق الأنظمة التكميلية المعمول بها، وبالتالي تم إنشاء الصندوق الوطني الاجتماعي لوهران CASORAN وكذا الصندوق الوطني الاجتماعي للجزائرCASORAL إضافة إلى الصندوق الوطني الاجتماعي لقسنطينة فيما بعد CASOREC تعمل كلها تحت وصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وصدر فيما بعد المرسوم التنفيذي المتعلق بالتنظيم الإداري لمؤسسات الضمان الاجتماعي.

3-بعد صدور القانون رقم 83-12: بمجرد صدور هذا القانون المؤرخ في 1983/07/02 بدأ العمل به في الفاتح من جانفي 1984 الذي يتماشى مع تطورات المنظومة الاجتماعية في الجزائر، بحيث شملت جميع العمال بهدف العمل وفق المبادئ الآتية(مبدأ تطبيق الضمان الاجتماعي عل جميع العمال، مبدأ تقديم التمويلات والامتيازات اللازمة، مبدأ مشاركة العمال في الضمان الاجتماعي بمختلف هيئاته). استنادا لهاته المبادئ صدرت مجموعة من القوانين في يوليو 1983 هدفها تنظيم عمليات التأمين الاجتماعي تتمثل في:

- القانون رقم 11/83 (قانون التأمينات الاجتماعية) ;
- القانون رقم 12/83(قانون التقاعد) ;
- القانون رقم 13/83(قانون حوادث العمل والأمراض المهنية) ;
- القانون رقم 14/83(قانون التزامات المكلفين بالضمان الاجتماعي) ;
- القانون رقم 15/83(قانون المنازعات في الضمان الاجتماعي).[1]

ثانيا- أنواع التقاعد في الجزائر:

يمكن التمييز بين عدة أنواع للتقاعد من بينها:

1-التقاعد العادي: أو التقاعد المباشر أو دون شرط السن، فعند بلوغ العامل السن القانوني للتقاعد وبمجرد انتهائه من دفع اشتراكاته في الضمان الاجتماعي عادة ما تكون 60سنة للرجال و55 سنة للنساء وفق القانون رقم 15-16.[2]

2-التقاعد المسبق:يحصل العامل على التقاعد المسبق لعدة أسباب لعل أهمها تسريح العامل نتيجة حل مؤسسة العمل أو في حال تقديم العامل على طلب تخفيض سنوات العمل وسن التقاعد أي العمل لمدة 20 سنة وبلوغ سن 50سنة، سمي بالتقاعد المسبق لأنه يقوم على أساس تخفيض السن ومدة العمل وفقا لما نص عليه المرسوم التشريعي رقم 94-10 والمرسوم التنفيذي رقم 98-317.

3-التقاعد النسبي: يتم من خلال تقديم العامل لطلب الاستفادة من التقاعد بنسبة 80% بشرط أن تكون مدة العمل تساوي 20 سنة عمل للرجال و15 سنة عمل للنساء، يتشابه هذا النوع مع التقاعد المسبق كل وشروطه إلا ان هذا الأخير يتم فيه تقليص السنوات على حساب سنوات العمل.

4-التقاعد دون شرط السن: بموجبه يحصل العامل ويستفيد من التقاعد دون بلوغه السن القانوني للتقاعد في حال ما أدى العامل وأكمل 32سنة عمل بغض النظر عن سنه.[3]

5-التقاعد التمهيدي: أحد أشكال التقاعد في الجزائر يهدف إلى التمهيد النفسي للتقاعد المفاجئ للمحالين عليه عند بلوغهم سن 55و59سنة، التقاعد التمهيدي يكون في شكل معاش تقاعدي ويمول من طرف هيئة العمل المستفيدة من إعفاءات الضرائب والرسوم الاجتماعية.

---

[1]-حسينة بليل وياسمين بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص08،09،10.

[2]-محمد حليفي،**إشكالية تطبيق نظام التقاعد في الجزائر بين التشريع والتنظيم**، مجلة العلوم القانونية، جامعة زيان عاشور-الجلفة-، الجزائر، المجلد07، العدد01، مارس 2022، ص348.

[3]-محمد خليفي، مرجع سبق ذكره، ص348،349.

6-التقاعد التدريجي: مهمته كذلك التأهيل النفسي للمتقاعدين حيث يمكن الاستفادة من عملهم وخبراتهم المهنية دون المساس بما لا طاقة لهم بعمله، هدفه التقليص من ساعات العمل تقليصا تدريجيا حتى الوصول إلى التقاعد التام. بإمكان العامل تقديم طلب الحصول على معاش التقاعد واستمراره في العمل في الوقت ذاته بحيث تكون المهنة مناسبة له ولظروفه البدنية وملائمة له، يعتبر من أنجح أوجه التقاعد بصفته يعمل على الاستفادة من خبرات العمال وتكوين خبرات جديدة تعمل وفق الأحكام التنظيمية التي تشرف عليها الإدارة.[1]

وفي هذا الجدول سنتعرف على عدد المتقاعدين حسب شكل التقاعد في الجزائر لسنة 2018

الجدول رقم(07): عدد المتقاعدين حسب نوع التقاعد في الجزائر لسنة 2018

نوع التقاعد	عدد المتقاعدين
التقاعد العادي	834677
التقاعد المسبق	759470
التقاعد دون شرط السن	322648
التقاعد النسبي	202

المصدر: فاطمة قادوم، **واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر**، دفاتر البحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2022، ص189،190(بتصرف).

من خلال بيانات الجدول الذي يمثل عدد المتقاعدين حسب نوع التقاعد المطبق في الجزائر نلاحظ أن التقاعد المباشر أو العادي يحتل النصيب الأكبر مقارنة بباقي أشكال التقاعد بقيمة 834677 من إجمالي المحالين على التقاعد يليها التقاعد المسبق بقيمة 759470 أما التقاعد دون شرط السن فيقدر عدد المستفيدين منه 322648 وفي الأخير نجد أن عدد المتقاعدين في التقاعد النسبي قدر ب 202 وهذا راجع إلى تطبيق إلغاء التقاعد النسبي في قانون التقاعد الجزائري خلال نهاية 2018.

المطلب الثالث: تمويلات الصندوق الوطني للتقاعد وركائزه

تتعدد مصادر تمويل صناديق التقاعد كتعدد مصادر تمويل أنظمتها، وتختلف من دولة إلى أخرى كل حسب نظام التقاعد المتبع، في الجزائر يشهد صندوق التقاعد فيها تفاقم النفقات بشكل كبير ويمكن حصر مصادر تمويله في نقطتين فقط نجد، بحيث يستند هذه على مجموعة من الأسس التي تعزز مكانته في المنظومة الاجتماعية.

[1]-حسينة بليل وياسمين بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص25.

أولا-مصادر تمويل الصندوق الوطني للتقاعد:

يمكن حصرها في:

1-التمويل عن طريق الاشتراكات: تمول نفقات صندوق التقاعد مثلما تمول بقية هيئات الضمان الاجتماعي عن طريق الاشتراكات وأقساطها،تحدد في حالة التقاعد المسبق بنسبة 0,5% تقسم بين بين المستخدم والعامل أما في حالة التقاعد العادي تحدد نسبة الاشتراك ب 17,25% تقسم كما يلي:[1]

الجدول رقم (08): نسب الاشتراكات في صندوق التقاعد

صاحب الاشتراك	نسبة الاشتراك
صاحب العمل (المستخدم)	**%10**
العمال	**%6,75**
صندوق الخدمات الاجتماعية	**%0,5**

المصدر: عمر روبحي فيسة ونبيل بوفليح، **دور رفع من معدل الاشتراك للحد من العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد (دراسة قياسية)**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 8، العدد 1، 2022،ص187.

وشهد في الفترة ما بين 1983-2006 تطورا ملحوظا في معدلات الاشتراكات في صناديق التقاعد يبينها الجدول الموالي:

الجدول رقم(09): تطور حجم الاشتراكات في صندوق التقاعد(1983-2006)

السنة	1983	1985	1991	1994	1996	1997	1998	1999	2000	2006
نسبة الاشتراك	%07	%07	%11	%11	%11,50	%12	%12,50	%14	%16	%17,25

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علىwww.cnr.dz **تاريخ الاطلاع2025./04/11**

2-التمويل عن طريق تدخل ميزانية الدولة:الشطر الثاني من المصادر بعد الاشتراكات يتمثل في الأداءات العائلية للعمال والمتقاعدين لنظام الأجراء التي تمنحها الدولة في شكل منح عائلية أو ما يسمى بنفقات التضامن الوطني وفق القانون رقم 01-12 المؤرخ في 19 جويلية 2001 فيمنح فارق تكميلي للمحالين على التقاعد الذين يقل مبلغ معاشهم عن الحد الأدنى القانوني أي بنسبة 75% من الأجر

[1]-عمر روبحي فيسة ونبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص187.

الوطني الأدنى المضمون وبنسبة 2,5% من الأجر الوطني فيما يخص فئة المجاهدين كمنح العجز ومنح التقاعد الصغيرة وكذلك التعويضات التكميلية.[1]

الشكل رقم(02): بنية مداخيل الصندوق الوطني للتقاعد بالجزائر

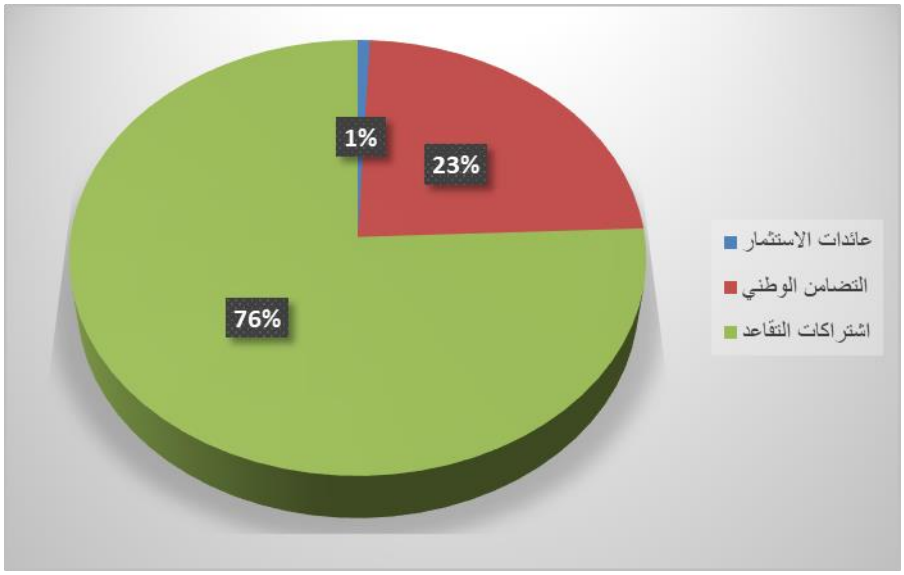

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: عمر روبحي فيسة ونبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص188.

من خلال الشكل الذي يبين لنا بنية مداخيل الصندوق الوطني للتقاعد نلاحظ أن اشتراكات المساهمين أو اشتراكات التقاعد لها النصيب الأكبر في التمويل بنسبة 75.64% من إجمالي المداخيل، في حين تبلغ نسبة تمويل التضامن الوطني أو مساهمات الدولة 23,61% المتمثلة في المنح العائلية ونفقات المتقاعدين، بينما نجد أن النصيب الأصغر كان لعوائد الاستثمار بنسبة 01% وهذا بسبب ضعف السوق المالية وبالتالي انعدام الفرص الاستثمارية.

ثانيا- ركائز وأسس صندوق التقاعد في الجزائر:

بعد إنشاء الصندوق الوطني للتقاعد شهد القطاع ككل تغييرات كاملة ارتكزت على جملة من الأسس نتعرف عليها فيما يلي:

1-العمل على توحيد الأنظمة والقواعد المعمول بها مع ضمان التقدير الصحيح لحقوق العمال والمستخدمين كذلك ماعدا الأعمال الحرة؛

[1]-عمر روبحي فيسة ونبيل بوفليح، مرجع سبقذكره، ص188.

2-العمل على توحيد التمويل عن طريق تخصيص نسبة من الاشتراكات لتغطية جزء من نفقات الضمان الاجتماعي؛

3-العمل على زيادة مستويات الأداءات؛

4-توحيد التسيير والتنظيم الجيدين من خلال إنشاء صناديق مؤهلة أكثر كفاءة؛[1]

5-العمل تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والضمان الاجتماعي؛

6-الإحالة على التقاعد دق من حقوق الموظف: نص عليها الأمر 03/06 أن لكل موظف أو عامل الحق في الحصول على التقاعد بمجرد استيفاء الشروط القانونية والإدارة العمومية ليس لها الحق في الوقوف في وجه رغبة العمال أو الموظفين في التقاعد، ولا أن تمنحه التقاعد قبل بلوغ سن التقاعد القانوني إلا في حالات استثنائية(العجز الكامل عن العمل) مثلما نصت عليه المادة 09 من القانون 12/83؛

7-انتهاء العلاقة الوظيفية بسبب الإحالة عن التقاعد: التقاعد سبب طبيعي في انتهاء علاقات العمل بين الإدارة والموظف من بداية عمله إلى حين تقاعده؛

8-الطابع غير التأديبي عند الإحالة على التقاعد: التقاعد ليس جزاء تأديبي وفق الأمر 03/06 طبقا لما جاء في المادة 163 لكن الأمر 133/66 نص على الجزاءات التأديبية من الدرجة الثانية وبالتالي قد يحصل الموظف أو العامل على التقاعد في حال ارتكابه حال ارتكابه لخطأ عملي جسيم.[2]

بعد التعرف على أهم المفاهيم النظرية للصندوق الوطني للتقاعد وللضمان الاجتماعي بصفته شاملا له وجزءا منه، سنتطرق في المبحث التالي إلى أسباب العجز المالي أو ماهي دوافع الإصلاحات في CNR إضافة إلى أهم العوامل التي أثرت على اختلال توازنه.

[1]-محمد لمين حساني،**النظام القانوني للتقاعد-دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا**-، مذكرة ماستر في تخصص دولة ومؤسسات، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مزيان عاشور-الجلفة-، الجزائر، 2018/2017، ص13،14.

[2]-محمد لمين حساني، مرجع سابق، ص14.

المبحث الثاني: أسباب العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد والعوامل المؤثرة فيه ودوافع الإصلاح

على غرار باقي صناديق التقاعد يعاني الصندوق الوطني للتقاعد بالجزائر العديد من المشاكل التي تخل بتوازنه المالي، وكذا تزيد من تفاقم أسباب العجز المالي مما دفع إلى ضرورة إصلاح النظام ككل بناء على مجموعة الدوافع التي أثرت على وضعه المالي وعلى عمله كذلك لعل أبرزها زيادة عدد المتقاعدين مقارنة بعدد المشتركين، وإلى الكثير من الأسباب والإشكاليات التي سنحاول التعرف عليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الأسباب الرئيسية لتزايد العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد

عرف الصندوق الوطني للتقاعد في الآونة الأخيرة وضعا ماليا صعبا ساعد على زيادة تفاقم العجز المالي فيه، لربما من بين أسبابها انعدام المساواة في توزيع الدخل لاسيما مع زيادة عدد المتقاعدين والكثير من الأسباب.

أولا-تطور عدد المتقاعدين في الصندوق الوطني للتقاعد:

خلال الفترة (2012-2017) شهد الصندوق الوطني للتقاعد زيادة في عدد المحالين على التقاعد مما زاد تفاقم العجز فيه، يبين الجدول الموالي ذلك.

الجدول رقم (10): تطور عدد المتقاعدين مقارنة بعدد المشتركين(2012-2017)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المتقاعدين	2319531	2482454	2623547	2766750	2971641	3159952
عدد المشتركين	5332787	5673522	5938431	6126302	6140078	5874042
نسبة التغطية	%2,29	%2,28	%2,26	%2,21	%2,06	%1,85

المصدر: فوزية زاداكوب وابتسام حاوشين، **تحليل المتغيرات المتحكمة في اختلال التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر في ظل التحولات الديموغرافية**، مجلة الإبداع، المجلد11، العدد02، جامعة البليدة2، 2022، ص314،315(بتصرف).

الشكل رقم (03): تطور عدد المتقاعدين مقابل عدد المشتركين في الصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة(2012-2017)

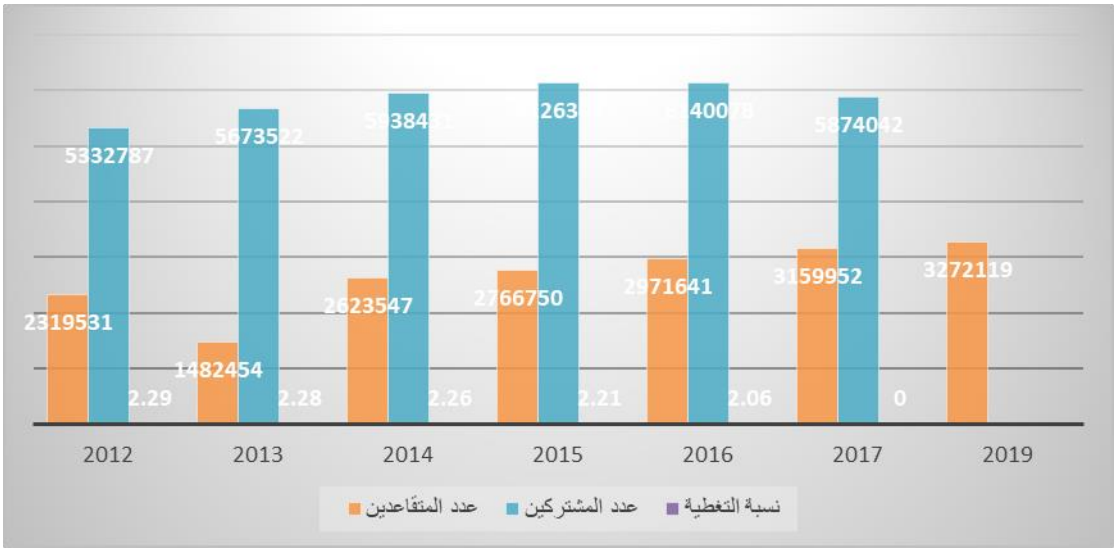

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(10)

من خلال المعطيات المبينة في الجدول وبيانات الشكل السابق نلاحظ أن عدد المتقاعدين في 2012 بلغ 2319531 في حين زاد عدد المشتركين إلى 5332787 مقابل تغطية قدرت ب2,29%، ليزداد عدد المتقاعدين خلال 2015إلى 2766750 مقابل ارتفاع عدد المشتركين كذلك إلى 6140078 مقارنة بباقي السنوات في حين انخفاض نسبة التغطية إلى 2,06% مشترك لكل متقاعد رغم زيادة عدد كلاهما، وشهد القطاع ارتفاع كبير في زيادة عدد المشتركين إلى 3159952 في حين انخفض عدد المشتركين إلى 5874042 مقارنة بالسنتين الماضيتين 2015و2016، ومن جهة أخرى زيادة العجز بسبب الانخفاض الكبير في نسب التغطية وهي 1,85% وهي أقل نسبة تغطية خلال 7 سنوات أو أكثر.

وشهدت كذلك تطورا كبير لعدد المتقاعدين خلال الفترة(2018-2020) كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (11): تطور عدد المتقاعدين في الجزائر (2018-2020)

السنة	عدد المتقاعدين المستفيدين من معاشات التقاعد المباشر	عدد المتقاعدين المستفيدين من معاشات التقاعد المنقول	نسبة تطور عدد المتقاعدين%
2018	1916997	1009126	%1,59
2019	1920464	1045537	%1,72
2020	1902040	1086705	%1,06

المصدر: حسينة بليل وياسمين بن محمد، **إشكالية التوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر-دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد "وكالةبومرداس"**، مذكرة ماستر في اقتصاد التأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-، 2021-2022، ص47(بتصرف).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن عدد المتقاعدين المستفيدين من التقاعد المباشر أو العادي شهد تطورا سنة 2019 بقيمة 1920464 ثم انخفض إلى 1902040 سنة 2020 مع زيادة نسبة التطور إلى 1,72% لتنخفض خلال 2020 إلى 1,06%، في حين كان عدد المتقاعدين المستفيدين من التقاعد المنقول خلال 2020 هو الأكبر بقيمة 1086705 مقارنة بعددهم خلال 2018.

كما زاد عدد المستفيدين من معاشات التقاعد بسبب انخفاض عدد المشتركين وبالتالي تزايد نسبة تطور عدد المتقاعدين، كما هو مبين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور عدد المستفيدين من معاش التقاعد (1994-1999)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999
عدد المتقاعدين	682845	890402	959218	1036150	1123135	1133719
نسبة التطور	%9,64	%30,39	%7,72	%8,02	%8,40	%0,93

المصدر: وحيد زارع والأمين بوعلام، **تحليل إشكالية تحقيق التوازن المالي بين موارد ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي-تبسة-، 2019/2018، ص28(بتصرف).

وليبلغ عدد المتقاعدين سنة 2021 ما يقارب 3,3 مليون واحتل قطاع التربية النصيب الأكبر منه،[1] وشهد ارتفاع حوالي 130,000 متقاعد جديد عام 2022.وليبلغ سنة 2023 حوالي 17000 متقاعد جديد شهريا مما يشير إلى زيادة سنوية بقيمة حوالي 204,000 متقاعد،[2] لتشهد ارتفاعا سنة 2024 بقيمة قدرت أكبر من 3,5 مليون متقاعد لتسجل ما يقارب 2,1 مليون متقاعد مباشر.[3]

الشكل رقم(04): تطور عدد المستفيدين من معاش التقاعد خلال الفترة(2012-2024).

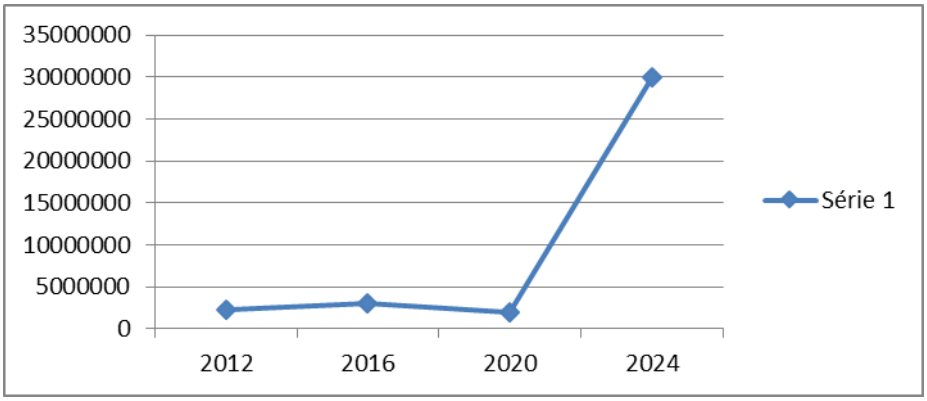

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الشكل رقم(04) نلاحظ التطور المستمر لعدد المستفيدين من معاشات التقاعد بنسب متفاوتة خاصة من الفترة الممتدة بين 2012 الى غاية 2024، مما يزيد قيمة العجز المالي في الصندوق نتيجة زيادة عدد المتقاعدين و إنخفاض الإشتراكات.

ثانيا- تطور حجم نفقات وإيرادات الصندوق الوطني للتقاعد:

يشهد قطاع التقاعد في الجزائر ارتفاعا في نفقاته حيث أن هذا الارتفاع زاد خلال السنوات الأخيرة مما أدى إلى زيادة العجز المالي في الوضعية المالية للصندوق، كما يشهد ارتفاعا مستمرا في إيراداته نظرا لارتفاع مبالغ الأجور بشكل متتالي وكان ذلك بداية من 1995 إضافة إلى الزيادة المستمرة في نسب الاشتراك واستحداث فروع جديدة لصناديق التقاعد لضمان تغطية شاملة وتكميلية التي تمنح لصناديق الضمان الاجتماعي من طرف الدولة[4]، ويبين الجدول التالي تطور نفقات وإيرادات CNR.

[1]-موقع على الانترنت: http://www.dzairdaily.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/18، الساعة: 00h37.
[2]-موقه على الانترنت: http://algériezoom.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19، الساعة: 17h30.
[3]-موقع على الانترنت: http://ecotimesdz.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19، الساعة: 18h56.
[4]-وحيد زارع والأمين بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص29.

الجدول رقم (13): الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد (1990-2000)

السنة	الإيرادات	النفقات
1990	7,97	9,49
1991	13,03	14,83
1992	22,95	21,82
1993	27,20	27,26
1994	32,37	32,00
1995	35,62	38,75
1996	35,90	45,82
1997	39,91	57,5
1998	51,36	73,48
1999	53,46	86,37
2000	62,32	93,39

المصدر:وحيد زارع والأمين بوعلام، **تحليل إشكالية تحقيق التوازن المالي بين موارد ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد-دراسة حالة الجزائر**-، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي-تبسة-، 2019/2018، **ص30**.

من خلال معطيات الجدول السابق الذي يمثل تطور نفقات وإيرادات الصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة(1990-2000) يمكن تحليل أسباب العجز المالي كالتالي:

- ارتفاع عدد المتقاعدين مما أدى لارتفاع المعاشات؛
- تدهور العلاقة بين المشتركين والمتقاعدين خاصة خلال 1990؛
- التهرب من دفع الاشتراكات خاصة القطاع الخاص وانعدام التصريح الصحيح برواتب العمال؛
- انتشار مظاهر العمل غير الرسمي وكذا الاقتصاد غير الرسمي بداية 1994 مما شكل عائقا كبيرا أمام الصندوق الوطني للتقاعد؛
- عدم كفاية نسب الاشتراك على تغطية الأعباء المالية مما يزيد من عجز الصندوق، إضافة إلى تسهيلات منح التقاعد في CNR.[1]

[1]-وحيد زارع والأمين بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص30،31.

الجدول رقم(14): تطور حجم نفقات وإيرادات الصندوق الوطني للتقاعد(2010-2018)

السنة	النفقات	الإيرادات	الوضعية المالية
2010	298750	317550	+18800
2011	350067	360471	+10404
2012	406601	445663	+39062
2013	572520	683060	+101540
2014	685661	599899	.85762
2015	795575	671639	.123935
2016	927540	668580	.258960
2017	1048990	705861	.343129
2018	1208596	870618	.337078

المصدر: حسينة بليل وياسمين بن محمد، **إشكالية التوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر-دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد "وكالة بومرداس"**، مذكرة ماستر في اقتصاد التأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-، 2021-2022، ص53(بتصرف).

الشكل رقم(05): الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد(2010-2018)

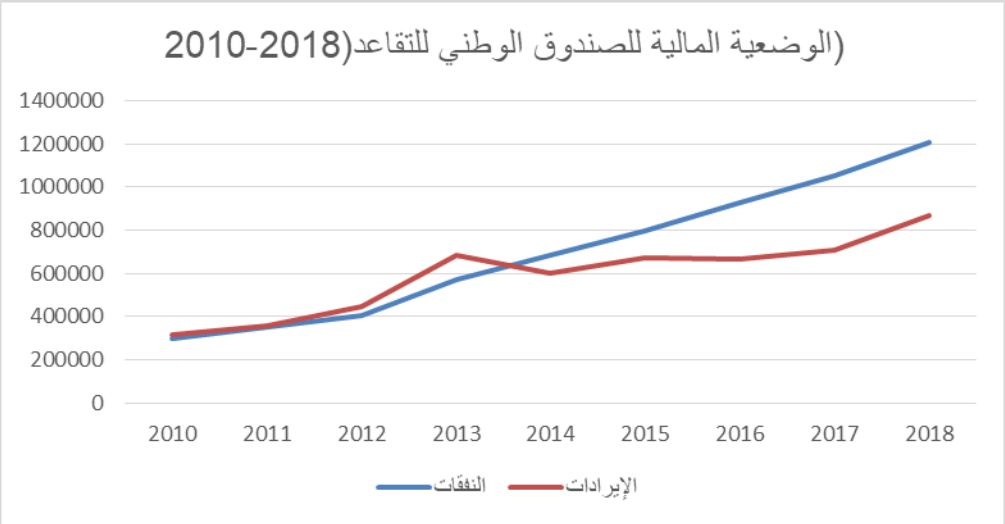

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(09)

من خلال معطيات الجدول وبيانات الشكل أعلاه نلاحظ أن CNR قد شهد توازنا على العموم خلال 2010و2012 بين نفقاته وإيراداته،لكن تغير الوضع بداية من 2013 حيث شهد عجزا ماليا بسبب تراجع عدد المشتركين مقارنة بعدد المتقاعدين واختلال التمويل بطبيعة الحال، ليزداد الوضع سوءا خلال

2017و2018 وهذا راجع إلى انخفاض معدلات الخصوبة وتزايد معدلات أمد الحياة إلى 77سنة بداية من 2018 مما زاد تفاقم العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد.

بلغ العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد حوالي 640 مليار دج سنة 2020،[1] ولتنخفض إلى ما يقارب 560 مليار دج سنة 2021،[2] ثم إلى 556 سنة 2022 ،[3]وليشهد انخفاضا إلى ما يقارب 380 مليار دج سنة 2023،[4] ولا توجد إحصائية نهائية عن مبلغ العجز في الصندوق.

160 ألف متقاعد أحيلوا على التقاعد سنة 2023 النسبة الكبيرة كانت لموظفي قطاع التعليم والصحة بنسبة قدرت ب 30%، مما رفع من عدد المتقاعدين على أزيد من 3 ملايين و400 ألف متقاعد، في حين وصلت قيمة المعاشات إلى حوالي 140 مليار دج ليبلغ عجزا ماليا قدر سنتها ب 380 مليار دج، حسب ما صرح به وزير العمل فيصل بن طالب آنذاك، حيث أكد أن العجز المسجل في صندوق التقاعد شهد انخفاضا منذ 2022 حيث بلغ 556 مليار دج، ليبلغ إجمالي مداخيل الاشتراكات الخاصة بنظام الأجراء 1655 مليار دج أي بزيادة قدرها 156.3 مليار دج.[5]

صرح الوزير كذلك عن تسجيل عجز هيكلي سنة 2022، بحيث ارتفعت المصاريف بقيمة 9% مقارنة بمداخيل قدرت ب 3%، مما أدى إلى تدخل الخزينة العمومية لتقليص العجز المالي إلى 376 مليار دج. حيث شهد الصندوق الوطني للتقاعد عجزا متناميا منذ 2013 لاسيما بعد انخفاض نسبة المشتركين، حيث ارتفع عدد المستفيدين من التقاعد من مليونين سنة 2010 إلى أكثر من 3 ملايين سنة 2022، وبالتالي زيادة قدرها 49% وهذا راجع إلى انخفاض عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي، إضافة على زيادة المتقاعدين. وعرض النواب على الوزير آنذاك ضرورة مكافحة العجز في الصندوق عن طريق دخول مجال الاستثمار وتنويع مصادر التمويل، لا سيما التركيز على القطاع الفلاحي والصناعي ذات الأرباح الأكبر، ومعالجة ملفات مسار المتقاعدين وضرورة إجبار القطاع الخاص على التصريح بالمؤمنين لديهم.[6]

صرح الوزير كذلك عن ارتفاع عدد المستخدمين من 369 ألف مستخدم سنة 2022 إلى 432 ألف سنة 2023 بنسبة قدرها 14,6%، وعن تراجع نسبة العجز المالي في الصندوق إلى 380 مليار دج سنة 2023، بعدما كان يقدر ب 560 مليار دج سنة 2021، لتبلغ مداخيل الاشتراكات الخاصة بنظام

---

[1]–الإذاعة الجزائرية، الموقع على الانترنت: http://news.radioalgérie.dz، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19، الساعة: 16h46.

[2]–قناة الشروق، الموقع على الأنترنت: http://www.echouroukonline.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19، الساعة: 17h16.

[3]–قناة البلاد، الموقع على الأنترنت: http://www.elbilad.net، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19، الساعة: 17h26.

[4]–قناة الشروق، الموقع على الأنترنت: http://www.echouroukonline.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19، الساعة: 17h30.

[5]–المصدر، موقع على الأنترنت: http://www.elmasdaronline.dz، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19، الساعة: 17h39.

[6]–قناة البلاد، الموقع على الأنترنت: http://www.elbilad.net، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19، الساعة: 17h52.

الأجراء حوالي 1655 مليار دج. وهذا التحسن الملحوظ أكد الوزير أنه راجع إلى اعتماد طرق حديثة في التسيير المتخذة من قبل الحكومة في مجال التشغيل، وإطلاق منصات رقمية تحت خدمة منتسبي القطاع ككل، كذلك أشار الوزير على ارتفاع عروض العمل بنسبة 22%، حيث سجلت 394 ألف عرض عمل سنة 2022 و481 ألف عرض عمل سنة 2023.[1]

الجدول رقم (15): تطور العجز المالي لصندوق التقاعد الوطني (2015-2023)

الوحدة: مليار دج

السنة	(1)2015	(1)2016	(1)2017	(1)2018	(1)2019	(2)2020	(2)2021	(2)2022	(2)2023
قيمة العجز	250	350	470	560	610	640	560	556	380

(1): اعتمادا على: وحيد زارع والأمين بوعلام، **تحليل إشكالية تحقيق التوازن المالي بين موارد ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي-تبسة-، 2019/2018

(2): من اعداد الطالبة.

من خلال معطيات الجدول وبيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد في زيادة مستمرة من2015 إلى 2019 حيث وصلت قيمة العجز إلى 470 سنة 2017 نتيجة تطور المعاشات وتثمينها، ثم قفز إلى 610 سنة 2019 وهذا راجع إلى ضعف سياسة التشغيل وارتفاع عدد المتقاعدين لتزيد أواخر 2019 نتيجة جائحة كوفيد-19-. ثم ليشهد انخفاضا مستمرا منذ 2021 الى غاية 2023. نتيجة اعتماد آليات جديدة في التسيير تعمل على تخفيض العجز، ولا سيما مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع.

[1]-قناة الشروق، الموقع على الأنترنت: http://www.echouroukonline.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19، الساعة: 18h00.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الوضع المالي للصندوق الوطني للتقاعد

لقد أصبحت التحولات الديموغرافية من أهم المتغيرات التي تؤثر على عمل الصندوق الوطني للتقاعد لاسيما أنها عامل رئيسي لتزايد العجز المالي فيه، إضافة إلى مجموعة العوامل الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على الوضع المالي للصندوق والتي تعرفنا عليها سابقا.

أولا-المؤشرات الديموغرافية:

تتمثل مظاهر العامل الديموغرافي في العديد من المؤشرات مثل معدلات الخصوبة والإعالة والعديد منها، سنتعرف عليها أكثر من خلال هذه النقطة ويبين الجدول الموالي تطور المؤشرات الديموغرافية في الجزائر.

الجدول رقم(16): تطور المؤشرات الديموغرافية في الجزائر(2010-2014)

السنوات	عدد السكان بالملايين	معدل الولادات%	معدل الوفيات%	معدل النمو الطبيعي %	معدل الخصوبة	أمل الحياة
2010	35.978	24.68	4.37	2.03	2.87	76.3
2011	36.717	24.78	4.41	2.04	2.87	76.5
2012	37.495	26.08	4.53	2.16	3.02	76.4
2013	38.297	25.14	4.39	2.07	2.93	77.0
2014	39.114	25.93	4.44	2.15	3.03	77.2

المصدر: صندرة لعور، **استدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحول الديموغرافي**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد04، المجلد02، جوان2017، ص523(بتصرف).

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه المؤشرات الديموغرافية الموضحة تشهد استقرارا نسبيا عدا مؤشر عدد السكان ومعدل أمل الحياة ويرجع هذا الاستقرار إلى وجود تحسن واضح في المستوى المعيشي والظروف المعيشية خلال هاته الأربع سنوات كما معدل أمل الحياة يؤثر بشكل سلبي على توازن صندوق التقاعد لأن الزيادة فيه تعني زيادة عدد سنوات الاشتراك وبالتالي التمكن من دفع الاشتراكات وتحصيلها.

الجدول رقم (17): معدلات المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة في الجزائر (2015-2024)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل المواليد %	25.81	25.44	25.02	25.06	23.38	22.43	21.39	20.49	19.63	18.84
معدل الوفيات %	4.645	4.678	4.678	4.678	4.678	5.988	4.960	4.602	4.641	4.618
معدل الخصوبة %	3.09	3.09	3.09	3.02	3.00	2.94	2.87	2.82	2.77	2.77

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع: http://statisticstimes.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/20، الساعة: 01h08.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض شديد في كل من معدلات المواليد والوفيات وكذلك معدلات الخصوبة خلال الفترة (2015-2024)، وهذا راجع التحولات الاجتماعية والديموغرافية التي عرفتها الجزائر حيث أنها تتجه نحو مجتمع أقل نموا سكانيا في حين ارتفاع مستوى التعليم وتأخر سن الزواج، وهذا ما يؤثر على تركيبة العمال أو منتسبي قطاع التقاعد وبالتالي قد تؤثر بشكل سلبي على توازنه المالي.

ثانيا-هيكلة السكان:

لنتعرف أكثر على هيكلة السكان في الجزائر باعتبارها مؤشر ديموغرافي يحدد لنا تطور السكان وتأثيرها على الصندوق الوطني للتقاعد، يبين الجدول الموالي هيكلة السكان مقارنة بمعدل النمو الطبيعي خلال الفترة (2009-2019).

الجدول رقم(18): هيكلة السكان في الجزائر(2009-2019)

السنة	2009	2010	2012	2015	2017	2019
حجم السكان	35268	35978	37100	39852	41320	42300
معدل النمو الطبيعي %	1.96	2.03	2.15	1.17	1.7	2.09

المصدر:فاطمة الزهراء عيدودي وسعدية قصاب،**أثر تحول السوق العمل على الصندوق الوطني للتقاعد**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد11، جامعة الجزائر، 2020، ص73.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الجزائر شهدت تطورا ملحوظا في تشكيلتها الديموغرافية، حيث وصل العدد الإجمال للسكان إلى 36.12 مليون نسمة سنة 2010 وقفز إلى 42.3 مليون نسمة سنة 2019 أي ما يقارب معدل 1,3% إلى 2,09%، ونفس الملاحظة فيما يخص معدل النمو الديموغرافي، حيث شهد هو الآخر تطورا خلال 10 سنوات ليبلغ 2,03% سنة 2010 وقفز إلى 2,09% سنة 2019، حينها مع تزايد وعي العائلات بأهمية السياسة الديموغرافية عملت الدولة على تدارك الأوضاع والتحكم في الزيادة السكانية.

ثالثا-تطور معدل الإعالة الاقتصادي والديموغرافي في الجزائر:

تمكن دراسة معدل الإعالة من معرفة كيف تؤثر التحولات الديموغرافية على صندوق التقاعد، ويكمن الفرق بينهم أن معدل الإعالة الاقتصادي يعتمد في قياسه على عدد المشتركين بدلا من مجموع فئة النشطين.[1]

[1]-صندرة لعور، مرجع سبق ذكره، ص524.

الجدول رقم(19): تطور معدلات الإعالة الاقتصادي والديموغرافي(2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الفئة النشطة	9735000	9599000	1017000	10788000	10239000
مجموع المشتركين	4856000	5227000	5922000	6246000	5972000
مجموع المتقاعدين	2169892	2189702	2319531	2482454	2630362
معدل الإعالة الاقتصادي%	2.24	2.39	2.55	2.52	2.27
معدل الإعالة الديموغرافي%	4.48	4.38	4.38	4.34	3.89

المصدر:صندرة لعور، **استدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحول الديموغرافي**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد04، المجلد02، جوان2017، **ص525(بتصرف)**.

من خلال معطيات الجدول يتبين لنا أن معدل الإعالة الديموغرافي في انخفاض كبير، نتيجة زيادة عدد المتقاعدين، ونلاحظ كذلك التفاوت في نسب الإعالة الاقتصادي، بسبب أن معدل تغطية المشتركين للمتقاعدين يتراوح بين 50%و60%.

الجدول رقم (20): تطور المعدل الإجمالي للإعالة خلال الفترة (2015-2024)

السنة	المعدل الإجمالي للإعالة %
2015	57.1
2016	56.6
2017	56.1
2018	55.6
2019	55.1
2020	54.6
2021	54.1
2022	53.6
2023	53.1
2024	52.1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع: http://globaldatalab.org، تاريخ الاطلاع: 2025/05/20، الساعة: 01h12.

من خلال الجدول نلاحظ الانخفاض التدريجي في معدلات الإعالة الإجمالي وهذا راجع بالدرجة الأولى لانخفاض الاشتراكات وبالتالي صعوبة توفير الإعالة التامة لذوي حقوقها وانخفاض نسب تغطيتهم.

رابعا- معدل البطالة:

تمكننا دراسة مؤشر البطالة من تحليل سوق العمل وتشخيص السياسات التشغيلية التي يتبناها، وفي الجزائر بطبيعة الحال تعاني من ارتفاع معدل البطالة خاصة لدى الشباب حيث وصل إلى ما يقارب 80% سنة 2017 للذين تقل أعمارهم عن 35 سنة، مما يخلق مشكلا عويصا للاقتصاد والمجتمع وصناديق الضمان الاجتماعي خاصة صناديق التقاعد.[1]

[1]-فاطمة الزهراء عيدودي وسعدية قصاب، مرجع سبق ذكره، ص76.

الجدول رقم(21): تطور معدل النشاط ومعدل البطالة في الجزائر(2009-2017)

السنة	معدل النشاط%	معدل البطالة%
2009	41.7	10.2
2011	40	10
2013	43.2	9.8
2015	40.7	10.6
2016	41.8	10.5
2017	41.8	11.7

المصدر:فاطمة الزهراء عيدودي وسعدية قصاب، **أثر تحولات سوق العمل على الصندوق الوطني للتقاعد، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، المجلد11، جامعة الجزائر، 2020، ص76(بتصرف).

من خلال معطيات الجدول أن البطالة تتزايد شيئا فشيئا بحيث انتقلت من 9.8% سنة 2013 إلى 10.5% سنة 2016 بحيث أن أكبر فئة فالبطالة هي فئة خريجي الجامعات، وبالتالي هي لا تمس فقط عديمي شهادات التأهيل وإنما أصبح أصحاب الشهادات العليا، في حين أنها الفئة التي تحصل على أجر أكبر من الفئات الأخرى وبالتالي وجب إصلاح سياسات التشغيل لإصلاح منظومة التقاعد كذلك، بموجز أن الهدف لا يختلف هو تحقيق وتعزيز التوازن ولاسيما معالجة العجز المالي والتخفيف منه.

شهدت البطالة في الجزائر في الفترة الأخيرة (2018-2024) تذبذبا في نسبها، بحيث قدرت بحوالي 12.14% سنة 2018 لترتفع إلى 12.26% ثم إلى 14.06% سنتي 2019 و2020على التوالي، لتشهد انخفاضا سنة 2021 بقيمة حوالي 13.63%،[1]نتيجة استحداث منحة البطالة للشباب أصحاب الشهادات العليا ولا سيما العمل على فتح مناصب العمل أمامهم وتزيد هذه الأخيرة من اشتراكات الصندوق الوطني للتقاعد وبالتالي تخفيف العجز فيه.

[1]-موقع على الانترنت: http://ycharts.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19، الساعة: 20h42.

خامسا-تغطية الأفراد المسنين:

وهي الفئة فوق 60 سنة التي تستفيد من معاش التقاعد وتحدد على أساس مقارنتها بعدد السكان أكبر من 60 سنة، كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم(22): نسبة تغطية المسنين في الجزائر(2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المتقاعدين	1948	2075	2170	2190	2320	2482	2624	2767
عدد السكان أكبر من 60 سنة	2784	2919	3056	3121	3334	3484	3640	3803
نسبة التغطية %	70	71	71	70	70	71	72	73

المصدر: كمال ديب وحنان وعيل،**فعالية نظام التقاعد الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد12، العدد2(بتصرف)

من خلال ما هو مبين في الجدول نلاحظ أن عدد المتقاعدين في تزايد مستمر عبر السنوات حيث بلغ 1948 سنة 2010 ليقفز إلى الضعف سنة 2015 ليصل إلى 2482 مقارنة بتزايد عدد السكان أكبر من 60 سنة، وهذا راجع إلى انخفاض نسب الاشتراك، ومن جهة أخرى نلاحظ التطور المستمر كذلك لمعدلات التغطية لتكون 70% سنة 2010 وبلغت 73% سنة 2017، وهذا التطور راجع إلى استفادة المسنين من منح التقاعد والتضامن خاصة ومواكبة نظام التقاعد الجزائري لوتيرة للسياسات الإصلاحية الخاصة بصناديق التقاعد.

سادسا-تفاقم التشغيل غير الرسمي في الجزائر:

إن انتشار العمل غير الرسمي في الجزائر لا يؤثر على الاقتصاد فقط، بل ينعكس سلبا كذلك على منظومة الضمان الاجتماعي وبالأخص نظام التقاعد،بحيث تنحرم الفئة العاملة الكثير من الحقوق الاجتماعية، وهذا راجع لعدم امتثال القطاع الخاص لتشريعات وتنظيمات وقوانين العمل المعمول بها وفق الاتفاقيات الدولية مع تزايد تهاون مفتشيات العمل في تطبيق الأنظمة الصارمة وبالتالي انخفاض الاشتراكات وانخفاض إيرادات صناديق التقاعد إضافة إلى تهرب أرباب العمل من التزاماتهم اتجاه عمالهم وزيادة العجز فيه مع تزايد العمال غير المصرح بهم.[1]

[1]-فاطمة الزهراء عيدودي وسعدية قصاب، مرجع سبق ذكره، ص77.

الشكل رقم (06): تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر

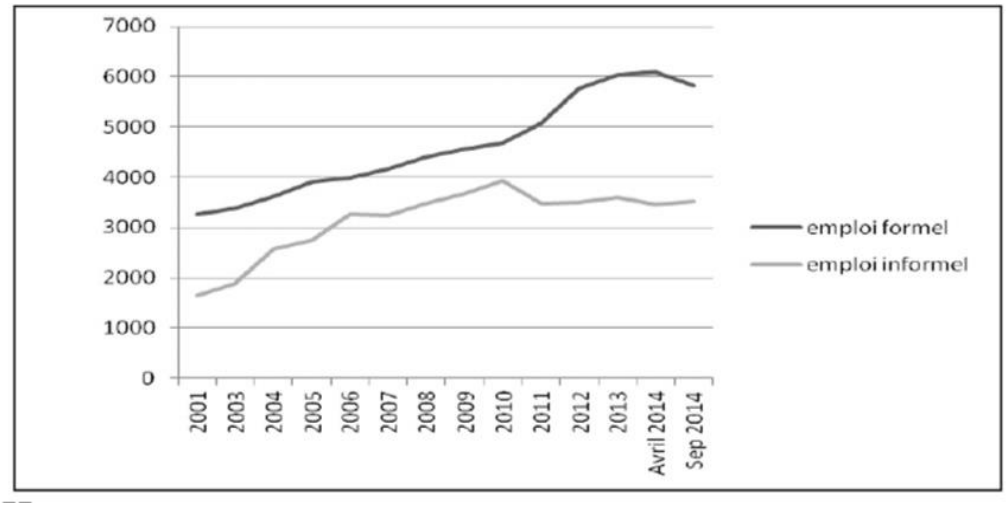

المصدر: فاطمة الزهراء عيدودي وسعدية قصاب، **أثر تحولات سوق العمل على الصندوق الوطني للتقاعد، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، المجلد11، جامعة الجزائر، 2020، ص77.

سابعا-فجوة التغطية الاجتماعية:

وجود هذه الفجوة راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض الاشتراكات وتزايد عمال السوق غير الرسمي بالدرجة الثانية وبالتالي يعجز الصندوق عن تحصيل إيراداته مما يزيد من الفجوة، وهذا الجدول يبين قيمة الاشتراكات التي يعجز صندوق CNAS عن تحصيلها خلال الفترة(2010-2018).

الجدول رقم(23): قيمة الاشتراكات التي يعجز صندوق CNAS عن تحصيلها(2010-2018)

الوحدة: مليار دج

السنة	إيرادات CNAS	الكتلة الأجرية	إيرادات الاشتراكات	ما ينقص في الربح	النسبة %
2010	291	2908	1003	712	41
2011	374	3866	1334	960	39
2012	477	4291	1481	1003	48
2013	430	4391	1515	1085	40
2014	460	4660	1608	1148	40
2015	475	4978	1717	1242	38
2016	482	5275	1820	1338	36
2017	492	5368	1852	1360	36
2018	492	5368	1852	1360	36

المصدر: كمال ديب وحنان وعيل، فعالية نظام التقاعد الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد12، العدد2 ص9(بتصرف).

من خلال الجدول نلاحظ أن ارتفاع إيرادات اشتراكات الصندوق يرافقه ارتفاع هامش الربح في صندوق العمال الأجراء بحيث بلغت 48% سنة 2012 وبالتالي تقريبا نصف العمال غير منتسبين لقطاع الضمان الاجتماعي مما يؤثر بشكل سلبي على صندوق التقاعد وهذا راجع لانعدام الوعي الاجتماعي وتهرب أصحاب العمل من دفع الاشتراكات.

في الجدول التالي نتطرق إلى قيمة الاشتراكات التي يعجز صندوق CASNOS عن تحصيلها خلال الفترة (2010-2017).

الجدول رقم(24): قيمة الاشتراكات التي يعجز صندوق CASNOS عن تحصيلها(2010-2017)

الوحدة: مليار دج

السنة	إيرادات CASNOS	دخل المستقلين	إيرادات الاشتراكات	ما ينقص في الربح	النسبة%
2010	24	3142	471	448	5
2011	25	3488	523	498	5
2012	31	4007	601	570	5
2013	35	4581	687	652	5
2014	39	4955	743	705	5
2015	44	5301	795	751	6
2016	72	5661	849	777	9
2017	64	5778	867	803	8

المصدر:كمال ديب وحنان وعيل، **فعالية نظام التقاعد الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد12، العدد2ص10،11(بتصرف).

من خلال ما هو مبين في الجدول نلاحظ أنه كلما زادت إيرادات صندوق العمال غير الأجراء تزيد قيمة هامش الربح في حين نلاحظ أن نسبة إيراداته غير المحصلة بقيت ثابتة عند 5% خلال 5 سنوات بداية من 2010، في حين وصلت سنة 2017 إلى 8% وهذا بسبب تهرب بعض الفئات ذو عمل مستقل عن التغطية الاجتماعية وبالتالي نقصان الاشتراكات وزيادة عجز الصندوق.

المطلب الثالث: دوافع إصلاح الصندوق الوطني للتقاعد وانعكاسات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية على عمله

تسعى منظومة التقاعد في الجزائر على غرارها من الدول إلى إصلاح عمل صناديق التقاعد فيها خاصة وتزايد أزمة العجز المالي نظرا للعديد من الأسباب التي تطرقنا إليها والعديد من المشاكل التي تعاني منها.

أولا- دوافع إصلاح ما يعاني منه الصندوق الوطني للتقاعد:

يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

1-الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق وبالتالي ضرورة التحول الاجتماعي والاقتصادي؛

2-الخزينة العمومية لم تعد مصدر تمويل للضمان الاجتماعي وبالتالي البحث عن مصادر تمويل بديلة؛

3-ضرورة توفير العدالة بين مختلف الفئات وضمان الرعاية الاجتماعية لهم وضمان حقوقهم الاجتماعية مع ضمان العدالة بين الأجيال؛

4-التماشي مع ما هو منصوص عليه في اتفاقيات العمل الدولية والعمل وفق التشريعات التي تضمن حقوق الصندوق وحقوق المتقاعدين أي التماشي مع الظروف الدولية؛

5-معالجة المشاكل المالية التي يعاني منها الصندوق الوطني للتقاعد.[1]

إضافة إلى دوافع الإصلاح الآتية:

6-الإضرار بالتوازن المالي لصندوق التقاعد بسبب كثرة عدد طالبي التقاعد دون سن60 سنة؛

7-تراجع عائدات البترول وبالتالي ترادع عائداته وباعتبارها كان يقتطع جزء منها لتمويل الصندوق الوطني للتقاعد مما سبب اختلال التوازن؛

8-انعكاسات الوضعية الاجتماعية والاقتصادية على منظومة التقاعد.[2]

---

[1]-مراد مهدي ونصيرة يحياوي،**نظام التقاعد في الجزائر: بين ضرورة الإصلاحات وانعكاسات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد13، العدد02، الجزائر، ديسمبر2020، ص172،173.

[2]-مراد مهدي ونصيرة يحياوي،المرجع نفسه، ص179،180.

ثانيا-العراقيل التي تحول دون تحقيق التوازن المالي:

نذكر على سبيل المثال العراقيل الآتية:

- زيادة حجم ديون هيئات الضمان الاجتماعي لدى الغير؛
- التأمين على العمالة غير المنتظمة أُقرب لنظم المساعدات الاجتماعية على نظام التأمين الاجتماعي؛
- ضعف التغطية الفعلية بسبب التهرب التأميني أقل من المستهدفة؛
- ارتفاع حجم التزامات التأمين الاجتماعي بسبب التقاعد المبكر وحصول المتقاعدين على معاشاتهم؛
- انعدام تصريح أصحاب العمل عن العمال الذين يعملون لديهم لدى مختلف هيئات الضمان الاجتماعي لا سيما الصندوق الوطني للتقاعد؛
- محدودية الامكانيات والوسائل المالية التي تساهم في تنمية وتطوير الخدمات المقدمة؛
- وجود شرائح العمال دون الحد الأدنى للأجر الوطني الذي يضمنه الصندوق الوطني للتقاعد؛
- ضعف قيمة الاشتراكات وبالتالي ضعف المزايا التأمينية بسبب ثبات هيكل الأجور.[1]

لعل من أبرز ما يضر الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد هو تخفيض سن التقاعد كما هو الحال مؤخرا، في اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد 20 أفريل 2025 من أهم الانشغالات التي طرحت والتي تمت المصادقة عليها من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون هي مشروع قانون التقاعد المتعلق بتخفيض سن التقاعد لفائدة معلمي الأطوار الثلاثة (ابتدائي متوسط ثانوي) في إطار القانون الأساسي الصادر مؤخرا وهذا نتيجة الضغط الكبير من قبل الهيئات النقابية الخاصة بمؤسسات التربية الوطنية، حيث استفادوا من تخفيض 03 سنوات للتقاعد أي 57 سنة للرجال و52 سنة للنساء، وهو ما يؤثر على اشتراكات صناديق الضمان الاجتماعي لاسيما صندوق التقاعد مقارنة بقصر عمر نشاط العمال وزيادة نفقات الصندوق عن إيراداته مما يزيد تفاقم العجز المالي.[2]

---

[1]-محمدي فتيحة،**محددات معالجة مشكلة التوازن المالي في منظومة التقاعد بالجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد للفترة(1990-2017)**، مذكرة ماستر في مالية وبنوك، الملحقة الجامعية قصر الشلالة، جامعة ابن خلدون-تيارت-، الجزائر، 2019-2020، ص67.

[2]-بيان مجلس الوزراء، رئاسة الجمهورية الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2025/04/23، الساعة19h05.

ثالثا-انعكاسات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية على عمل الصندوق الوطني للتقاعد:

يمكن ذكر بعض الانعكاسات في النقاط التالية:

1-انعدام مرونة سوق العمل وانخفاض اشتراكات صناديق التقاعد لأن الضمان الاجتماعي في الجزائر محدد المنافع لا محدد الاشتراكات؛

2-تزايد المعاشات خاصة معاشات التقاعد المسبق والتي قاربت تكلفة 405 مليار دج سنة 1997 إلى غاية 2016 قبل بلوغهم سن التقاعد القانوني؛

3-انعدام الوعي الاجتماعي لدى العمال وعدم تمتع نظام التقاعد ككل بالفعالية اللازمة لخلق الرعاية والعدالة الاجتماعية؛

4-ارتفاع الأجور بشكل مستمر مما يؤثر على معاشات التقاعد كذلك؛

5-انتشار العمل غير الرسمي وبالتالي عدم حصول بعض الفئات كالمسنين على حقوقهم الاجتماعية نتيجة تزايد عدد العمال الذين يستفيدون من دخول غير مصرح بها؛

6-زيادة نفقات الصندوق الوطني للتقاعد على غرار اشتراكاته المحصلة التي تشاهد انخفاضا كبيرا مقارنة بعدد المتقاعدين.[1]

[1]-صليحة بن طلحة وفاطمة قادم،**الآليات المعتمدة لإعادة الاستقرار المالي لصندوق الوطني للتقاعد**، مجلة البحوث والدراسات التجاريةو المجلد04، العدد01، مارس2020، ص146.

المبحث الثالث: إصلاحات الصندوق الوطني للتقاعد وطرق تعزيز التوازن المالي فيه

إن انتشار العجز المالي في صندوق التقاعد أوجب على منظومة التقاعد في الجزائر اتخاذ الإجراءات اللازمة نتيجة دوافع الإصلاحات التي قامت بها مؤخرا، وعليه اعتمدت مجموعة الوسائل لتحقيق التوازن المالي في صندوق التقاعد، والعمل على تفادي انتشار العجز فيه ولا بد أن يحمل هذا الإصلاح مبدأ توفير الرعاية والعدالة والأمان الاجتماعي والحرص على ضمان حقوق أصحابها.

المطلب الأول: أهم الإصلاحات التي مست صناديق التقاعد في الجزائر

تكتسي عمليات الإصلاح التي مست صناديق التقاعد طابعا خاصا في منظومة الضمان الاجتماعي ككل والصندوق الوطني للتقاعد خاصة، لذا اعتمدت إدخال عدة إصلاحات لمعالجة المشاكل المالية في الصندوق.

أولا-الإصلاحات التي مست منظومة التقاعد في الجزائر:

اقترحت مجموعة من الإصلاحات التي من شأنها تخفيف عبء العجز المالي وآثاره في صندوق التقاعد وسنتعرف في هذه النقطة على الإصلاحات لكن قبل ذلك سنتطرق إلى الإجراءات التي اقترحتها CNES"المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" لمواجهة العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد.

1-الإجراءات المقترحة من قبل"CNES":يعاني الصندوق الوطني للتقاعد من تفاقم العجز المالي والمشاكل المالية في وضعيته لذا اتخذت هذه الإجراءات والتي تتمثل في النقاط الآتية:

- ✓ مراجعة سن التقاعد القانوني ورفعه إلى 62 سنة؛
- ✓ وجوب إقامة نظام تقاعد رقابي مستمر خاصة على القروض الاستهلاكية؛
- ✓ إلغاء الأمر رقم 13-97 المؤرخ في 31 ماي 1997 المنظم لمنح التقاعد المسبقة والنسبية؛
- ✓ تجميد بعض المشاريع التي تتعلق بالهياكل الجديدة قصد تخفيف العبء؛[1]

إضافة إلى ذلك عمل"CNES" على اتباع مسار الإصلاح في الدول الأوروبية لمواجهة التحولات الديموغرافية والتي ركزت على توحيد نظام التقاعد والانتقال من نظام التوزيع إلى نظام مختلط (التوزيع والرسملة) كما عملت على تحديث حسابات التقاعد وتقليص قيمة المعاشات عن طريق اعتماد التنقيط والأسعار في حساب المعاشات بعد الاعتماد على الأجر، آخذا بعين الاعتبار تجربة السويد في إصلاح

[1]-ويسام بن فضة وحكيم بن حسان،**دراسة تحليلية لإشكالية العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد وتقييم فعالية الإصلاحات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية**، الملتقى الدولي إشكالية نظام التقاعد في الجزائر في الجزائر رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، جوان 2019، الجزائر، ص8.

نظام تقاعدها التي اعتمدت على مبدأ الشمولية كأساس لتحقيق التوازن المالي وتغطية الافراد المسنين مع ضمان توفير الحماية والعدالة بين الأجيال وحرية ومسؤولية المشتركين في النظام ولا سيما اعتماد النظام المختلط كنظام تقاعد ناجح.[1]

2-الإصلاحات القانونية التي مست نظام التقاعد: من خلال إصدار القانون رقم16-15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 المتعلق بالتقاعد تضمن العناصر التالية فيما يخص إصلاح منظومة التقاعد:

- ✓ الإبقاء على السن الأدنى للتقاعد الذي حددب60 سنة للرجال و55 سنة للنساء وإمكانية استفادة المرأة العاملة منه بطلب منها **(تضمنته المادة 02 من القانون رقم 16-15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 المتعلق بالتقاعد)**؛
- ✓ إمكانية مواصلة العامل لنشاطه بعد بلوغه سن 60 سنة إذا أراد ذلك في حدود 05 سنوات وقيامه بعمل إضافي مما يرفع من معاشه التقاعدي **(تضمنته المادة 02 من القانون رقم 15-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 المتعلق بالتقاعد)**؛
- ✓ إلغاء التقاعد دون شرط السن والتقاعد النسبي المؤسسين بموجب **(المادة 02 من الأمر رقم 13-97 المؤرخ في 31 ماي)1997**؛
- ✓ لكي يحصل العامل على معاش تقاعدي يجب أن يكون قد أكمل مدة عمل تساوي 7 سنوات ونصف من دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي **(المادة 02 من القانون رقم 15-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 المتعلق بالتقاعد)**؛
- ✓ إمكانية حصول العمال على طلب تمديد تقاعدهم على أساس وظائفهم ذات التأهيل العالي مع استيفاء شروط تصفية معاش التقاعد في ظل تخويل حق تمديد التقاعد **(المادة 04 من القانون رقم 15-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 والمتعلق بالتقاعد)**؛
- ✓ تحديد فترة انتقالية مدة سنتان مع منح معاش تقاعدي فور دفع العامل اشتراكات 32 سنة على الأقل (58 سنة عام 2018 و59 سنة عام 2019) حسب ما جاء في **(المادة 07 من القانون رقم15-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 المتعلق بالتقاعد)**؛[2]
- ✓ إمكانية استفادة العمال أصحاب المهن الشاقة جدا من التقاعد قبل بلوغ سن التقاعد(60 سنة) بعد قضاء مدة عمل دنيا وتحدد المناصب المعنية والسن المناسب لها عن طريق التنظيم **(المادة 04 من القانون رقم 15-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 والمتعلق بالتقاعد)**.

[1]-كمال ديب وحنان وعيل، مرجع سبق ذكره، ص188.

[2]-ويسام بن فضة وحكيم بن حسان، المرجع نفسه، ص9.

3- الإجراءات المتعلقة بتنظيم القطاع غير الرسمي وتحقيق الحماية الاجتماعية: تضمن قانون المالية لسنة 2016 عقوبات صارمة ضد أرباب العمل الذين لا يصرحون بعدد العمال لديهم لدى الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء"CNAS" لحماية العامل من جهة وحصوله على حقوقه من جهة أخرى، كما عملت على تأخير أجل دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي الخاصة بأرباب العمل دون ضرائب أو عقوبات ، حيث منحتهم آنذاك أجل إلى غاية 21 مارس 2016 لتسوية وضعياتهم في آجال استحقاق وإلغاء غرامات التأخير عليهم في حال دفع ديونهم اتجاه الضمان الاجتماعي، أما فيما يخص الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء"CASNOS" فوضعت مجموعة من التدابير حيز التنفيذ التي تنظم التأمينات الاجتماعية وضعتها الدولة لضمان تحصيل اشتراكاتها.

4-الإجراءات التي جاء بها قانون المالية 2019: تضمن هذا القانون إجراء جديد خاص بمحاولة معالجة العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد بحيث منحه حق منح القروض وتوسيع فرص الاستثمار بنسبة فائدة على المدى الطويل، نظرا للعجز المالي الذي يعاني منه وتخفيف العبء عليه كسبيل لمواجهته، حينها كشف مدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "سليمان ملوكة" أن قانون المالية لم يحدد قيمة القروض وإنما هي من حق صندوق التقاعد تحديدها قصد تحديد حاجياته المالية بطريقة موضوعية بداية يناير 2019.وبالتالي سينوع الصندوق الوطني من إيراداته وتمويلاته سواء من اشتراكات أو تمويلات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية أو التمويل عن طريق القروض الاستثمارية الممنوحة.[1]

سنتطرق في العنصر الموالي إلى أهم أوجه أو طرق تعزيز وتحقيق متطلبات التوازن المالي في الصندوق الوطني للتقاعد

المطلب الثاني: طرق تحقيق التوازن المالي في الصندوق الوطني للتقاعد

بعد التعرف على أهم الإصلاحات التي مست منظومة التقاعد في الجزائر وجب التعرف على أوجه نجاح هذه الإصلاحات وكيف بادرت في تحقيق هدف التوازن المالي والتقليل من العجز من خلال اعتماد مجموعة من الوسائل سنتطرق إليها في هذا المطلب.

أولا-الاستثمار الأجنبي كآلية لتوفير مناصب العمل:

إن نجاح الاقتصاد الكلي والتطهير المالي لمؤسسات الدولة ومؤسسات الضمان الاجتماعي (صندوق التقاعد خاصة) وبالتالي فإن الاستثمارات تعالج تفاقم العجز من جهة واستقطاب المستثمرين الأجانب الجدد من جهة أخرى مما يزيد من الانفتاح الاقتصادي وباعتباره فرصة لتوفير مناصب عمل

[1]-ويسام بن فضة وحكيم بن حسان، مرجع سبق ذكره، ص9.

جديدة تدخل ضمن سوق العمل الرسمية أي زيادة الانتساب لهيئات الضمان الاجتماعي مما يزيد من عدد المشتركين وبالتالي زيادة إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد مما يزيد من تحصيل اشتراكات العمال الجدد ولاسيما تخفيض العجز المالي فيه.[1]

يبين الجدول التالي تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر(1994-2000):

الجدول رقم(25): تطور عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر(1994-2000)

الوحدة: مليون دج

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
عدد المشاريع	61	17	49	59	51	60	100
نسبة تطور المشاريع%	15	40	12	15	13	15	25
عدد الاستثمارات	9036	19870	16810	21317	18902	26699	51826
نسبة تطور الاستثمار%	05	12	10	13	11	16	32
مناصب العمل	8747	2550	6070	6378	5902	5957	11696
نسبة تطور المناصب%	18	50	13	13	12	13	25

المصدر: نوال أقاسم،**إصلاح أنظمة التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصادية الحالية**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2011/2010، ص146.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الاهتمام بتطور تدفق الاستثمارات الأجنبية في ارتفاع ليرتفع من 60 إلى 100 مشروع سنة 2000 من جهة وزيادة مناصب العمل من جهة أخرى لتزداد ب5729 منصب عمل وهذا بسبب الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر وبالتالي زيادة الانفتاح الاقتصادي وزيادة عدد المنتسبين للضمان الاجتماعي مما يزيد من تحصيل اشتراكات الصندوق الوطني للتقاعد.

[1]-نوال أقاسم، **إصلاح نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصادية الحالية**، مذكره دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2011/2010، ص144،145،146.

بلغ إجمالي المشاريع الاستثمارية منذ نوفمبر 2022 حتى مارس 2025 حوالي 12.843 مشروعا، ليبلغ عدد المشاريع المحلية 12.608 مروعا بقيمة قدرت ب 4.787 مليار دج، وتمت الاستفادة من أكثر من 316000 منصب عمل.[1]

وفي عام 2023 بلغ إجمالي المشاريع حوالي 4.124 مشروع منهم 4.043 مشروعا محليا بقيمة تفوق 1.206 مليار دج واستحداث أكثر من 104000 منصب عمل.[2]

ثانيا-الرفع من معدلات الاشتراكات:

إن ارتفاع نسب الاشتراك يخفض من قيمة العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): تطور معدل اشتراك التقاعد للأجراء (1997-2006)

الوحدة: %

السنة	1997	1998	1999	2000	2006
أصحاب العمل	7.5	7,5	8,5	9,5	10
العمال	4,5	5	5,5	6,5	6,75
الخدمات الاجتماعية	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5
مجموع الاشتراك	12.5	13	14,5	16,5	17,25

المصدر: نوال أقاسم، **إصلاح أنظمة التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصادية الحالية**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2011/2010، ص191(بتصرف).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن معدل الاشتراك في تطور مستمر ليقفز من 12.5% سنة 1997 إلى 17.25% سنة 2006 وهذا التطور دليل على محاولات إعادة التوازن المالي للوضعية المالية في الصندوق الوطني للتقاعد قصد معالجة اختلالات العجز المالي فيه والتقليل منها مقارنة بتزايد عدد المتقاعدين في الصندوق.

[1]-الإذاعة الجزائرية، الموقع على الانترنت: http://news.radioalgérie.dz، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19، الساعة: 01h/33.

[2]-الإذاعة الجزائرية، الموقع على الانترنت: http://news.radioalgérie.dz، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19، الساعة: 01h44.

ثالثا-إنشاء الصندوق الوطني لاحتياط التقاعد (FNRR):

تم تأسيسه عام 2006 من خلال مرسوم رئاسي يتثمل في توجيه 2% من الجباية البترولية لتمويله وهو بمثابة إصلاح ناجح في تأمين منظومة التقاعد للأجيال المستقبلية وحددت موارد هذا الصندوق حسب المادة 30 من الأمر 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية لسنة 2006 الموارد الآتية لهذا الصندوق وتتمثل في:

- ✓ 2% من عوائد الجباية البترولية؛
- ✓ جزء من فائض الخزينة العمومية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي؛
- ✓ رفع نسبة عائد الجباية البترولية إلى 3% سنة 2012؛
- ✓ عوائد توظيف الأموال؛
- ✓ جزء من اشتراكات التي يحصلها الصندوق الوطني لتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي (CNRSS) تمول هذا الصندوق.[1]

رابعا-ضبط السوق الموازي:

من أهم ما تعاني منه سوق العمل في الجزائر هو انتشار العمل غير الرسمي وعليه تعمل الدولة على محاربته باعتباره عائقا أمام التنمية في حين يوفر مناصب عمل أي القضاء على البطالة من جهة وحرمان الخزينة من العوائد الجبائية من جهة أخرى، وبالتالي لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية وبالتالي عملت السلطات المكلفة بضم القطاع غير الرسمي إلى اقتصاد الدولة بحيث قدرن موارده في 2007 بقيمة مليار يورو أي ما يقارب 95 مليار دج وبلغت قيمة التهرب الضريبي حوالي 11044 مليار دج وبالتقريب فهي قيمة تسير بها خزينة الدولة لفترة حوالي 55,22 شهرا أي ما يقارب 4 سنوات و8 أشهر وبالتالي الهدف من ضبطها وضمها للانتساب في قطاع الضمان الاجتماعي للقضاء على العجز وتحقيق فائض بدلا منه وتجنب مشاكل التمويل في الصندوق الوطني للتقاعد خاصة من جهة مع ضمان توفير الحماية الاجتماعية للناشطين في القطاع غير الرسمي.[2]

[1]-عمر روبحيفيسة ونبيل بوفليح،**الصندوق الوطني للتقاعد: أسباب الاختلال المالي وآليات الإصلاح(دراسة تحليلية)**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد17، العدد03،جامعة الجزائر ،نوفمبر2022، ص221.

[2]-وحيد زارع والأمين بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص57.

خامسا-مساهمة الجباية البترولية في توازن الصندوق الوطني للتقاعد

تغطي الجباية البترولية جزءا كبيرا من إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد وتدعيم مصادر تمويله.

الجدول رقم (27): مساهمة الجباية البترولية في تمويل CNR

السنة	الجباية البترولية	مبلغ المساهمة في CNR	النسبة من الإيرادات %
2010	1.501700	30034	-
2011	1.529400	10588	-
2012	1.519040	30380.8	4.67
2013	1.615900	48477	-
2014	1.577730	47331.9	-
2015	1.722940	51688.2	-
2016	1.682550	50476.5	-

المصدر: محمد حداد ومحمد ماحي،**الجباية البترولية والتوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد12، جامعة الجزائر، 2012، ص59،60(بتصرف).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ التطور الذي تشهده الجباية البترولية في الجزائر وسبب العجز المالي في صندوق التقاعد هو الوضع الاقتصادي والتحولات الديموغرافية التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة، لذا فالجباية البترولية تعمل على حل مشكل العجز في CNR بعدما قرر وضع مساهمتها بقيمة 3% عام 2012 بعدما كانت تقدر ب2% بذا قررت الدولة التدخل لإحداث التوازن فدعمته بقيمة 500 مليار ضمن قانون المالية 2018 المتعلق بالدعم الاستثنائي للتوازن واقتطاع نسبة 1% من عمليات تصدير السلع، وهذا قصد تقليل العجز وتحقيق التوازن المالي والعمل على استدامته.

سادسا-تكييف سن التقاعد مع أمل الحياة أو عمر المسنين المتوقع:

وهي سياسة منتشرة بكثرة في الدول الاسكندنافية نظرا لزيادة حجم الشيخوخة مع ارتفاع العمر المتوقع للمسنين مما يزيد من تكاليف تغطيتهم ورعاية المسنين ومعاشات تقاعدهم، بحيث يرتبط متوسط

العمر المتوقع مع سن التقاعد ومن خلال متوسط العمر المتوقع للمسنين يتم تحديد قيمة الاشتراكات المدفوعة وإلى الفوائد التي يحصلها صندوق التقاعد.[1]

بعد التطرق إلى أهم طرق تحقيق التوازن المالي في الصندوق الوطني للتقاعد، سنتعرف في النقطة الموالية إلى آليات تحقيق التوازن وأبرز الحلول المقترحة لمجابهة العجز فيه.

المطلب الثالث: مقترحات تخص تحقيق استدامة التوازن المالي في الصندوق الوطني للتقاعد

من أجل تحسين أداء صناديق الضمان الاجتماعي عموما والصندوق الوطني للتقاعد خاصة وتحقيق نجاح كبير في استدامة التوازن المالي وتحقيق الشمولية ولاسيما مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع في العالم ككل.

أولا-آليات تحقيق التوازن المالي في CNR:

يمكن أن نذكر من الآليات ما يلي:

1-تنفيذ برامج وإجراءات تعمل على معالجة البطالة ومكافحتها وبالتالي زيادة معدل توظيف الداخلين الجدد إلى سوق العمل للاستفادة من تحصيل اشتراكاتهم؛

2-العمل على تقليل نسب التشغيل غير الرسمي وإدخال أصحابه في منظومة الضمان الاجتماعي للاستفادة من اشتراكاتهم في الصندوق الوطني للتقاعد؛

3-استثمار أموال التأمين الاجتماعي للحد من العجز المالي التي تحقق منفعة اقتصادية واجتماعية من خلال مواجهة العجز في صندوق التقاعد وزيادة معاشات التقاعد من جهة أخرى إضافة إلى العمل على تقليل نفقات الصندوق خاصة معاشات التقاعد المبكر والمسبق وتحصيل إيرادات أكبر تغطي أكبر فئة من المتقاعدين وكبار السن؛

4-مواجهة الآثار السلبية المترتبة عن البطالة لتحقيق التوازن المالي؛

5-إدماج القطاع غير الرسمي في دائرة الاقتصاد الرسمي.[2]

---

[1]-عمر روبحي فيسة، مرجع سبق ذكره، ص208.

[2]-علي سماي وإبراهيم مزيود، **تحليل المتغيرات المتحكمة في إيرادات ونفقات مؤسسات الضمان الاجتماعي الجزار-حالة الصندوق الوطني للتقاعد-**، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد02، العدد13، جامعة المدية، الجزائر، 2015، ص134.

ثانيا-الحلول المقترحة لمعالجة العجز المالي في صندوق التقاعد وإستدامة التوازن المالي فيه:

هذه جملة من الحلول والإجراءات التي وضعتها الدولة بهدف مواجهة العجز المالي وتعزيز التوازن في الصندوق الوطني للتقاعد وهي كالآتي:

- التنويع من مصادر تمويل صندوق التقاعد من خلال إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد بنسبة 03 % من عوائد الجباية البترولية؛
- العمل على خلق العدالة بين بين المتقاعدين العاديين ومتقاعدي الإطارات السامية لأن هذا الأخير أكبر مستهلك لمعاشات التقاعد؛
- مراعاة العدالة الاجتماعية بين الأجيال فكيف لموظف يعمل مدة 32 سنة أو أكثر أن يستفيد من معاشه 80% في حين أن الإطار السامي يعمل لمدة شهر أو شهرين أو سنة أو ما زاد عن ذلك معاش 100%؛
- زيادة منافذ إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد من خلال تخصيص بعض الضرائب والرسوم على بعض السلع؛
- العمل وفق القيود التشريعية والتنظيمية كإلغاء التقاعد المسبق؛
- العمل على رفع السن القانوني للتقاعد إلى 65 سنة؛
- زيادة استثمارات الصندوق الوطني للتقاعد لأموال التأمينات الاجتماعية قصد زيادة مداخيل وإيرادات الصندوق مما يعزز قدرتها على التغطية الاجتماعية وتغطية النفقات كذلك.[1]

ثالثا-التحديات التي تواجه الصندوق الوطني للتقاعد (CNR):

يواجه الصندوق الوطني للتقاعد العديد من التحديات التي تؤثر عليه وعلى عمله وفيما أهم التحديات الرئيسية التي تواجهه اليوم:

1-التغيرات الديموغرافية: وذلك نتيجة انخفاض معدل المواليد لفترات طويلة وتراجع عدد المتقاعدين بشكل أسرع من عدد المشتركين وهذا يضع ضغطا كبيرا على الصندوق الوطني للتقاعد في إيجاد مصادر تمويل جديدة لتسديد التزاماتها؛

2-انخفاض أسعار الفائدة: وهذا يؤثر بشكل كبير على عوائد صندوق التقاعد من استثماراته مما قد يؤدي به للبحث عن استثمارات بديلة تضمن عوائد أكبر بمخاطر أقل؛

3-التغييرات التنظيمية: باعتبارها تزيد النفقات والتكاليف على صندوق التقاعد وتعقيد عملياتها أكثر تبعا لمتطلبات رأس المال وإدارة المخاطر مما يصعب إدارة محافظها وتستغرق الوقت الكثير؛

[1]-فتيحة محمدي، مرجع سبق ذكره، ص68،69.

4-الاستثمارات المستدامة: وهي الاستثمارات في الأصول المستدامة مثل الطاقات المتجددة والبنية التحتية الخضراء والكثير من المشاريع الصديقة للبيئة رغم أنها تدير عوائد إلا أنها أكثر كلفة وأكثر مخاطرة على صندوق التقاعد؛

5-التدريب والتعليم: صندوق التقاعد بحاجة مستمرة إلى الاستثمار في تدريب وتعليم موظفيها عن طريق البرامج التكوينية التي تزيد من مهاراتهم وكفاءاتهم كذلك وقد يشمل كذلك دورات الإحصاء وتحليل البيانات مما يزيد من تكاليف ونفقات الصندوق؛

6-التنظيم: يعتبر من أهم التحديات التي تواجه صندوق التقاعد باعتبار أن هذا الأخير بحاجة إلى بيئة شديدة التنظيم في العمل مما يزيد من مرونته من جهة ويحمي منتسبيه من جهة أخرى وقد يؤثر في نفس الوقت على قدرة الصندوق على توليد العوائد الاستثمارية؛

7-التغيرات التكنولوجية: مراعاة للشمولية والعولمة والبيئة التكنولوجية والتطور الحاصل في جميع المجالات وصولا إلى حاجة صندوق التقاعد إلى تكنولوجيا متطورة كالمنصات الرقمية وتبني أفكار الابتكار التكنولوجي ولربما الاستثمار في مجالات متعددة كالعملات المشفرة وغيرها التي تزيد من عوائد الصندوق لكن تضعه أمام مخاطرة كبيرة ومنافسات شديدة؛

8-البيئة الاقتصادية: تعتبر تحديا بالنسبة لصندوق التقاعد لأنها قد تؤثر هي الأخرى على عوائده، كالركود الاقتصادي الذي يؤدي لانخفاض قيمة الأصول مما يؤثر على الوضع المالي للصندوق لذا وجب عليها تبني منظور اقتصادي طويل الأجل كتنويع محافظ استثماراته للتخفيف من تأثير الدورات الاقتصادية.[1]

[1]-**التحديات التي تواجه صناديق التقاعد اليوم**، على موقع: http://fastercapital.com، تاريخ الاطلاع: 2025/04/23، على الساعة: 19h02.

خلاصة الفصل الثاني

يعاني الصندوق الوطني للتقاعد الكثير من المشاكل والاختلالات في وضعيته المالية، مما سبب تفاقم العجز المالي فيه بسبب تغيرات اقتصادية إلى التغيرات الاجتماعية، بداية من زيادة عدد المتقاعدين إلى زيادة البطالة وصولا إلى انخفاض سن التقاعد والمؤشرات الديموغرافية العديدة.

عرف الصندوق الوطني للتقاعد الكثير من الإصلاحات والاجراءات التي من شأنها خلق التوازن في الصندوق، لعل أبرزها الإصلاحات التي جاء بها قانون المالية 2016 إضافة إلى أهم تحقيق التوازن عن طريق إنشاء الصندوق الوطني لاحتياط التقاعد سنة 2006 المعتمد على عوائد الجباية البترولية والمتأثر بتقلبات أسعار النفط من جهة أخرى.

وفي المقابل نجد أهم التحديات التي قد تواجه الصندوق الوطني للتقاعد في سبيل الحفاظ على توازنه المالي ومعالجة الاختلالات في وضعيته المالية من تغييرات اقتصادية إلى الديموغرافية والتنظيمية ولاسيما التكنولوجية.

وخلاصة لما سبق، فإن الصندوق الوطني للتقاعد يعاني الكثير من الاختلالات التي صعب معالجتها رغم كل الإصلاحات التي مسته، لذا فإنها ليست بالأمر السهل الذي يعتمد على مجموعة القرارات، وإنما تتطلب الكثير من الدراسات لكل المشاكل والعوائق وكذا العوامل المؤثرة التي تعيق تطوره وتشل حركة خلق التوازن المالي واستدامته.

الخـــاتمـــة

خاتمة

في إطار توفير الأمن والحماية الاجتماعية وتعزيز العدالة بين الأجيال، وجد نظام التقاعد كمنظومة تعمل على حماية العمال أو مشتركيها بعد إحالتهم على التقاعد، مقابل دفعهم للمساهمات أو الاشتراكات التي تدفع مقابل الحصول على منح أو معاشات التقاعد قصد توفير العيش الكريم والحقوق الاجتماعية بعد انتهاء عملهم، في ظل وجود نوعين من أنظمة التقاعد العالمية ألا وهي نظام التقاعد المبني على التوزيع والآخر مبني على أساس الرسملة من خلال الأهداف المسطرة والمهام الموكلة له في ظل توفير الرعاية الاجتماعية.

من بين صناديق التقاعد التي تعاني من تفاقم وتزايد العجز المالي ومختلف الاختلالات المالية على مستوى وضعيته المالية هي الصندوق الوطني للتقاعد كمثال واقعي أمامنا، حيث يعاني هذا الأخير من زيادة العوامل والأسباب التي تزيد من اختلاله، كزيادة عدد المتقاعدين مقارنة بعدد المشتركين مما يصعب على الصندوق توفير التغطية الاجتماعية المناسبة لكل مشتركيها، بحيث ارتفعت من 231953 سنة 2012 إلى 3159952 سنة 2017 ولتشهد نسبة التطور ارتفاعا من 1,59% سنة 2018 إلى 1,72% سنة 2019، في حين يؤثر هذا الارتفاع على نسب التغطية الاجتماعية التي شهدت انخفاضا واضحا خلال الفترة (2012-2017) من 2,92% سنة 2012 إلى 1,85% سنة 2017.

ومن جهة يظهر سبب العجز الكبير في الصندوق الوطني للتقاعد من خلال اتساع عمل الاقتصاد أو التشغيل غير الرسمي مما يقف كعائق كبير أمام الصندوق في سبيل تحقيق التوازن المالي، إضافة إلى مختلف التغيرات الديموغرافية التي عرفتها الجزائر خلال العقد الأخير، ولاسيما الارتفاع المستمر لنفقات وإيرادات الصندوق مما يساعد بشكل مباشر على زيادة قيما العجز المالي فيه في ظل انخفاض قيمة الاشتراكات، على وجه الخصوص التخفيض من السن القانوني للتقاعد كما هو الحال مؤخرا بحيث قرر رئيس الجمهورية تخفيض سن تقاعد معلمي الأطوار بثلاث سنوات أي 55 سنة للرجال و50 سنة للنساء، مع استثناءات مست المرأة المتزوجة وهذا ما يزيد من انخفاض اشتراكات الصندوق وأسباب عديدة.

من أهم الإصلاحات التي عرفها الصندوق الوطني للتقاعد، هو إنشاء الصندوق الوطني لاحتياط التقاعد سنة 2006 والذي من شأنه تمويل الصندوق من عوائد الجباية البترولية بنسبة 03% ليتأثر هذا الأخير بتقلبات أسعار النفط، وهذا ما يدل عدم الفعالية الكافية لهاته الإصلاحات التي من شأنها تخفيف حدة العجز في الصندوق الوطني للتقاعد، والعديد من الطرق التي اتبعتها الدولة عامة ومنظومة الضمان الاجتماعي على وجه الخصوص صندوق التقاعد لضمان الأمان للعاملين بعد تقاعدهم، مما يزيد من استقرار الاقتصاد ككل في ظل تحقيق التوازن المالي والعمل على ضمان استدامته والعمل على توسيع

رقعة التأمين الاجتماعي ومحاربة الأعمال غير المصرح بها التي تقف عائقا أمام الصندوق باعتبارها سببا في انخفاض إيراداته.

خلاصة لما سبق، يمكن القول أن أي نظام تقاعد في العالم وأي صندوق لا يمكن أن يكون متمتعا بالاستدامة والجدوى المالية إلا إذا كانت البنية التحتية والاقتصادية، ولا سيما الاستقرار المالي الاجتماعي والاقتصادي، لتفادي أزمات العجز والعمل على تعزيز التوازن والاستدامة الماليين.

أولا- اختبار الفرضيات:

بناء على هذه الدراسة وعلى الإشكال الرئيسي بها والتي بني عليها جملة من الفرضيات من خلال معالجة الموضوع تم التوصل إلى:

- **الفرضية الأولى** جاء نصها كما يلي إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطي التقاعد FNRR من أهم الإصلاحات التي عرفها نظام التقاعد في الجزائر هدفه تمويل جزء من عجز الصندوق من خلال عوائد الجباية البترولية)

نجاح الصندوق الوطني لاحتياطي التقاعد FNRR مبني على ارتفاع أسعار النفط كونه يمول الصندوق الوطني للتقاعد بنسبة03% وبالتالي فهو يتأثر بانخفاض أسعار النفط مما قد يؤثر على تمول الصندوق وبالتالي فإن هذا الإصلاح لوحده غير كافي لمجابهة العجز، وهو ما يؤكد صحة الفرضية؛

- **الفرضية الثانية** جاء نصها كما يلي (من أهم العوامل المؤثرة على استدامة التوازن في صندوق التقاعد هي مواكبة التغيرات الاقتصادية والديموغرافية)

استدامة التوازن في صندوق التقاعد مبني على ضرورة مسايرة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على معالجة انعكاساتها وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

- **الفرضية الثالثة** جاء نصها كما يلي (انخفاض قيمة الاشتراكات هو السبب الرئيسي لتفاقم أزمة العجز في الصندوق الوطني للتقاعد).

إنخفاض عدد المشتركين والاشتراكات مقابل زيادة عدد المتقاعدين ومعاشاتهم هو السبب الأول في تفاقم العجز باعتبار الاشتراكات هي المصدر الأولي في التمويل وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

- **الفرضية الرابعة** جاء نصها كما يلي (التدريب والتنظيم تعد من أبرز التحديات التي تواجه الصندوق الوطني للتقاعد)

تدريب والتعليم والتنظيم من بين التحديات التي تواجه الصندوق نظرا للتغيرات الحاصلة وتطور الابتكار التكنولوجي وأساليب الرقمنة ومتطلباتها التي مست نظام التقاعد ومختلف القطاعات وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

ثانيا- نتائج الدراسة:

انتهت الدراسة إلى حزمة من النتائج لعل أهمها ما يلي:

- المصدر الأولي والرئيسي لتمويل صناديق التقاعد هي الاشتراكات؛
- تزايد العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد راجع إلى العديد من الأسباب أهمها تفاقم الاقتصاد أو العمل غير الرسمي (الاقتصاد الموازي)؛
- تفاقم عدد المتقاعدين مقارنة بعدد المشتركين وتطور حجم نفقات الصندوق إضافة على مختلف المتغيرات الديموغرافية من أهم العوامل التي تزيم من حدة الاختلال على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد؛
- من أهم الإصلاحات التي مست منظومة التقاعد في الجزائر هي إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطي التقاعد الذي يعتمد في تمويله على الجباية البترولية؛
- يواجه الصندوق الوطني للتقاعد العديد من التحديات لعل أهمها التنظيم والتدريب والتعليم وانخفاض أسعار الفائدة مما يؤثر على استثماراتها، إضافة إلى التطورات التكنولوجية الحاصلة في منظومة الضمان الاجتماعي ككل وضرورة مواكبتها.

ثالثا- اقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكن إعطاء بعض التوصيات والتي تتمثل في:

- ضرورة فرض عقوبات وغرامات مالية على أرباب العمل الذين لا يصرحون بعدد عمالهم وحجم نشاطهم؛
- العمل على تنويع مصادر أو موارد تمويل صندوق التقاعد من خلال طرق باب الاستثمارات، والتوجه نحو الصناديق السيادية مثل الدول الأخرى؛
- ضرورة تخفيض القوانين والتشريعات الصارمة على العمال الذين يمارسون أي عمل أو نشاط بعد إحالتهم على التقاعد والعمل على إدماجهم في الاقتصاد للاستفادة من اشتراكاتهم؛

رابعا- آفاق الدراسة:

اقتصرت دراستنا على دراسة وتحليل أسباب العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد وآليات تحقيق استدامة التوازن المالي فيه، وتوصلنا إلى الآفاق الآتية:

- آليات ومتطلبات إدماج الاقتصاد غير الرسمي وأثر ذلك على مصادر تمويل الصندوق الوطني للتقاعد؛
- آليات تنويع استثمارات الصندوق الوطني لاحتياطي التقاعد.

قـائمة المصادر

والمراجــع

قائمة المصادر والمراجع

أولا-المراجع العربية:

1-القرآن الكريم:

-سورة المجادلة، الآية 11

-سورة إبراهيم، الآية 07

2-الرسائل الجامعية:

1. أحمد صالح وعبد القادر حمادو، نظام التقاعد في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تسيير المؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر، 2018/2017.
2. أمينة بودهج، أثر سلوك الخزينة على التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مديرية المراقبة الجيولوجية سوناطراك- حاسي مسعود للفترة 2015/2011، مذكرة لنيل شهادة ماستر في مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.
3. بسمة حداد وشعيب بووالدين، آليات التنبؤ بالعجز المالي ودوره في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ميلة (2021،2018)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في مالية المؤسسة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2022/2021.
4. توفيق بلهواري وزكريا فكاي، إشكالية التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر-دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد 2000-2015، مذكرة ماستر تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس-المدية-، 2016/2015.
5. حسينة بليل وياسمين بن محمد، إشكالية التوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر-دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد "وكالة بومرداس"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في اقتصاد التأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أجمد بوقرة-بومرداس-، الجزائر، 2022/2021.

6. حنان بوملطة ومنى بوزياية، دور الصناديق السيادية في تنويع مصادر الدخل (دراسة تجربة دبي–سنغافورة)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–، الجزائر، 2021/2020.

7. رفيق خالد وزيد بوجرود، نظام التقاعد في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية، تخصص قانون عام (منازعات إدارية)، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2017/2016.

8. عمر روبيح يفيسة، إصلاح أنظمة التقاعد ودوره في تحسين الأداء المالي لصناديق التقاعد– دراسة بعض التجارب الدولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر–، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022/2021.

9. فتيحة محمدي، محددات معالجة مشكلة التوازن المالي في منظومة التقاعد بالجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد للفترة (1990–2017)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في مالية وبنوك، الملحقة الجامعية قصر الشلالة، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2020/2019.

10. كنزة بلعياط ومنذر طباخ، دور الرقمنة في تعزيز التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي–دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة ميلة–، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2024/2023.

11. محمد أمين كندي ومحمد عوفي، أحكام التقاعد وفقا للقانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلاقات المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن خلدون تيارت، الجزائر، 2018/2017.

12. محمد لمين حساني، النظام القانوني للتقاعد–دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا–، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص دولة ومؤسسات، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2018/2017.

13. مسعود سويقات، نظام التقاعد في الجزائر وإشكالية عجز الصندوق للتقاعد–دراسة وصفية لوكالة ورقلة–، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2022/2021.

14. نبيلة مغني ويوسف مكعو، تقييم الأداء المالي لصناديق التقاعد باستخدام مؤشرات التوازن المالي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والسياسية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2024/2023.

15. نذير بن كران وصهيب ميلودي، مصادر تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وقدرته على تحقيق التوازن المالي فيه، مذكرة لنيل شهادة ماستر في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022/2021.

16. نوال أقاسم، إصلاح أنظمة التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصادية الحالية، مذكرة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.

17. وحيد زارع والأمين بوعلام، تحليل إشكالية تحقيق التوازن المالي بين موارد ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي–تبسة–، الجزائر، 2019/2018.

3–المقالات العلمية:

1. أمينة حلمي، تطوير نظام المعاشات في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 116، 2006.

2. أنيا زالوسكا، العجز الهائل في صناديق المعاشات التقاعدية هو أزمة عالمية في الانتظار، جامعة باث، على الموقع https://www.investopedia.com، تاريخ الاطلاع: 2025/02/20.

3. أسامة الزعبي، معالجة صناديق التقاعد في الحسابات القومية، الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إسطنبول)، نوفمبر 2015.

4. بيان مجلس الوزراء، رئاسة الجمهورية الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2025/04/23.

5. تاريخ ومستقبل أنظمة التقاعد حول العالم، الموقع على الأنترنت http://qawl.com :، تم الاطلاع بتاريخ 2025.01.13.

6. التحديات التي تواجه صناديق التقاعد اليوم، على موقع http://fastercapital.com :، تاريخ الاطلاع: 2025/04/23.

7. دور صناديق الثروة السيادية العربية في الحفاظ على استقرار النظام المالي، على موقع : http://asjp.cerist.dz، تاريخ الاطلاع: 2025/04/24.

8. دينا سمير محمد السلام، نظام التأمين الاجتماعي المصري ما بين التطوير والتقليد للتجارب الدولية، مجلة نظام التأمين الاجتماعي المصري ما بين التطوير والتقليد للتجارب الدولية، المجلد العاشر، العدد الثالث، الجزء الأول، 2019.

9. زينة قمري وشريفة بوالشعور، مراحل تطور نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2021.

10. صراح بن لحرش، الإدارة المالية لصناديق التقاعد في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد07، العدد02.

11. صليحة بن طلحة وفاطمة قادم، الآليات المعتمدة لإعادة الاستقرار المالي لصندوق الوطني للتقاعد، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد04، العدد01، مارس 2020.

12. صندرة لعور، استدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحول الديموغرافي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد02، العدد04، جوان 2017.

13. عمر بن محمد المنيع وعائذ بن إبراهيم المبارك، العجز في صناديق التقاعد السعودية: الأسباب والحلول، مجلة المبارك والمنيع 2019، النسخة الأولى، يناير 2019.

14. عمر روبحيفيسة ونبيل بوفليح، دور رفع من معدل الاشتراك للحد من العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد (دراسة قياسية)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد08، العدد01، 2022.

15. عمر روبحيفيسة ونبيل بوفليح، الصندوق الوطني للتقاعد: أسباب الاختلال المالي وآليات الإصلاح (دراسة تحليلية)، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد17، العدد03، جامعة الجزائر، نوفمبر 2022.

16. علي توبين، عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد02، 2015.

17. علي سماي وإبراهيم مزيود، تحليل المتغيرات المتحكمة في إيرادات ونفقات مؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائري–حالة الصندوق الوطني للتقاعد–، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد13، جامعة المدية، الجزائر، 2015.

18. فاطمة الزهراء عيدودي وسعدية قصاب، أثر تحولات سوق العمل على الصندوق الوطني للتقاعد، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد11، جامعة الجزائر، 2020.

19. فاطمة قادوم، واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر، دفاتر البحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2022.

20. فطيمة عشة ولطفي شعبان، واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر وتوازنه، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد04، العدد02، ديسمبر 2020.

21. فوزية زاداكوب وابتسام حاوشين، تحليل المتغيرات المتحكمة في اختلال التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر في ظل التحولات الديموغرافية، مجلة الإبداع، المجلد11، العدد02، جامعة البليدة2، 2022.

22. كمال ديب وحنان وعيل، فعالية نظام التقاعد الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، المركز الجامعي تيبازة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد12، العدد02، 2021.

23. محمد حداد ومحمد ماحي، الجباية البترولية والتوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد12، جامعة الجزائر، 2012.

24. محمد حليفي، إشكالية تطبيق نظام التقاعد في الجزائر بين التشريع والتنظيم، مجلة العلوم القانونية، جامعة زيان عاشور–الجلفة–، الجزائر، المجلد07، العدد01، مارس 2022.

25. مراد تهتان وإبراهيم مزيود، واقع وآليات استدامة التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر: دراسة تحليلية وصفية، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية.

26. مراد مهدي ونصيرة يحياوي، نظام التقاعد في الجزائر: بين ضرورة الإصلاحات وانعكاسات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد13، العدد02، الجزائر، ديسمبر 2020.

27. المفكرة القانونية، العجز المالي للصناديق الاجتماعية: أزمة مركبة من دون أفق، على الموقعhttps://www.legalagenda.com :، تاريخ الاطلاع: 2025/02/20.

3-التقارير:

1. أسامة الزعبي، **معالجة صناديق التقاعد في الحسابات القومية**، الإسكوا(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إسطنبول)،نوفمبر 2015.

2. أنيا زالوسكا،**العجز الهائل في صناديق المعاشات التقاعدية هو أزمة عالمية في الانتظار**، جامعة باث، على الموقع https://www.investopedia.com، تاريخالاطلاع: 2025/02/20.

3. أمينة حلمي، **تطوير نظام المعاشات في المصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم116، 2006.

4. بيان مجلس الوزراء، رئاسة الجمهورية الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2025/04/23.

4-الملتقيات:

1. حليمة عبيد وسمية بوحادة، **الملتقى الوطني الخامس حول: حماية المستهلك "مشكلات المسؤولية المدنية"**، مخبر القانون والمجتمع، جامعة أدرار، 09-10ديسمبر 2015.

2. ويسام بن فضة وحكيم بن حسان، **دراسة تحليلية لإشكالية العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد وتقييم فعالية الإصلاحات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية**، الملتقى الدولي إشكالية نظام التقاعد في الجزائر في الجزائر رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، جوان 2019.

المواقع الإلكترونية:

1. الصندوق الوطني للتقاعد، موقع على الانترنت: http://dz.cnr.dz، تاريخ الاطلاع:2025.01.29.

2. موقع على الانترنت: http://www.dzairdaily.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/18.

3. موقع على الانترنت: http://algériezoom.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19.

4. موقع على الانترنت: http://ecotimesdz.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19.

5. الإذاعة الجزائرية، الموقع على الانترنت: http://news.radioalgérie.dz، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19.

6. قناة الشروق، الموقع على الأنترنت: http://www.echouroukonline.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19.
7. قناة البلاد، الموقع على الأنترنت: http://www.elbilad.net، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19.
8. المصدر، موقع على الأنترنت: http://www.elmasdaronline.dz، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19.
9. الموقع:http://statisticstimes.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/20.
10. موقع على الانترنت: http://globaldatalab.org، تاريخ الاطلاع: 2025/05/20.
11. موقع على الانترنت: http://ycharts.com، تاريخ الاطلاع: 2025/05/19.

ثانيا–باللغة الأجنبية:

1. -Salhi Tarik ،Les Voies de Reforme du Système de Retraite en Algerie : Vers La distinctions les attributions de l'Eta et de la securite sociale،These de Doctorat En Commerciales Universite dOran2، Mohamed Ben Ahmed ،2014/2015.
2. -Article :charactaristic of retirement system :http://www.jstor.org, consultéle : 14/02/2025.
3. Article،Dong Luftman ،Retirement Funds :Defenition ،types of funds and Howto Getstarted،http://trustandwill.com, Consulté : 2025.02.14.
4. ArticleRajeshKumar ،Pension Fund،http://www.sciencedirect.com،Consulté: 2025.02.14.
5. Robert C.Attchely،RETIREMENT AS A SOCIAL INSTITUTION, Ann.Rev.Social, 1982.

الملخـــــص

ملخص

تتزايد أسباب ومشاكل العجز المالي في صناديق التقاعد بشكل مباشر في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها أنظمة التقاعد، ويرجع هذا الاختلال إلى تراجع نسب الاشتراكات في صندوق التقاعد مقارنة بتزايد حجم المتقاعدين وانخفاض نسب التغطية، إضافة إلى محدودية مصادر التمويل وضياع فرص الاستثماروبالتالي تفاقم العجز المالي، وهذا ما يؤثر على استدامة التوازن المالي للصندوق باعتباره أحد التحديات التي تواجهه، لذا عمل الصندوق الوطني للتقاعد على تبني مجموعة من الإصلاحات التي من شأنها تعزيز التوازن المالي، والتخفيض من حدة العجز عن طريق تفعيل الصندوق الوطني لاحتياطي التقاعد، كأحد أهم الإصلاحات التي عرفها نظام التقاعد في الجزائر، والعمل على تفعيل دور الصناديق السيادية ولاسيما محاربة الاقتصاد الموازي ودمجه ضمن الاقتصاد الرسمي، لتعزيز وتحقيق استدامة التوازن المالي في صناديق التقاعد.

الكلمات المفتاحية: العجز المالي، الصندوق الوطني للتقاعد، الاشتراكات، التوازن المالي.

Abstract :

The causes and problems of the financial deficit in pension funds are directly increasing in light of the economic and social changes taking place in pension systems. This imbalance is primarily due to the decline in pension fund subscription rates compared to the increasing number of retirees and the decline in coverage rates. This is in addition to the limited funding sources and the loss of investment opportunities, which in turn exacerbates the financial deficit. This affects the sustainability of the fund's financial balance, as it is one of the challenges it faces. Therefore, the National Retirement Fund has adopted a set of reforms that will enhance the financial balance and reduce the severity of the deficit by activating the National Retirement Reserve Fund, one of the most important reforms that the pension system has witnessed in Algeria. It has also worked to activate the role of sovereign funds, particularly combating the parallel economy and working to integrate it into the formal economy to enhance and achieve the sustainability of the financial balance in pension funds.

Keywords: fiscal deficit, National Retirement Fund, fiscal balance, contributions.